AL-MIZAN

الميزان

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جـريدة اقتصـادية مـستقلة

يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير

سليمـان الفـرزلي

العدد التاسع - المجلد الثاني -حزيران / يونيو ١٩٩٥

Issue 9.Vol. 2 June 1995



أسعار الموزعين

| | |
|---|---|
| Algeria ...... $.1. | Lebanon LL 1000 |
| Austria ...... AS 26. | Libya ...... L.Din. 0.75 |
| Bahrian ...... Fils 250. | Morocco ...... Dh 6. |
| Belgium ...... BF 50. | Oman ...... Peza 300. |
| Cyprus ...... CL 1. | Palestine ...... $.1. |
| Egypt ...... EL 1. | Qatar ...... Rials 3. |
| France ...... FF 8. | Saudi Arabia R.3. |
| Germany ...... DM 2.5. | Spain ...... Pts.225. |
| Greece ...... DR.400. | Switzerland ...... SFr 3. |
| Iraq ...... $.1. | Syria ...... L.S.15. |
| Ireland ...... IRL 1. | Tunisia ...... M.600 |
| Italy ...... L.3000. | U.A.E ...... Dih 3. |
| Jordan ...... Fils 200. | UK ...... £.1. |
| Kuwait ...... Fils 200. | USA ...... $.2. |


# حكومة تحـويل لبنـان إلى شـركة مسـاهمـة!

الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة رفيق الحريري هي حكومة يمكن ان يقال عنها حريرية فعلاً. أي انها جاءت اكثر من سابقتها «على صورة رئيسها ومثاله».

لكن هذه الحكومة، او هذا النمط من الحكومات، يمثل إتجاهاً عاماً في عالم تنحسر فيه الدول المستقلة ذات السيادة. فهي في هذا السياق «حكومة غير لبنانية». والقول بانها حكومة غير لبنانية لا يعني انها «سورية» أو «إسرائيلية» أو «سعودية» أو «اميركية» أو «فرنسية»، بل هي، كما قال في وصفها الرئيس حسين الحسيني تماماً «حكومة لا علاقة لها بالبلد واهله».

وحتى هذا الوصف الجيد للحكومة الحريرية لا يفي بالظاهرة او يحيط بها، لانها جزء من ظاهرة عالمية ترمي الى تحويل الدول كلها الى شركات مساهمة. وفي ذلك تقول جريدة «الفاينننشال تايمز» مثلاً «وكما إن الشركات الصغيرة لا تستطيع ان تبقى مستقلة ومامونة، كذلك يمكن القول إنه، وبالمعنى ذاته، لم يعد هنالك مستقبل للإستقلال القائم على السيادة لكثير من البلدان».

فلو لم تكن في رواندا حكومة بالمعنى الدارج، كما تقول «الفاينننشال تايمز» لما قامت فيها حرب اهلية دموية. لو كانت شركة مساهمة، لكانت مستقرة وناجحة ومزدهرة. ومن غير حاجة الى الديموقراطية!

وتقول الجريدة البريطانية ان هذه ليست دعوة او تبريرا للإمبريالية، بل لإيجاد الحلول الناجحة بالطريقة التي تتدبر بها الشركات احوالها خدمة لمساهميها على اكفأ واربح وجه ممكن بعيداً عن التقلبات او عدم الإستقرار.

إن هناك حكومات عديدة في العالم، ومنها حكومات كبيرة في دول قوية، بدات «تلزم» مهمات حكومية عديدة الى شركات تجارية، لكن ايا منها لم يجرب ذلك على البلاد كلها. وقد تكون حكومة رفيق الحريري في لبنان، اول تجربة رائدة من نوعها في العالم من حيث محاولة تحويل البلاد كلها الى شركة مساهمة.

ذلك ان قوام الدعوة (التي تقول «الفاينننشال تايمز» انها ليست تبريراً للإمبريالية) لتحويل الحكومات الى شركات هو انها جذابة للمستثمرين الاجانب «الباحثين عن واحات للإستثمار». وقد اكد رفيق الحريري نفسه هذا المنحى في المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد اخيرا في الإسكندرية بدعوة المستثمرين السعوديين والخليجيين الى «دخول جنته الضريبية»!

غير أن النموذج الحريري بمطابقته مع الإطار النظري الذي لخصته «الفاينننشال تايمز» ينبيء بان الحكومة الحريرية، باستثناء تقليص الهامش الديموقراطي كما هو متصور في الإطار الأصلي، هي اقرب الى الشركة الخاصة المحدودة المسؤولية منها الى الشركة المساهمة. وبالتالي، فإن مجلس الوزراء ليس «مجلس إدارة» كما هو منتظر، وإنما صورة اقرب ما تكون الى «شركة اوجيه»، حيث هنالك الرئيس ومعه المساعدون فقط.

فالإطار الأصلي يتصور مجلس الوزراء وكانه مجلس إدارة يكون فيه الأعضاء متساوين الى حد كبير، ويكون الرئيس متقدما بين المتساوين فقط. ومن الطبيعي في مجلس من هذا النوع ان يكون هامش الديموقراطية اوسع كثيرا من مجلس على الطراز الحريري الذي يضم الرئيس والمساعدين، اي حيث يكون الرئيس هو المجلس ويكون الآخرون بمثابة «الختم» او مجرد ادوات تنفيذية لرغبات الرئيس.

لكن كثيرين من اللبنانيين، على الرغم مما انزلته الحرب الأهلية بهم وببلادهم من ويلات وكوارث، ما زالوا يعتقدون، او ما زالوا مؤمنين، بجدوى الدولة المستقلة ذات السيادة التي تقوم عليها حكومة سياسية تمثل الإتجاهات السياسية والفكرية في البلاد كلها ولا تختصر لبنان في مجمله بمدينة بيروت وشركتها القابضة.

وحتى في هذا، فإن الحكومة الحريرية الجديدة القائمة في بيروت والقابضة عليها، ليس فيها تمثيل بيروتي. وقد لا يكون هذا مجرد صدفة، لان النظرة الحريرية الى بيروت لا تراها «عاصمة» او «اهالي» بل شركة وعقارات (وبحر مردوم)!

واللبنانيون الذين ما زالوا يعتقدون بجدوى الدولة المستقلة ذات السيادة التي تقوم عليها حكومة سياسية، لا شركة أستثمارية، يعرفون ان هذا اللبنان الذي يتصورون لن يقوم ولن يستقيم ما دام الوضع في جبل لبنان شاذاً وغير مستقيم. بل إن كثيرين من اهالي الجبل يرون ان الوضع هناك اسوأ الآن مما كان أيام الحرب الأهلية والتهجير الجماعي، واسوأ ما فيه ان ما يجري في الجبل يجري تظهيره وكانه الحل المنتظر او المرتقب.

بل إن ما يجري في الجبل ويصور على انه «حلول» اضاف الى التعقيدات القديمة التي نشات منها الحرب الأهلية تعقيدات جديدة من شانها ان تلغي نهائيا فكرة لبنان كدولة مستقلة ذات سيادة، لتقيم على انقاضها فكرة الشركة على اي نحو رست عليه هذه الفكرة في النهاية بما في ذلك «إتحاد الشركات» بين «الشركة القابضة» على بيروت و«الشركة القابضة» على الجبل وما الى هنالك من قبض وقابضين!

فالشيء المراد للجبل، كما يبدو، هو ان يتحول الى مجرد عقار يباع للمستثمرين المدعوين الى «جنة الحريري». ولكي يتحول الجبل الى عقار للبيع لا بد من خلق الظروف الطاردة والظروف الجاذبة الملائمة للبنان الشركة، اي الظروف الطاردة لاصحاب الحقوق الاصلية في الجبل، والجاذبة لاصحاب الإستثمارات الذين سوف يحلون محلهم.

وبما ان الجبل هو الذي سيقرر مصير لبنان، كما كان يقرره عبر التاريخ، فان تقرير مصير الجبل هو الشيء الاهم في الوضع اللبناني التاريخي. ذلك ان بيروت كانت دائما وتحت جميع الدول والعهود المتعاقبة عبر القرون، نافذة إطلال على الخارج. اما الجبل فهو التعبير الحقيقي عن الوجود اللبناني حتى باوجهه القبيحة المتمثلة في الحروب والصراعات الأهلية المتكررة، او في العلاقات مع القوى الإقليمية المجاورة والقوى الدولية الطامحة.

ولهذا، فإن الاشهر القليلة المقبلة التي ستتقرر خلالها ملامح العهد الجديد في لبنان، هي فترة بالغة الاهمية وقد تكون حاسمة في امور كثيرة من خلال انعكاسها على الجبل وانعكاس الجبل عليها. ومن هذه الامور: أن يكون لبنان دولة مستقلة ذات سيادة، او شركة مساهمة لا احد يعرف من يحمل اسهمها في النتيجة، ولو ان اللبنانيين يعرفون من الآن رئيس مجلس إدارتها!

«الميـزان»

## ميريل لينش تعزز وجودها في بيروت وتستأثر بالإصدارات اللبنانية

# مخاطر تدهور الليرة «تطوي» تسويق السندات المحلية عالمياً

■ نشرت مؤسسة «ميريل لينش» الاميركية إعلانات في الصحف العالمية عن توسيع عملياتها في بيروت، وبالتالي عن حاجتها الى مصرفيين خصوصيين أكفاء تساعدها على «الاعمال المصرفية الخاصة الناجحة لزبائن مليئين مالياً في لبنان» (انظر الصورة). والمعروف ان حاكم البنك المركزي الحالي رياض سلامة كان يعمل لدى «ميريل لينش» في باريس قبل تعيينه من قبل رفيق الحريري حاكماً لمصرف لبنان قبل سنتين.

وفي اواخر شهر ايار (مايو) الماضي «طويت» فكرة كانت «ميريل لينش» تحاول تسويقها وتقضي ببيع سندات حكومية لبنانية محررة بالليرة في الأسواق الخارجية بقيمة تعادل ٢٠٠ مليون دولار، على ان يتولى بنك «باريبا» الفرنسي إصدار تلك السندات.

ويبدو أن الشروط التي وزعتها «ميريل لينش» على زبائنها حملت الحكومة اللبنانية على التمهل لعدم رغبتها في تحمل المخاطر التي قد تنشأ في حالة هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية، وهو احتمال وارد في الوقت الحاضر بسبب تدني احتياطي البنك المركزي اللبناني من العملات الاجنبية خلال النصف الأول من هذه السنة (يقال انه هبط من ٣,٧٥ مليار دولار في السنة الماضية الى ٣,١ مليار دولار الآن، اي بما مجموعه ٦٥٠,٠ مليار دولار).

وإذا صح هذا السبب، كما هو متداول في الأوساط المالية، فان ذلك ينبيء بان البنك المركزي اللبناني قد يتراجع بصورة اضطرارية عن «اعطاء الاولوية لدعم سعر صرف الليرة»، ولا سيما ان رفع أسعار الفائدة على السندات المحلية لتغطية عجز ميزانية الحكومة والحفاظ على سعر الصرف، قد أخذ يؤثر سلباً في الوضع الإقتصادي المحلي باتجاه المزيد من الركود والبطالة، وخصوصاً انه لا توجد دلائل على ان مالية الدولة تسير في اتجاه التوازن او على الأقل نحو وقف التفاقم في العجز.

وقد حدا هذا الوضع المقلق ببنك «عودة»، وهو المتقدم بين المصارف اللبنانية الى ان يصدر في نشرته الفصلية الماضية تحذيراً الى الحكومة حول ضرورة ضبط ماليتها كاولوية اساسية من اجل إستعادة ثقة المستثمرين.

ويبدو ان الحكومة ارادت من الإصدار المقترح تسويقه عبر «ميريل لينش» التي سوقت إصدار الحكومة اللبنانية بالدولار بقيمة ٤٠٠ مليون دولار في السنة الماضية (واطلقت عليه «صفقة السنة» راجع «الميزان» المجلد الثاني، العدد ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٥)، تعزيز احتياطيها المتناقص بالعملات الاجنبية، وخفض نفقات الإقتراض، وتخفيف الضغط عن أسعار الفائدة بتخفيفها قليلاً.

لكن النهج التسويقي المتسرع الذي انتهجته «ميريل لينش» قبل البت في مسالة تحمل مخاطر هبوط سعر الصرف، اثار حساسية المصارف المحلية التي ليس لديها اي تأمين ضد تلك المخاطر على غرار العقود الإحترازية المقترحة لإصدار «باريبا - ميريل لينش» (حيث يتحمل المستثمرون المخاطر حتى ١٠ في المائة فقط من اسعار الصرف الحالية لكن العقود الإحترازية تضمن لهم بعد ذلك عائداً فعلياً بالدولار بنسبة ٥ في المائة). وهناك نوع من الغموض من هذه الناحية لجهة تراجع الحكومة عن الإصدار بسبب مسالة تحمل مخاطر هبوط قيمة الليرة اللبنانية. وتنفي مصادر مصرفية إدعاء جهات رسمية بان «ميريل لينش» انطلقت بالترويج للإصدار قبل الإتفاق على عملية الإحتراز من حيث تحديد الجهة التي يجب ان تتحمل مخاطر الهبوط. وتقول تلك المصادر إن الإتفاق الأصلي يقضي بان تتحمل الحكومة المخاطر بصورة غير مباشرة، اي ان بنك «باريبا» يضمن المستثمرين، والحكومة اللبنانية تضمن «باريبا»!

اعلان شركة «ميريل لينش» في الصحف العالمية

## فيما سددت السعودية دينها الخارجي وغطت عجزها

# الكويت تفشل في إعادة جدولة ديون الحرب

■ الإرتفاع القليل الذي طرا على اسعار النفط خلال هذه السنة وتراوح بين دولار واحد ودولارين للبرميل الواحد، مكّن المملكة العربية السعودية من سداد دينها الخارجي الوحيد من جراء الحرب مع العراق والبالغ ٤,٥ مليار دولار. وقد دفعت السعودية في الشهر الماضي القسط الأخير من اقساط خمسة تشكل الدين المذكور وقدره ٩٠٠ مليون دولار.

وتقدر عائدات المملكة الإضافية من إرتفاع اسعار النفط حتى الآن بحوالى ٤ مليارات دولار، وهو مبلغ يعادل العجز المقدر في ميزانية الدولة لعام ١٩٩٥ القائمة على توقع عائدات نفطية حسب السعر السائد في مطلع السنة (١٥ دولاراً للبرميل الواحد).

لكن الكويت ما زالت تواجه صعوبات في إعادة جدولة دفعة مستحقة من الدين في الشهر المقبل (تموز/يوليو ١٩٩٥) قدرها ٢,٣ مليار دولار من أصل ٥,٥ مليار دولار ترتبت عليها بعد الحرب في عام ١٩٩١ على يد مؤسسة «ج.ب. مورغان» الأميركية، وشاركت في جمعها مجموعة من البنوك العالمية تضم ٨٠ بنكاً من بينها «دويتش بنك» الالماني، والشركة السويسرية المصرفية، وبنك «كريدي ليونيه» الفرنسي.

ومع ان الحكومة الكويتية تقول انها تملك الأموال الكافية لتلبية المدفوعات المستحقة في موعدها، إلا ان مصادر عليمة في المصارف المعنية اكدت ان الكويت لم تتوصل بعد الى اتفاق لاعادة جدولة الدين المذكور في مفاوضاتها الراهنة مع المصارف.

ويبدو، كما تشير مصادر اوروبية، ان ضعف النتائج التي حققها مكتب الإستثمار الكويتي في لندن خلال السنوات التي اعقبت الحرب كان من الأسباب الظاهرة في المصاعب المالية التي تواجه الكويت الآن. ذلك ان عائدات الإستثمار التي حققها مكتب لندن خلال السنوات الخمس الماضيات لم تتعد نسبتها ٣,٥ في المائة، وهي نسبة لم تكن مرضية للجنة المالية في مجلس الأمة ولا لهيئة الإستثمار الكويتية التي ذكرت المصادر انها عمدت مكتب لندن بسحب تلك الإستثمارات منه والعهدة بها الى أحد المصارف التجارية!

غير ان مصادر في مكتب الإستثمار تشير الى ان من الأسباب الرئيسية لضعف نتائجه ان الحكومة الكويتية تواصل السحب من موجودات المكتب لتغطية العجز المتفاقم في ميزانيتها.

ونقلت صحيفة اوروبية عن مصدر كويتي قوله ان ما تبقى من اموال موثوقة في صندوق الإستثمار الكويتي لا يتجاوز ٢٥ مليار دولار، وأن الارقام التي يقدمها المسؤولون «منفوخة» لانها تشمل إستثمارات في العالم الثالث من الصعب تحصيلها او حتى تسييلها.

واشار المصدر المذكور الى ان الحكومة الكويتية ليس لها مصدر للدفع بعد انفاقها العائدات النظامية من النفط سوى تصفية موجودات مكتب الإستثمار، وهذه عملية مازالت جارية الى الآن.

من جهة ثانية، قدرت مصادر في صندوق النقد الدولي مجموع الأموال التي يملكها الافراد العرب في الخارج بحوالي الف مليار دولار (٩٩٠ ملياراً) منها ٥٠٠ مليار دولار «لافراد سعوديين»، اي ان السعوديين وحدهم يملكون اكثر من نصف الاموال العربية المودعة او العاملة في الخارج.

وكانت تقديرات نشرت أخيرا قد ذكرت ان الاموال العربية الخارجية قد فقدت ٩٠ مليارا من قيمتها بسبب تدهور الدولار في الأونة الاخيرة، اي ما يعادل ١٠ في المائة من مجموع تلك الأموال.

وقال مصدر في «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» لـ «الميزان» إن الدول العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية، تعول كثيرا على الإستثمارات الداخلية للقطاع الخاص، وبالتالي تامل في ان يسترد هذا القطاع من الخارج الى الداخل نسبة ملحوظة من امواله الخارجية للإستثمار المحلي. لكن المصدر اشار الى ان عزم الحكومة السعودية على بيع جانب من مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص بدأ يفتر في الأونة الأخيرة «لان بعض مؤسسات القطاع العام يعاني من عجز متراكم يصعب تغطيته».

وكان المصدر يشير بوجه خاص الى «الخطوط الجوية السعودية» التي قدر حجم ديونها الإجمالية بمبلغ عشرة مليارات من الدولارات (بما في ذلك المبالغ المقررة لتجديد اسطول الشركة بشراء طائرات «بوينغ» و«مكدونالد دوغلاس» الاميركية).

## رفيق الحريري أمام المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب:

# لبنان «جنة ضريبية»

■ دعا رفيق الحريري في كلمة القاها في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين، الذي كان انعقد في الاسكندرية في أواخر الشهر الماضي، رجال الأعمال والمستثمرين العرب الى «العمل مع زملائهم اللبنانيين والإفادة من خبراتهم لترويج المنتوجات (العربية) في الأسواق الإقليمية والدولية». وقال رئيس الحكومة اللبنانية أمام المؤتمر الذي دعي اليه كضيف شرف، ان «أنظمتنا التجارية الحرة كفيلة بتأمين قاعدة ممتازة لرجال الأعمال العرب للإستثمار في الصناعات الأكثر ملاءمة لوطننا (العربي) تحيط بها مناخات وظروف وفرتها القوانين الجديدة لضريبة الدخل وللشركات القابضة والأوفشور التي تجعل من لبنان أقرب ما يكون من جنة ضريبية».

وأوضح الحريري أن ضريبة الدخل في لبنان أصبحت منذ أول كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ محددة بعشرة في المائة مهما كان حجم الأرباح. وتطبق هذه النسبة على الشركات والأفراد. وقال ان «لدى لبنان قطاعا صناعياً ديناميكياً». وأضاف ان الدولة «في صدد انشاء مناطق حرة جديدة تضاف الى المنطقتين الحرتين الموجودتين حاليا في مرفأي بيروت وطرابلس (شمال) لتسهيل الحركة التجارية عبر بلداننا».

وتطرق رفيق الحريري الى «ثلاثة أمور ترسم تصورنا للدور المتواضع والحيوي في آن، الذي يمكن لبنان ان يؤديه للمساهمة في إنماء المنطقة، والسير في تعزيز روابط التعاون الإقتصادي والتعاون في الوطن العربي من جهة، وما بين الدول العربية وبقية دول العالم من جهة أخرى. وهي: التجارة العالمية والخدمات المصرفية والمالية، والإنتاج الصناعي والتقنية المعلوماتية».

وقال «إن للعالم العربي أن يفخر بالإنجازات الإقتصادية التي تحققت في الكثير من دوله في الأعوام الـ ٢٠ الأخيرة. والدليل ما نشأ في مختلف أنحاء وطننا العربي من صناعات ناجحة وبنى تحتية بمستويات دولية.. اما التحدي الكبير اليوم فهو الخروج بمنتوجات الصناعات العربية وتصديرها الى خارج حدود الأسواق المحلية والإقليمية، لأن العالم يتحول تدريجاً إلى قرية كونية كبرى تتلاشى فيها الحواجز التجارية، مع تزايد اندفاع المنتجين الدوليين للسيطرة على أسواقنا. ولن نتمكن من المنافسة بنجاح في الأسواق المحلية ما لم تكن الصناعة العربية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية».

واشار الى ان في لبنان «نخبة من التجار الدوليين، ورثوا تقاليد التجارة عن أسلافهم الذين طالما طافوا في البحر الأبيض المتوسط والبحار الأخرى حاملين منتوجات الأنسجة والفخار وغيرها.. وفي الزمن الحديث، وخلال أصعب المراحل التي مر فيها لبنان في الماضي القريب، تمكن التجار اللبنانيون من التوسع والنجاح في أنحاء العالم».

كذلك دعا التجار العرب الذين يحتاجون الى مثل هذه الخدمات والتسهيلات الى «الإستفادة من مناطقنا الحرة للتبادل التجاري»، ودعا غرف التجارة العربية الى «العمل معاً لتنظيم حملات مشتركة ترمي الى ترويج المنتوجات العربية في الأسواق الإقليمية والدولية». واقترح «العمل بتعاون وثيق مع الشركات اللبنانية التي سجلت تفوقاً مهماً في مجالات الإعلان وتنظيم المعارض والأسواق الدولية، وذلك بهدف ترويج منتجاتكم الجيدة داخل الأسواق العربية وخارجها».

وتوقف الحريري عند «دور لبنان في الإنتاج الصناعي في العالم العربي». وقال: «في العالم الجديد للتجارة الشاملة لن يكتب للبلدان النجاح الا باعتماد مقوماتها وقواها الذاتية خصوصا تلك التي تتمتع بمميزات تمكنها من المنافسة. من هذا المنظار، يمكن اعتبار القطاع الصناعي العربي مكملاً لهذه المعادلة، عبر وحداته الإنتاجية القائمة في مختلف ارجاء البلدان العربية تجمعها فوائد واهتمامات مشتركة، خصوصا على مستوى النمو والإفادة من اختراق موسع للأسواق الإقليمية والدولية. وفي هذا المجال، سيركز لبنان على صناعات ومشاريع تتطلب بطبيعتها الريادة والتجديد والمرونة».

واشار الحريري الى «أن لدى لبنان قطاعاً صناعياً ديناميكياً ومقداماً، وهو دائم التأقلم مع متغيرات الأسواق. وقد اظهر مسح صناعي تم أخيرا أن نسبة الثلث من أصل أربع وعشرين ألف وحدة انتاجية صناعية نشأت منذ سنة ١٩٩٠، لأن الصناعات الأكثر ملاءمة لوطننا هي تلك التي تتطلب سرعة استجابة الأسواق المتغيرة، وهو باب مفتوح للتعاون اللبناني العربي يساعد على ذلك عزمنا على تجهيز المناطق الحرة للتبادل التجاري ببنية تحتية من الدرجة الأولى تلبي حاجات منشآت الإنتاج الصناعي ذات المستوى العالمي. وسنعطي الأولوية للمناطق الحرة الجديدة في ضوء تطور هذه البنية التحتية، وستوفر هذه المناطق قاعدة لإستخدام الخبرة اللبنانية واليد العاملة الماهرة بالنسبة الى الصناعات التي لها في لبنان مقومات ذاتية راسخة».

رفيق الحريري

وأوضح، «ان انظمتنا التجارية الحرة كفيلة بتأمين قاعدة ممتازة لرجال الأعمال العرب للإستثمار في هذه الصناعات في بلدنا، تحيط بها مناخات وظروف وفرتها القوانين الجديدة لضريبة الدخل وللشركات القابضة والأوفشور، التي تجعل من لبنان جنة ضريبية بكل معنى الكلمة. فابتداء من ١٩٩٤/١/١ اصبحت ضريبة الدخل في لبنان محددة بنسبة عشرة في المائة ايا كان حجم الأرباح. وتطبق هذ النسبة على الشركات والأفراد. وتشجيعاً للصناعة الفندقية صدر أخيرا في لبنان قانون يسمح بزيادة عامل الإستثمار للأراضي التي ستقام عليها المنشآت السياحية. ولهذا الأمر اهمية إستثنائية نظراً الى صغر مساحة الأرض اللبنانية كما تعلمون». وبعدما تحدث عن «صناعة ذات اهمية بالغة» اي صناعة التقنية المعلوماتية... قال الحريري: «إن على العالم العربي تحقيق حضور فاعل في الصناعات الإعلامية للتمكن من الإستفادة من هذه الصناعات الناشئة، كما هي الحال من دون ريب بالنسبة الى منافسينا في أنحاء العالم، وللتمكن من التعامل بثبات مع القضايا والمشاكل الناجمة عن ذلك. فلبنان مثل غيره من الدول العربية يتمتع ببيئة اجتماعية وثقافية تمكنه من أداء دور قيادي في هذه الصناعات وفي مجالات الإعلان والنشر».

## الدكتور حسين كنعان، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان لـ«الميزان»:

# اين سيكون الحريري عندما سيعاني اللبنانيون من دفع الديون؟

**يقول النائب الأول لحاكم البنك المركزي السابق الدكتور حسين كنعان، والأستاذ المحاضر في الجامعة الأميركية «إن الموارد البشرية والطبيعية في لبنان هي أقل بكثير من السياسة المالية المتبعة» من قبل حكومة رفيق الحريري. كما أنه يرى «أن العجز في الموازنة اللبنانية والإنفاق الكبير يولدان تضخماً نعيشه حالياً في لبنان». ويعتقد الدكتور كنعان ان «السرية المصرفية تخدم لبنان كمركز مالي في الشرق الأوسط» و«يجب على الحكومة اللبنانية تخفيض الإنفاق في موازنتها».**

**حول هذه المواضيع، بالإضافة الى نقاط أخرى، دار الحديث مع الدكتور كنعان..**

**☐ ما هو رأيك في السياسة المالية التي تتبعها حكومة رفيق الحريري؟**

- «هناك مثل في العربية يقول «علي قدّ بساطك مد رجليك». ويعني هذا ان السياسة المالية المتبعة حالياً في لبنان هي سياسة تتخطى الطاقات اللبنانية من النواحي البشرية والطبيعية. بمعنى آخر، ان الموارد البشرية والطبيعية في لبنان هي أقل بكثير من السياسة المالية المتبعة. فهل باستطاعة لبنان استيعاب هذه السياسة المالية والدفع بها الى الأمام؟ أم أن هذه السياسة ستكون عبئاً ثقيلاً على اللبنانيين وخصوصا عندما يأتي الوقت الذي يجب عليهم دفع الإستحقاق المالي من الديون التي تترتب على هذا الوضع، فأين سيكون الحريري عند ذلك؟».

**☐ ما هو رأيك في سياسة الإستقرار النقدي التي تنتهجها الحكومة؟**

- «إن الإستقرار النقدي هو من مسؤوليات المصرف المركزي بالتعاون مع الحكومة، ولكن القسط الأكبر يعود الى السلطة النقدية التي يجب عليها السعي لعملية الإستقرار النقدي دائما ودوماً. بمعنى ان «البنك المركزي» عليه أن يتعاطى يومياً في عمليات السوق من بيع وشراء للعملات الصعبة كي يحافظ على سعر صرف الليرة اللبنانية. وهنا يجب على الحكومة أن تخفض من الإنفاق في موازنتها كي تساعد، أو بالأحرى تتعاون مع السلطة النقدية في عملية الإستقرار. وعلينا أن لا ننسى بأن النظام المصرفي في لبنان هو نظام إقتصادي منفتح يسنح بالتداول يومياً في السوق. لذلك، يجب أن تكون الخطة معتمدة على تخفيض الإنفاق والرقابة الجيدة والحثيثة من قبل السلطة النقدية كي يستطيع اللبناني ان يرتاح من لعبة التلاعب في صرف العملات الصعبة مقابل الليرة اللبنانية».

**☐ يشكو المواطن اللبناني من التضخم الذي يسود لبنان وذلك على الرغم من إنخفاض قيمة الدولار. فما وراء ذلك؟**

- «إن التضخم العام في أي بلد ما يعود الى مفهوم السؤالين الأولين السياسة المالية والنقدية في أي بلد ما. فالدولة هي كالإنسان، الإنسان يعمل ويقبض أجراً لينفق على نفسه، وإذا استطاع أن يدّخر مما يكسب فيقوم بذلك. والدولة هي كذلك تفرض الضرائب وتحدد موازنة الإنفاق، فإذا كان الإنفاق أكبر من الجباية الضرائبية والدخل المتاوفر لدى الدولة، فإن ذلك يولد التضخم. العام في البلاد.

وإن العجز في الموازنة اللبنانية والإنفاق الكبير يولّدان تضخماً نعيشه حاليا في لبنان. لذلك، فعلى الدولة اللبنانية ان تخفض عملية الإنفاق بقدر المستطاع. فلا أفهم كيف يمكن - وليس لدي الأرقام - أن تكون موازنة الدولة اللبنانية أكبر من الدولة السورية! ففي سوريا سياسة مالية مدروسة، تقوم بها الحكومة كي تحد من لعبة التضخم. بينما في لبنان تدفع بالتضخم الى أبعد مدى ممكن بسبب الإنفاق الضروري وغير الضروري في الحالات الراهنة من قبل الحكومة».

**☐ كيف هو وضع الليرة اللبنانية والدولار؟**

- «وضع الليرة مع الدولار، بما يخص هذا السؤال، ليس هو وضع الليرة مع الدورلار بقدر ما هو مع العملات الصعبة، ولكن ما دامت الورقة الخضراء هي المقياس الرئيسي، لذلك وضع السؤال بهذه الصيغة، وأن معظم إدخار لبنان من العملات الصعبة هو في الدولار. فإذا تدنى سعر الدولار مقابل العملات الصعبة الأخرى، فإن الإحتياط المتوافر لدى مصرف لبنان من الدولارات قد تنخفض قيمته ويتأذى المصرف المركزي والحكومة اللبنانية، بمعنى الربح والخسارة في سعر صرف الدولار بما يخص العملات الصعبة الأخرى».

**☐ يفيد بعض الأنباء، أن الدولة اللبنانية، سترفع السرية المصرفية بصورة تدريجية. فما هو رأيك في هذا؟**

- «إن سرية المصارف في لبنان، إن لم تكن موجودة، فعلينا إيجادها لأنها تخدم لبنان كمركز مالي في منطقة الشرق الأوسط، ولكني لست مع هذه السرية القائمة بالمطلق، بمعنى أنه لا يحق لأحد الإطلاع على الحسابات الشخصية إلا بإذن من المودع نفسه، أي صاحب الحق. فهل يعقل أن تحجب السرية المصرفية عن القضاء وعن مصرف لبنان؟ إن حاكم البنك المركزي لا يحق له الإطلاع على حساب أي مودع، كذلك لجنة الرقابة على المصارف، فأنا اقول يجب أن يعدّل القانون ويسمح لحاكم البنك المركزي بالإطلاع على أي حساب كان، لأن هذا الرجل هو رئيس السلطة النقدية، وهو يؤدي القسم الذي لا يسمح له بأن يبوح بما يطلع عليه من حسابات. أقول ذلك لأن البنك الحاكم ولجنة الرقابة على المصارف باستطاعتهما عند الإطلاع على حسابات المودعين أن يوقفوا أي لعبة تضارب ضد الليرة اللبنانية.

أما بما يخص القضاء، فأقول: عندما يتوقف أي شخص بتهمة مالية معيّنة أو جريمة لها طابع الإختلاس، عندئذ يطلع القضاء على حساب هذا الشخص. أما الإنسان الذي لا علاقة له بالقضاء، فلا يحق له الإطلاع على الحساب».

**☐ ما هو رأيك في تبييض الأموال «الوسخة» كما يحدث في لبنان وخارجة؟**

- «يتهم لبنان بعملية تبييض الأموال. وحسب معلوماتي أن سنتي ١٩٨٦ ثم ١٩٨٧ شهدتا تبييض حوالي ٢٥ مليار وهربت من أميركا الجنوبية الى الشمالية، فما هي طاقة لبنان في عملية تبييض الأموال؟ فإنها تهمة مردودة. ولكن إذا، ثم كما ذكرنا سالفاً، السماح لحاكم البنك المركزي والقضاء بالإطلاع على حسابات المودعين عندئذ بإمكانهما معرفة إذا كانت هناك عملية تبييض للأموال أم لا، هذا للمعلومات قط. أما إذا تقدم «الإنتربول» الى الحكومة اللبنانية بطلب يطعن به شخص معين لأنه يبيض الأموال، وخصوصاً أموال المخدرات، على الساحة اللبنانية، عندئذ يجب رفع السرية المصرفية عن الشخص المدعى عليه بالتحديد من قبل «الإنتربول».

**☐ ماذا سيحدث إقتصادياً إذا ما حدث السلم بين لبنان وإسرائيل؟**

- «إن لبنان لم يكن، في يوم من الأيام، في إقتصاده معتمداً على حالة السلم أو اللاسلم مع إسرائيل. وإنما كان يعتمد على دوره ودور أبنائه في المنطقة بالتحديد وفي العالم بشكل عام. ولكن لبنان لا يستطيع إقتصادياً أن يكمّل الطريق في حالة اللاسلم واللاحرب. بمعنى أن المتغيرات التي تحصل في منطقة الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل تنعكس رأساً على لبنان، ويصبح لبنان جزءاً من الحالة القائمة بالنسبة الى التفاوض بشأن السلام. فإذا كانت المتغيرات إيجابية بمعنى السلام، فمن دون شك سوف يرتاح لبنان إقتصادياً في النهاية. وإذا كانت حالة تجميد ما بين العرب وإسرائيل، كما حصل منذ إنشاء إسرائيل، فان لبنان يرتاح. أما في هذه الحالة، أي حالة الغموض أو الحالة الرمادية في المفاوضات نحو السلام، فإن لبنان هو المتضرر الأكبر».

**☐ لقد ذكرتم في جوابكم السابق «دور أبناء لبنان» فما هو رأيك دور أموال المغتربين في الخارج في إعادة بناء لبنان؟**

- «هناك مبدأ عام يقول بأن الرأسمال جبان، وصاحبه هو أكثر الناس قلقاً. لذلك فإن أموال اللبنانيين في الخارج هي أموال مهجرة، الى حد ما، فإذا عاد الإستقرار والهدوء الى ربوع الوطن، فإن قسماً كبيراً من هذه الأموال سوف يعود. وفي لقاء مع الشاعر سعيد عقل، قال لي: لقد إستشهدت بك أمام رؤساء الجامعات العربية حيث أنك قلت بأن أموال اللبنانيين في الخارج تقدّر بـ ٤٠ مليار دولار حسب مصادر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فإذا كان هذا الرقم كبيراً أم صغيراً، فبالتحديد نستطيع القول بأن لبنان بأقل من هذا الرقم بكثير يستطيع أن ينتعش ويعود الى أحسن ما كان عليه في أيام الإستقرار والنعمة في السبعينات، ويجب أن لا نعتب كثيراً على صاحب الرأسمال المهجر بقدر ما نعتب على أنفسنا في عملية تحسين النظام السياسي ودعم الإستقرار كي نشجع أبناء هذا البلد على العودة وتوظيف أموالهم في ربوع هذا الوطن وخلق فرص للعمل تفيدهم وتفيد الوطن ككل».

حادثه - محمد عطوي

### البروفيسور نزار عكر لـ«الميزان»:

# المياه ملوثة بالنفايات السّامة والشواطيء غير صالحة للسباحة

■ يؤكد البروفيسور الجيولوجي والمائي نزار عكر في حديث خاص مع «الميزان» على أن حفر آبار المياه في لبنان جار من دون سيطرة ما عليه، كما أن المياه المستخرجة في لبنان لا تكفي حاجات اللبنانيين، ويعود ذلك إلى أنه ليس هناك تنظيم في توزيع المياه. ولذا، فقد أصبح لبنان على مفترق طرق، إذ أن المياه الجوفية اللبنانية تكاد أن تنفد.

في الوقت نفسه فإن «ملايين الأمتار المكعبة، في سني المطر الغزير، تضيع هدراً في البحر...».

من جهة أخرى، يرى البروفيسور عكر «أن بعض المياه اللبنانية الآن ملوثة على الرغم من نفي بعض المسؤولين لذلك»، إذ أن براميل النفايات السامة قد إنتشرت في جميع أرجاء لبنان. كما أنه يؤكد بأن «هذه النفايات السامة عندما تتفاعل مع المياه تصبح سامة أكثر من السابق. كل ذلك إضافة الى المطامع الإسرائيلية بالمياه اللبنانية. والحديث مع البروفيسور عكر بدأ بالسؤال:

□ هل هناك أماكن معينة في لبنان يجري حفر الآبار فيها من دون غيرها؟

- «إن حفر آبار المياه في لبنان جار على قدم وساق في جميع أرجاء البلاد من دون أي سيطرة ما عليه، وخصوصاً في العشر سنين الأخيرة. فالحفر يجري في شمال البلاد، وجنوبها، وساحلها وبقاعها (سهل البقاع). ولا يعني هذا ان الآبار حيثما حفرت تلاقي النجاح المرجو».

□ هل تجري عمليات حفر الآبار بطرق منظمة أم أنها تتم عشوائياً؟

- «كان على من ينوي الحفر أن يحصل على ترخيص، ترخيص للحفر لعمق لا يتجاوز ١٥٠ متراً، وترخيص لإستثمار البئر، حال العثور على مياه جوفية، على أن يدفع، إذا تجاوز الإستثمار ١٠٠م٣ يومي، ضريبة للدولة.

أما طوال الحرب الأهلية، فإن الحفر كان يتم بشكل عشوائي، من دون الرجوع الى الدوائر المسؤولة في الدولة. وحالياً، لا يزال الأمر كذلك، إلا من بعض الحالات المنضبطة. وهذه نسبياً قليلة جداً. والمعلومات المستقاة من هذه الآبار القليلة يتم توثيقها في ملفات خاصة».

□ هل تكفي المياه المستخرجة في لبنان لحاجات الناس؟

- «يمكن القول لا. والدليل على ذلك تقنين المياه من قبل الدولة في عاصمة البلاد، ثم الهجمة القوية على حفر الآبار على الرغم من إرتفاع أكلاف الحفر تُقدر بـ ٣٠ ليرة لبنانية للمتر، كحدٍ أقصى، وأما حالياً فإن حفر المتر يُقدر بـ ٣٠ دولاراً أميركياً كحد أدنى.

ويمكن القول أيضاً أن ليس هناك تنظيم في توزيع المياه، وهذه وجهة نظري».

□ هل تكفي المياه المختزنة في حوض الأرض لحاجات الناس في لبنان؟

- «تتلخص حاجات الناس للمياه في أمور عديدة:

أولا: الإستعمال المنزلي بما في ذلك الشرب.

ثانيا: إستعمالها للمتطلبات الصناعية. وإذا قارنا كل وحدة من هذه الحاجات بما كانت عليه قبل عشرين أو ثلاثين سنة لوجدنا أنها تضاعفت مرات عديدة نظراً الى إزدياد عدد السكان وازدياد مساحة الأرض المزروعة، وإزدياد المستوى الصناعي والمشاريع الصناعية. ويمكن أن يضاف الى ذلك، بطبيعة الحال، عامل التحضر، وأعني به إزدياد الإستهلاك الفردي للمياه. ونظراً الى عدم وجود دراسات دقيقة يمكن الإستناد اليها للإجابة عن هذا السؤال بالأرقام، إلا أنه يمكنني القول إن لبنان من هذه الناحية قد أصبح على مفترق طرق».

□ هل إن لبنان وصل الى الحد الذي بات فيه يستغل جميع طاقته المائية؟

- «كلا، فمن ناحية المياه الجوفية، فإن استقصاءها أصبح الآن يتناول أعماقاً تزيد على ٥٠٠ متر تكاد أن تنفد أو أنها لا تفي بالمتطلبات. ويمكن القول ان المياه الجوفية في بعض المناطق غير متواجدة عند أقل من هذا العمق. وقد إقترحنا في فترة إستشرت فيها الأزمة، على الجامعة الأميركية - الدكتور بيضون وأنا - أن تحفر الجامعة بئراً لعمق حوالى ١٥٠٠ متر.

ويجب أن لا نغفل طاقات لبنان من المياه السطحية التي لا تستغل إلا بشكل محدود جداً، فالمياه السطحية التي تجري على السفوح الغربية لجبال لبنان، الناتجة عن هطول الأمطار الغزيرة ومن الثلوج،على قمم الجبال الشاهقة والتي تتجاوز ١٥٠٠ ملم سنوياً، تندفع في الأودية وتستقر في البحر، أي، أن ملايين الأمتار المكعبة، في سني المطر الغزير، تضيع هدراً في البحر... لماذا؟ يجب أن يعمل لبنان من الآن على التخطيط لبناء سدود في الوديان لتجميع المياه السطحية واستخدامها لكافة الأغراض، وخاصة في فصل الصيف».

□ لننتقل الى موضوع آخر مهم، ما هو تأثير براميل النفايات السامة على المياه في لبنان؟

- «لا شك في أن هناك عدة نقاط أريد أن أثيرها هنا:

● أولا: لا شك في أن بعض المياه اللبنانية الآن هي ملوثة على الرغم من نفي بعض المسؤولين لذلك.

● ثانياً: إن براميل النفايات السامة قد إنتشرت في جميع أرجاء لبنان. وقد اكتشف أمرها بعد فوات الأوان. إذ أنها أحضرت العام ١٩٨٧.

● ثالثا: إن الخطر الكبير هو أن هذه النفايات السامة عندما تتفاعل مع المياه تصبح سامة أكثر من السابق.

● رابعاً: فقدان سيطرة الدولة على المياه اللبنانية ونظافتها هما من الأمور الخطرة على صحة اللبنانيين.

● خامسا: تمتد فترة تلوث المياه الى سنوات عديدة.

● سادسا: لا شك في أن بعض مياه الشواطيء اللبنانية هي ملوثة ولا تصلح للسباحة، وخاصة أن فصل الصيف مقبل».

□ كيف ترى مستقبل المياه في لبنان؟

- «سيزداد إستعمال المياه لمختلف الأغراض، وسيستدعي ذلك التخطيط لتحديد إمكانيات الخزانات الجوفية الحالية، والبحث عن المياه الجوفية في طبقات خازنة للمياه أكثر عمقاً، كما هو جار في منطقة البقاع. إنني اتصور أن يبلغ عمق إستقصاء المياه في هذه المنطقة حوالى ١٠٠٠ متر، من سطح الأرض، ولا أستبعد أن تجري دراسات لتغذية الخزانات الجوفية إصطناعياً في فصل الشتاء، لإعادة تخزين المياه فيها. هذا من ناحية المياه الجوفية، أما من ناحية المياه السطحية فإنه لا مناص من بناء السدود وإستخدام المياه السطحية بشكل واسع.

وأود هنا أن أركزّ قليلاً على الشريط الساحلي، فالزيادة الدؤوبة في حفر الآبار في هذه المنطقة المكتظة بالسكان ستؤدي الى إستفحال ملوحة المياه الجوفية بشكل واسع مستقبلاً. وهذا يستدعي إيجاد حل سريع لهذه المشكلة».

□ هل هناك إدارة صحيحة للمياه في لبنان؟

- «أستطيع ن أقول كلا،فقبل الحرب كان هناك تخطيط سيء لإستقصاء المياه الجوفية. إذ كانت الآبار تحفر بشكل إنفرادي، وفي أماكن تحددها رغبة إقطاعي ما أو رجل من رجالات الدولة أو من يلوذ بهم. ولم يكن هناك تخطيط مبني على حاجة المناطق، وحفر ١٠ أو ١٥ بئراً لمنطقة ما يجري توزيع مياهها على ١٥ أو ٢٠ قرية، ولم يحصل ذلك إلا نادراً، كمشروعي ضبية - جسر الباشا، الناعمة - الدامور اللذين يزودان بيروت بنسبة جيدة من المياه الجوفية. وحالياً، فإن التخطيط في أسوأ صوره، وإن أي محاولات جادة لتصحيح هذا الوضع ستستغرق مدة طويلة. وخاصة أن المخلصين الذين يعملون للمصلحة العامة في الدولة قليلون، وقليلون جداً، حيث أن الحرب أفسدت كثيراً من النفوس، والحزم وعامل الوقت هما العاملان المهمان في إعادة ضبط الأمور، ومن ثم تنشيط إدارات الدولة».

□ لننتقل الى أطماع إسرائيل في مياه لبنان، فما هو رأيكم في هذا؟

- «ليس هناك أدنى شك في هذا. فأطماع إسرائيل تطال جميع الاراضي العربية بما فيها وما عليها، من النيل الى الفرات، على الأقل. وأوجه الكلام إليك لتقل لي ما الذي لا تطمع فيه إسرائيل في وطننا، بل وفي العالم؟ هذا بشكل عام، وبشكل خاص فإن المياه وحيويتها بالنسبة الى إسرائيل، تتعلق بالأسباب التالية:

● تملح الطبقات الخازنة للمياه الجوفية في المنطقة الساحلية وحتى مسافة كبيرة داخل إسرائيل.

● الإزدهار السريع في عدد السكان، أو الإزدياد الفجائي كما يصح أن يقال الناتج عن قدوم المهاجرين بأعداد كبيرة.

● التقدم التكنولوجي في إستصلاح الأراضي الصناعية مما يرفع من كمياه المياه المطلوبة بشكل مطرد.

● الظروف المناخية السيئة، بشكل عام، في الخمس عشرة سنة الماضية.

وليست أطماع إسرائيل في مياه لبنان، بشكل خاص، والمياه والخيرات العربية بشكل عام، وليدة اليوم. إذ أن موشي شاريت، قد تباكى على مياه الليطاني. وقال ما مفاده إن مئات الآلاف من الأمتار المكعبة من مياه هذا النهر تضيع هدراً في البحر في الوقت الذي تحتاج فيه إسرائيل الى المياه. وعندما إحتلت إسرائيل جنوب لبنان في العام ١٩٨٢ كانت عينها على مياه الليطاني. كما أنها وضعت ينابيع نهر الأردن، والوزان والدان والحاصباني تحت سيطرتها».

### سماسرة «أمل» و«حزب الله» يتاجرون «بالتعويضات»

# إخلاء وسط بيروت يكلف «سوليدير» ١٣٠ مليون دولار!

■ أصبحت التعويضات عن المهجرين في الإماكن التي «تزمع» سوليدير اعادة اعمارها، تجارة مريحة. فهؤلاء المهجرون باتوا يجنون المبالغ المرصودة لهم كتعويضات من «سوليدير».

ففي «وادي ابو جميل» مثلا، (وهو حي اليهود القديم في بيروت)، ترفق العائلات المهجورة بطلبات التعويضات الرسمية الى «الصندوق المركزي للمهجرين» بيانات مزعومة عن وجود عائلات اضافية في منازلهم لزيادة حصتهم من التعويضات.

ويتولى الصندوق تعويض المهجرين الذين أجبرتهم الحرب اللبنانية على ترك منازلهم في مختلف المناطق اللبنانية على أن تسدد «سوليدير» قيمة تعويضات المهجرين الى الوسط التجاري.

والتجارة المربحة تقوم على «حيلة» ابتكرها المهجرون من سكان «وادي ابو جميل»، وهي استعارة اوراق هوية رسمية خاصة بمواطنين من خارج المنطقة وايداعها لدى سماسرة معظمهم من رجال الميليشيات السابقين التابعين لحركة «أمل» و«حزب الله»، الذين يتولون تسجيلها لدى الصندوق المركزي للمهجرين على انها تخص سكان «وادي ابو جميل» فيحصلوا على التعويضات الإضافية.

أوراق الهوية تلك هي لسكان الشريط الحدودي الجنوبي الذي تحتله إسرائيل، إذ أن التعويضات المرصودة لهم هي الأكثر ارتفاعاً بسبب صعوبة عودتهم الى قراهم.

وتبلغ حصة العائلة منهم ١٢ ألف دولار، فيما لا تتعدى حصة غيرهم من المهجرين ثمانية الاف دولار.

وبالإمكان استئجار هوية مواطن من الشريط الحدودي لقاء مبلغ ٢٠٠٠ دولار، وتستأجر الأوراق الخاصة بغير مواطني الشريط بألف دولار فقط.

المحللون الإقتصاديون توقعوا أن تبلغ الكلفة الإجمالية التي ستتحملها «سوليدير» لإخلاء وسط بيروت من المهجرين ١٣٠ مليون دولار.

وعلى الرغم من عدم كشف «سوليدير» قيمة المبلغ الذي رصدته لهذه العملية، إلا أن الأوساط المطلعة تتحدث عن ٤٠ مليون دولار.

وكان ناصر الشماع، رئيس مجلس ادارة «سوليدير»، قال في اذار/ مارس الماضي، إن التقارير والأرقام المتداولة مبالغ فيها وأن الشركة انفقت ١٩ مليون دولار سنة ١٩٩٤ لإخلاء ٢٩٤٢ عائلة من أصل ٤٩٤٢ في الوسط التجاري. لكن هذه الأرقام لا تشمل، على ما يبدو، مهجري «وادي ابو جميل» حيث بدأت عمليات الإخلاء مطلع شباط/ فبراير الماضي.

وقد ارتفعت كلفة تعويضات الإخلاء في الوسط التجاري حتى الأن إلى ٩٠ مليون دولار وعند انتهاء عملية «وادي ابو جميل» ستصل الكلفة التي تتحملها الشركة الى ما بين ١١٥ مليوناً و١٣٠ مليون دولار.

ويعد سكان «ادي ابو جميل» ٣٥٠٠ عائلة وفق احصاءات سنة ١٩٩٢، إلا ان هذا الرقم ارتفع الى ما بين ستة وسبعة الاف عائلة مع بدء مفاوضات الإخلاء.

وكانت اعداد كبيرة من العائلات المهجرة التي اخليت من اجزاء أخرى في الوسط حصلت على تعويضات اضافية كذلك.

الا ان الوضع في «وادي ابو جميل» يبقى على درجة أعلى من الحساسية لما يتمتع به سكان المنطقة الفقراء من دعم حركة «أمل» و«حزب الله» علاقة قادتيهما مع «سوليدير» غير ودية.

### لتأمين الكهرباء على مدار الساعة في نهاية ١٩٩٥

# مولدات فرنسية في صور وبعلبك و١٠٠ ميغاوات من سوريا

■ وقع إيلي حبيقة، وزير الموارد المائية والكهربائية، عقداً مع شركة فرنسية لتأمين الطاقة الكهربائية على مدار الساعة في مختلف المناطق اللبنانية مع نهاية السنة الجارية.

وينص العقد على أن تبيع شركة «اي جي تي الستوم» الى لبنان اربع مجموعات غازية توضع في منطقة صور بجنوب لبنان وبعلبك بشرق لبنان لتوليد حوالي ١٥١ ألف ميغاوات من الطاقة. وسيجري تمويل المشروع الذي تبلغ كلفته حوالى ٦٠ مليون دولار، من الحكومة اللبنانية (عشرة ملايين دولار) ومن قرض من مصارف فرنسية والبنك العربي (٥٠ مليون دولار) بضمان هيئة ضمان القروض الفرنسية (كوفاس).

كما تجري الحكومة اللبنانية مفاوضات مع سوريا لشراء ١٠٠ ميغاوات من الطاقة، والبحث الدائر حاليا هو حول سعر الكيلووات الواحد حيث تصر بيروت على ان يكون الكيلووات موازيا لسعر انتاجه في لبنان. فلايزيد من خمسة سنتات اميركية.

ومع إقامة المجموعات الغازية من قبل الشركة الفرنسية وشراء نحو ١٠٠ ميغاوات من سوريا فإن لبنان يستطيع توفير الطاقة على مدار نهاية سنة ١٩٩٥ .

ويوفر لبنان حاليا نحو ٩٠٠ ميغاوات من احتياجاته من الكهرباء لكنه سيحتاج الى نحو ٢٠٠٠ ميغاوات على المدى الطويل.

وكانت الحكومة وقعت في شهر كانون الثاني/ يناير الماضي على عقد مع «كونسورتيوم انسالدو/ سيمنز» الإيطالي الألماني لإنشاء محطتين لتوليد الكهرباء في شمال لبنان وجنوبه بقيمة ٥٣٦ مليون دولار على ان ينتهي انشاؤهما بعد ٢٤ شهراً.

**سوريا**

### بسبب إرتفاع استيراد الأدوات اللازمة للمشاريع الصناعية

# عجز الميزان التجاري بلغ ٩٦٧ مليون دولار

■ في إحصائيات رسمية نقرأ أن قيمة الصادرات السورية النفطية لسنة ١٩٩٤ انخفضت قليلاً بالمقارنة مع صادرات سنة ١٩٩٣ بسبب عدم إستقرار اسعار النفط العالمية.

وأشارت الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية الى أن قيمة الصادرات النفطية انخفضت الى ٢٠,١٩ مليار ليرة سورية (حوالى ١,٨٠٢ مليار دولار) سنة ١٩٩٤ من حوالى ٢١,٠٠٧ مليار ليرة سورية (حوالى ١,٨٧٥ مليار دولار) سنة ١٩٩٣ .

ويتم احتساب قيمة الصادرات النفطية على اساس سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأميركي الذي يبلغ ١١,٢ ليرة للدولار، بينما يتم احتساب قيمة الواردات والصادرات الأخرى على اس سعر آخر هو السعر التشجيعي والذي يبلغ ٤٢ ليرة سورية للدولار.

والإنخفاض الضئيل في قيمة الصادرات النفطية السنة الماضية جاء بسبب تذبذب اسعارالنفط العالمية وليس بسبب انخفاض كمية صادرات النفط الخام السوري.

مصادر نفطية قالت ان انتاج سوريا من النفط الخام خلال سنة ١٩٩٤ كان حوالى ٥٨٠ ألف برميل يوميا مقارنة مع انتاج عام ١٩٩٣ الذي تراوح بين ٥٥٠ ألفاً و٥٨٠ ألف برميل يومياً. وبلغت الصادرات بما في ذلك حصة الشركات الأجنبية العاملة في سوريا حوالى ٣٠٠ ألف برميل يوميا خلال سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤ .

وتقول المصادر ذاتها ان انتاج سوريا الحالي يبلغ حوالى ٦٠٠ ألف برميل يومياً يصدر منها حوالى ٣٢٠ ألف برميل الى أسواق النفط العالمية.

حافظ الاسد

وتظهر الإحصائية الجديدة أن ميزان سوريا التجاري من دون النفط استمر في إظهار عجز خلال سنة ١٩٩٤ كما كان الحال خلال سنة ١٩٩٣ .

وحسب الإحصائية فان العجز خلال سنة ١٩٩٤ بلغ ٤٠,٦٥٦ مليار ليرة سورية (حوالى ٩٦٧ مليون دولار) بينما كان ٣٢,١٥٨ مليار ليرة سورية (حوالى ٧٦٥ مليون دولار) سنة ١٩٩٣ .

واشارت الإحصائية أيضا الى ان مستوردات سوريا خلال سنة ١٩٩٤ ارتفعت الى ٦٠,٢٩ مليار ليرة (حوالى ١,٤٣ مليار دولار) من حوالي ٤٦,٤٧ مليار ليرة (حوالى ١,١ مليار دولار) خلال سنة ١٩٩٣ .

وتفسر المصادر الإقتصادية العجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع استيراد الأدوات اللازمة للمشاريع الصناعية التي تقام في سوريا بتشجيع من قانون الإستثمار رقم ١٠ الذي منح مزايا وتسهيلات للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب.

وتشمل مستوردات سوريا بصورة أساسية الآلات بأنواعها الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والمواد الخام مثل الخشب والحديد والأدوات الإليكترونية والمركبات بالإضافة الى عدد من المواد المصنّعة.

## سنة ٢٠٢٥ عدد سكان سوريا سيصل الى ٤٠ مليوناً

توقع «المكتب المركزي للإحصاء» أن يبلغ عدد سكان سوريا سنة ٢٠٢٥ اكثر من أربعين مليون نسمة في ضوء النتائج الأولية للإحصاء العام الذي جرى السنة الماضية على الرغم من انخفاض معدل النمو الى ٣,٣ في المائة سنة ١٩٩٣ بعدما كان نحو ٤ في المائة في السبعينات. والمعروف أن أول تعداد للسكان في البلاد جرى في سنة ١٨٥٤ واقتصر على الذكور فقط وتلته تعدادات في الفترة ما بين ١٨٨٥ و١٩٠٥ لكن أهمها حصل سنة ١٩٢٢ الذي نظمت على أساسه سجلات الأحوال المدنية. اما التعدادات التي جرت قبل ١٩٦٠ بما فيها الذي حصل في سنة ١٩٤٧ فإنها تعاني من نقص الشمول وعدم الدقة.

معدل النمو السكاني بلغ في الستينات ٣,٢٨ في المائة وارتفع الى ٣,٣٥ في المائة في التسعينات. إذ ان عدد السكان في سوريا حسب الأرقام الأولية لإحصاء السنة الماضية بلغ ١٣,٨ مليون نسمة بينما لم يتجاوز عدد السوريين عام ١٩٦٦ اكثر من ٤,٥ مليون مقابل ٩,٠٤٦ مليون سنة ١٩٨١ .

وبلغ معدل المواليد ٤٧ في الألف عام ١٩٦٠ وحافظ على مستواه عام ١٩٧٠ وبلغ ٤٨ في الألف وبدأ المعدل في الإنخفاض في السبعينات فانخفض الى ٤٥ في الألف عام ١٩٧٨ والى ٣٩ في الألف عام ١٩٨١ .

وذلك توافق مع انخفاض في معدل الخصوبة الكلية من ٨ أطفال لكل امرأة في الستينات الى ٦,٨ في السبعينات والى ٤,٧ طفل لكل امرأة في التسعينات. وانخفض معدل الوفيات من ٢٥,٦ في الألف في السبعينات الى ٨,٢ في سنة ١٩٧٨ . ومن المتوقع أن يكون انخفض الى ستة في الألف في التعداد الأخير.

اما المهاجرون فقد دلت «بيانات مسح العينة الديموغرافية المستمرة الذي جرى في العالم في سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٩ ان صافي الهجرة بلغ ناقص ٦,٩ في الألف وأن مجمل التغيرات الدولية والأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية تركت آثارها الجلية في الهجرة بالنسبة الى السوريين خصوصاً حرب الخليج الثانية في سنة ١٩٩١ .

### في محاولة للحد من تصاعد نسبة التضخم

# سندات خزينة فائدتها ضعف فائدة ودائع المصارف

■ أعلنت الحكومة العراقية، أنها ستصدر سندات تصل قيمة كل منها الى ٢٥ ألف دينار (حوالي ٢٢ دولاراً) في إطار مساعيها للحد من التضخم المرتفع الذي تعاني منه البلاد بسبب العقوبات الدولية.

وقد حثت الحكومة الناس «لإنها تحمل مزايا إستثمارية متعددة»، كما قال بيان صادر عن وزارة المال.

وانزلت السندات للبيع، في منتصف الشهر الماضي، وتبلغ مدتها خمس سنوات وتحمل فائدة قدرها ٢٠ في المائة وهو ما يساوي ضعف الفائدة على الودائع النقدية لدى المصارف العاملة.

ومع ان سعر الفائدة لا يزال أقل من معدل التضخم السنوي المرتفع في العراق الذي هبط بالدينار هبوطاً كبيراً، الا ان كثيرا من العراقيين يرون ان هذه السندات إستثمار اكثر أماناً من الإحتفاظ بالمال في المصارف.

وكان تم اصدار الدفعة الأولى من السندات في أب/ أغسطس ١٩٩٤ .

وقال مسؤولون في بورصة بغداد انها بيعت في اول ثلاثة أشهر من تاريخ انزالها للتداول.

صدام حسين

وقال خبير في قسم الأبحاث بالبورصة «الناس لديهم المال.. كثير من المال. وكل ما يحتاجونه طريقة لاستثماره».

ولم ينجم التضخم المرتفع في العراق عن العقوبات التي فرضتها عليه الأمم المتحدة عقب غزوه الكويت عام ١٩٩٠ وحسب، انما عن انفاق الحكومة الضخم على مشروعات البنية التحتية الأساسية التي تهدمت خلال فترة الحرب، إضافة الى الإنفاق الهائل والمرتفع لدعم المزارعين. ولتسهيل الصفقات المالية طرح «البنك المركزي» ورقة نقدية من فئة ٢٥٠ ديناراً لتصبح أكبر أوراق النقد قيمة في العراق.

ولم تعلن الحكومة بيانات رسمية عن معدلات التضخم لكن أسعار السلع الأساسية الآخذة في التزايد خفضت فعلياً من قيمة الراتب الشهري لموظف الحكومة إلى أقل من اربعة دولارات.

وقبل فرض العقوبات كان متوسط الراتب الشهري لموظف الحكومة يزيد على ٥٠٠ دولار.

ويبلغ متوسط راتب الموظف حاليا ٣٠٠٠ دينار شهرياً في حين يبلغ سعر الأرز ٤٠٠ دينار للكيلوغرام وسعر السكر ٦٠٠ دينار وسعر الثلاثين بيضة ١٨٠٠ دينار.

وكان سعر الدينار يساوي ثلاثة دولارات في عام ١٩٩٠ لكنه انخفض منذ ذلك الحين الى حوالي ١١٥٠ ديناراً للدولار الواحد.

وقال أحد المسؤولين: «يحتفظ المستثمرون بسنداتهم على أمل انتعاش الإقتصاد العراقي عند استئناف صادرات النفط».

**العراق**

### الخسائر من فقدانها تتعدى ٥٠٠ مليون دولار في السنة

# مطالبة مجلس الأمن بإسترجاع الطائرات لإعادة تأهيلها

■ تقدمت الحكومة العراقية بطلب الى لجنة العقوبات الدولية التابعة لمجلس الأمن الدولي للسماح لها بإستعادة الطائرات العراقية المدنية الرابضة في عدد من المطارات العربية وغير العربية.

والطلب العراقي هذا يندرج ضمن النشاط الديبلوماسي المتعدد المستويات الذي يهدف الى الحفاظ على ما تبقى من أجهزة ومرافق ومعدات وخبرات عراقية في مجال الطيران المدني بعد نحو خمس سنوات على حرب الخليج الثانية.

الحكومة العراقية تعتبر ان استعادة الطائرات من مطارات عمان وتونس وإيران ضرورية لإبقاء الخبرات العراقية في مجال الطيران وتطويرها، لتكون مستعدة للعمل بعد رفع الحظر الدولي عن العراق واستئناف اعمال التشغيل والصيانة وعمل الخدمة التكنولوجية اللازمة للطائرات المهملة في المطارات المذكورة باستثناء تلك الرابضة في مطارات الأردن.

ويبلغ عدد الطائرات التابعة للأسطول الجوي العراقي ٣٧ طائرة منها ٢١ في إيران، وست طائرت في الأردن واربع طائرات في تونس وست طائرات في مطار مقديشو في الصومال.

وأكدت المصادر ان الطائرات العراقية في تونس ومقديشو لم تتلقَ أي صيانة قبل ان تصل عمان.

وكانت الطائرات الـ ٢١ توجهت الى المطارات الإيرانية في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، اي بعد يوم واحد من بدء هجوم قوات التحالف على بغداد ولا تزال هنك حتى الآن. وهذه الطائرات لم تتلقَ أي نوع من الصيانة، في الوقت الذي رفضت فيه إيران طلبات عراقية متكررة بإعادة تلك الطائرات.

وفي مقابل الإهمال الذي تتعرض له معظم الطائرات العراقية في الخارج كانت الأجهزة والمعدات المستخدمة في مجال الملاحة الجوية في العراق، وكذلك المطارات في كل من «بغداد» و«البصرة» و«الموصل» تتعرض الى إهمال مماثل ناجم عن عدم وجود كوادر عراقية مدربة ومتابعة لما يستجد من تطورات ومن وسائل حديثة تستخدم في تقديم خدمات الصيانة لهذه المرافق والأجهزة، وبسبب عدم القدرة على استيراد قطع الغيار اللازمة لها بسبب الحظر الدولي المفروض على العراق منذ الثاني من اب/ اغسطس ١٩٩٠ .

على صعيد آخر، تسعى الحكومة العراقية عبر الأجهزة المختصة، لتنظيم دورات في الخدمة والصيانة والتدريب لعدد من الكوادر والخبراء من العاملين في مجال الطيران الأرضي، وكذلك الطيارين العراقيين لكي يظلوا على إتصال بعالم الطيران وما يطرأ عليه من تطورات.

مصدر عراقي قال، إنه من الصعب جداً تقدير حجم الخسائر التي لحقت بالعراق من جراء هذه الأوضاع، غير ان حسابات خاصة مبنية على اساس ارقام ما قبل العمل العسكري في الكويت ربما تعطي صورة تقريبية لحجم هذه الخسائر.

ومعروف في الأرقام والإحصائيات أنّ الأسطول الجوي العراقي كان ينقل نحو ١,٥ مليون مسافر، وما يصل وزنه الى ٣٠ ألف طن من الشحنات. وكانت تدر ربحاً سنوياً لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار. وهذه المبالغ مقدرة على أساس اسعار ١٩٩٠ وتقتصر على الأرباح المحققة من الشحن ونقل الركاب.، ولا يعرف بعد ماذا سيكلف العراق اجراء صيانة الطائرات بعد خمس سنوات من الإهمال ولا قيمة ثمن قطع الغيار اللازمة لها ولا صيانة الأجهزة والمعدات الأرضية والمطارات وما تحتاجه من قطع غيار.

## قمح من الجزائر

قال وكلاء ملاحة أردنيون ان سفينة تحمل ٢٥٤٣٨ طناً من القمح الفرنسي المنشأ تبرعت بها الجزائر للعراق تقوم حاليا بإفراغ شحنتها في ميناء العقبة الأردني.

وشحنة القمح التي وصلت على ظهر السفينة «سي سونيت» التي تحمل العلم القبرصي هي جزء من ٦٠ ألف طن من القمح الأوروبي المنشأ إشترته الجزائر من المورد الفرنسي للحبوب «سي.إن. إم. سيريال» للتبرع به للعراق.

وقال وكلاء الملاحة الأردنيون إن الجزائر تبرعت للعراق هذه السنة بشحنة أخرى زنتها ٢٦٢٥٠ طناً من القمح الأوروبي في صفقة أولى منفصلة تم تسليمها في شباط/ فبراير الماضي في ميناء العقبة.،

وكانت الجزائر تبرعت للعراق بشحنة زنتها ٢٧٥٠٠ طن من السكر البرازيلي وصلت ميناء العقبة في اذار/ مارس الماضي على دفعتين، الأولى حمولتها ١٤ ألف طن والثانية بحمولة ١٣,٥٠٠ طن.

ومشتريات العراق متضررة من نقص حاد في العملة الصعبة بسبب فرض الأمم المتحدة عقوبات إقتصادية عليه عقب الدخول العسكري الى الكويت في سنة ١٩٩٠ تشمل حظراً على تصدير النفط.

غزة.أريحا

## جبرائيل بانون بعد اللبناني بيار رزق في ديوان عرفات

# مستشار يهودي للرئيس الفلسطيني!

■ بعد أشهر ثلاثة من توقيع الإتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي في أوسلو، عاصمة النرويج، عين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اليهودي المغربي الأصل جبرائيل بانون (٦٦ عاماً) مستشاراً إقتصادياً له.

ويدير بانون، وهو من كبار رجال الأعمال والصناعيين الدوليين، أعماله من العاصمة الفرنسية باريس.

يقول جبرائيل بانون إنه تلقى رسالة بتعيينه من عرفات في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٩٣، مع انه لم يكن يعرفه من قبل.

وأشارت مصادر مقربة من بانون الى أن «عرفات عينه بعدما سمع بأعماله ونجاحاته المالية».

والمعروف أن لعرفات أيضاً، كما ذكرت جريدة «وول ستريت جورنال» الأميركية، مستشاراً لبنانياً كان من قادة «القوات اللبنانية» المنحلة وله صلات سابقة بإسرائيل هو بيار رزق.

ونقل عن جبرائيل بانون قوله عن مهمته الجديدة: «يجب أن أوفر للرئيس عرفات إمكانية اتخاذ قرارات جيدة جدا في الموضوعات الإقتصادية، بتقديم البحوث الإقتصادية له ومقارنة المعطيات».

وسئل بانون عن الدوافع التي جعلته يقبل هذه المهمة فقدم، كما تقول المصادر، جواباً فلسفياً استشهد فيه بقول صيني مفاده أنه «من أجل ان تكون إنساناً كاملاً يجب أن تزرع شجرة وتنجب أطفالاً وتؤلف كتاباً».

واستطرد قائلا: «لقد غرست الكثير من الأشجار في مناطق كثيرة من العالم، ومنها إسرائيل، وانجبت ثلاثة أطفال، وألفت أربعة كتب. ولذا فإن بناء نفسي أصبح ورائي. إنني لا أبحث عن بناء نفسي من جديد لدى عرفات».

ونقل عن بانون قوله إنه قبل العمل مع عرفات لسبب بسيط هو انه من الصعب صمود السلام الفلسطيني - الإسرائيلي إذا لم تتحسن الأوضاع الإقتصادية للفلسطينيين ويتحسن مستوى معيشتهم، مشيراً الى أنه يعتقد بامكانية المساهمة في ذلك، مؤكداً أنه يتعامل مع هذه المهة بصورة جدية.

وبصفته خبيراً إقتصادياً يقول بانون لسائليه إنه يردد أمام كل من هو حريص على عملية السلام إن السلام لن يصمد من دون بناء اقتصادي سليم. وهو يقول انه عندما توجه اليه ياسر عرفات بخطابه لم يرد على الفور بل طلب مهلة زمنية للتفكير، ثم أعطى رداً إيجابياً بعدما فكر انه بذلك يعمل الشيء الصحيح.

وسئل بانون اذا ما كان يشعر بالإحراج لأنه يهودي يعمل لدى رئيس عربي، فقال إنه ليس المستشار اليهودي الأول لرئيس دولة عربية! وقال انه يعمل من اجل السلام، وان السلام هو ما تريده إسرائيل.

وحول ولائه، يقول بانون: «ولائي فقط للسلام. لست إسرائيلياً ولا فلسطينياً».

وعن معرفته برؤساء السلطة في إسرائيل، يقول الخبير الإقتصادي اليهودي إنه تعرف على شمعون بيريز في «مؤتمر الدار البيضاء» حيث أجرى مباحثات إقتصادية وأن وزير خارجية إسرائيل أشار عليه بأن يجلس الى جانب عرفات!

وحول المشورة الأهم التي يمكن أن يسديها بانون الى الرئيس الفلسطيني، نقل عنه قوله، إن القرار الأهم هو عدم الإعتماد فقط على الدول المانحة للمساعدات التي يجب التعامل معها كمرحلة إنتقالية لا غير، وإن الهدف الأساسي يجب أن يكون الإنتقال الى بناء اقتصاد مستقل.

وقال إن غايته من تنظيم الخبراء الأجانب والمبادرين هي إيجاد وضع يكون من المجدي في ظله الإستثمار في الحكم الذاتي.

ومع أن جريدة «وول ستريت جورنال» ألمحت الى أن جبرائيل بانون قد يكون مقرباً من الإستخبارات الإسرائيلية، (ربما بصفة استشارية أيضاً)، فإنه يرى أن فرصة السلام تقوم على الفلسطينيين شرط أن يشعروا سريعاً بالمنافع المادية للسلام، وإلا فإن الأوضاع يمكن أن تنفجر لصالح المتطرفين.

وتقوم مطالعة جبرائيل بانون على أساس ان لجم المتطرفين يكمن في إحساس الفلسطينيين بأن السلام مجد.

وأشار الى أن عرفات ربما سعى من خلال تعيينه الى الإشارة بأنه يتوجه الى الوضع الطبيعي الذي يكون فيه السلام مجدياً للفلسطينيين، بحيث يمكن أن يكون شخص يهودي مستشاراً لزعيم عربي، وشخص عربي مستشاراً لزعيم يهودي!

وعما إذا كان يتقاضى أجراً من السلطة الفلسطينية عن عمله لدى عرفات قال بنون، إنه لم يقم بذلك من أجل المال مشيراً إلى أنه جمع أمواله منذ مدة طويلة. ثم قال: «أنا فرنسي. والفرنسيون ليسوا مثل الأميركيين يتراكضون الى الحديث عن أجورهم لتعزيز مكانتهم»!

الأردن

## بعد إجراءات تقليص حصصها في الشركات العامة

# الحكومة تسرع الخطى نحو الخصخصة

■ يبدو ان الحكومة الأردنية ماضية في عزمها على تخفيض حجم مساهماتها في الشركات المساهمة العامة خلال السنتين المقبلتين في خطوات نحو الخصخصة مع تحويل خدمات حكومية عامة الى شركات تعمل بأسس تجارية قبل نهاية ١٩٩٥ .

والمعروف أن «المؤسسة الأردنية للإستثمار»، التي تعتبر الذراع الإستثمارية للحكومة، تملك ما بين ١٠ الى ١٢ من القيمة السوقية الإجمالية لبورصة عمان البالغة ٣,٥ مليار دينار (٥ مليارات دولار) منفتحة لبيع معظم مساهماتها في حوالى ٧٠ شركة مساهمة عامة في البورصة.

والمؤسسة لديها حصص ملكية تتفاوت ما بين ٧٠ في المائة الى اقل من واحدة في المائة.

إلا أن المؤسسة ستبقي حصة أغلبية في شركات تعتبر إستراتيجية وذات عائد إستثماري عالي مثل صناعات «البوتاس» و«الفوسفات» و«الاسمنت» على الرغم من انه قد ينظر في تخفيض نسبة الملكية الى ٥٠ في المائة.

وقال مصدر في «المؤسسة الأردنية للإستثمار»، إن الشركة الإستشارية السويسرية «هولدر بانك» التي تقوم بأعمال إستشارية لشركة مصانع الإسمنت الأردنية التي تملك الدولة حصة تزيد على ٥٠ في المائة في رأسمالها حصلت على موافقة لإجراء تقويم لموجودات الشركة وعلى ضوء ذلك سيحدد «طلبهم... اذا كان عندهم نية للشراء او لدينا استعداد لبيعها».

وتابع المصدر ذاته، انه يتوقع ان تخفف، قوانين جديدة للإستثمار والضرائب من المنتظر ان تصدر قريبا، القيود على الإستثمار الأجنبي وتعطي حوافز اكبر لها. وتخفيض حصص المؤسسة سيتخذ في مراحل، وكل حالة على حدة وبالتجاوب مع رغبات القطاع الخاص، في حين ان الحصص الصغيرة يمكن بيعها عبر السوق المالي.

وأشار المصدر الى ان المؤسسة مستعدة لتلقي طلبات المستثمرين ممن يرغبون في شراء حصص المؤسسة والتي لا تتعدى في القطاع الصناعي عشرة في المائة من المساهمات بخلاف بعض الصناعات الرئيسية.

فالغاية ليس التخلص منها كلها ويهمنا ان تكون عندنا استثمارات لأنه نحن عبارة عن مؤسسة إستثمارية وفي بعض المساهمات قد يجوز أن تبقي المؤسسة على ١٠ او ٢٠ في المائة مع التركيز على المشاريع الجديدة.

والمؤسسة تقوم حاليا في ثانية خطوة للخصخصة هذا العام ببيع حصتها البالغة ٣٢,٥ في المائة في «فندق الماريوت» وهو من فئة الخمس نجوم.

وإلى ذلك فإن توجهات الحكومة الأردنية ان تخصخص المشاريع الناجحة وليس المشاريع المتعثرة التي نصوب اوضاعها وبعد ذلك نعرضها للقطاع الخاص».

كانت اول خطوة رئيسية لبيع اصول حكومية للقطاع الخاص والتخلص من حصص اغلبية لمساهمات واسعة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة بيع المؤسسة لحصة قدرها ٦٢,٣ في المائة من فندق «انتركونتيننتال الأردن» في شباط/ فبراير الماضي.

وتنوي المؤسسة استخدام اموال بيوعاتها في تمويل مشاريع صناعية وخدمية وزراعية تشارك في تأسيسها مع القطاع الخاص.

ولقد باشرت الحكومة ايضا في خطط تحويل مؤسسات عامة الى شركات مساهمة عامة بملكية حكومية وتعمل على أسس تجارية كخطوة أولى نحو الخصخصة.

وحتى الآن فإن تقويم موجودات سلطة الكهرباء الأردنية انهيت وبمجرد اقرار قانون الكهرباء الجديد في دورة مجلس النواب المقبلة سيتم تحويل السلطة الى شركة حكومية تخضع لقوانين الشركات وتعمل على أسس تجارية.

ويتوقع المراقبون بعد صدور قانون الكهرباء الجديد ان يعلن عن اشهار شركة الكهرباء مثل شركة حكومية كمرحلة أولى ويطبق عليها قانون الشركات.

ويتوقع هؤلاء، خلال سنتين سوف يترك المجال لهذه الشركات الجديدة والبترول والكهرباء لكي تثبت نفسها في مجال اسواقها بأنها شركات واعدة ورابحة وتصدر ميزانياتها حتى يكون هناك نوع من الثقة للمستثمر.

أما التنقيب عن النفط الذي تتمتع الحكومة الآن بامتيازه قد يفتح لإستثمار القطاع الخاص من خلال شركة البترول الوطنية التي يتوقع الإعلان عن قيامها في اول تموز/يوليو المقبل.

كما ستسمح الحكومة للمرة الأولى للقطاع الخاص بالدخول في مجال التنقيب عن المعادن من خلال تأسيس شركة قابضة برأسمال عشرة ملايين دينار (١٤ مليون دولار) بمساهمة القطاع الخاص ويتوقع أن تؤسس قبل نهاية هذه السنة.

وتستمر خطوات تحويل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية الى شركة تعمل على أسس تجارية في خطط خصخصة قطاع الإتصالات الذي تسيطر عليه الحكومة حاليا لإشراك القطاع الخاص في مرحلة لاحقة.

على صعيد أخر، اعلن ايف غازو، رئيس بعثة «الإتحاد الأوروبي» في عمان ان الإتحاد الأوروبي قدم للأردن منحة قدرها ٢٦,٨ مليون دولار (٢٠ مليون وحدة حساب أوروبية) لتمويل مشاريع تتعلق بالمياه والتعليم والتنمية الإجتماعية في منطقة وادي الأردن.

وأوضح ايف غازو ان أحد المشاريع التي ستغطيها المنحة يتعلق بتحويل مياه من «بحيرة طبريا» (شمال إسرائيل) الى قناة الملك عبد الله «شريان الحياة» الذي يتلوى عبر منطقة وادي الأردن الزراعية.

ويشار الى ان إسرائيل تعهدت استنادا الى معاهدة السلام في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر الماضي بتزويد الأردن بـ ٥٠ مليون متر مكعب من مياه «بحيرة طبريا» كجزء من تعويض المملكة عن حصتها في مياه نهري «الأردن» و«اليرموك».

وهذه المنحة ثانية مساهمة أوروبية في الإقتصاد الأردني منذ مطلع سنة ١٩٩٥ . ففي ٢٥ اذار/ مارس الماضي تلقى الأردن قرضاً مسهلاً بقيمة ٢١ مليون دولار (١٨ مليون وحدة نقد أوروبية حسابية) خصص لتمويل سبعة مشروعات في مجالات تطوير مصادر مياه الشرب وتحسين الصرف الصحي.

وقد قدم القرض آنذاك صندوق الإستثمار الأوروبي. ومنذ تأسيسه سنة ١٩٧٨ وحتى ١٩٩١، قدم الصندوق منحاً وقروضاً تصل بمجملها الى ٣٣٤ مليون دولار (٢٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية) للأردن الذي يرزح تحت دين خارجي يقدر رسمياً بـ ٥,٧ مليار دولار.

## كادر إتفاقات اقتصادية مع العراق

وقعت غرفة صناعة عمان اتفاقين مع كل من اتحاد الصناعات العراقية واتحاد الغرف التجارية العراقية اعتبرا مكملين للبروتوكول الذي كان وقع بين غرفة صناعة عمان وكل من الهيئتين العراقيتين في كانون الثاني/يناير الماضي في أثناء زيارة قام بها وفد من غرفة صناعة عمان لبغداد.

مصدر في غرفة تجارة عمان اعتبر ان توقيع الإتفاق جاء في ختام عدد من الإجتماعات الدورية التي عقدها مع المسؤولين العراقيين في اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية، على هامش المعرض الشامل للصناعات الأردنية الذي افتتح في عمان في ١٦ ايار/ مايو الماضي.

واضاف ان الجانبين بحثا في المصاعب التي تعترض تطبيق البروتوكول الذي كان وقعه الجانبان في بغداد، مشيرا الى ان تلك المصاعب ناجمة عن عملية التبادل التجاري.

وتضمن الإتفاقان نصوصاً على ضرورة زيادة حجم التعاون بين رجال الصناعة ورجال الأعمال الأردنيين والعراقيين وتبادل الخبرات في ما بينهم في المجالات كافة والخدمات التي يستطيع الأردن تقديمها لإعادة الحياة الى المصانع العراقية التي توقف عدد كبير منها ولتنويع منتجاتها.

وكان عدد من المصانع الحربية العراقية دمر اثناء حرب الخليج الثانية وتوقفت مصانع أخرى بسبب النقص في المواد الأولية اللازمة للصناعات الحربية. ويدرس العراق تحويل هذه المصانع الى الإنتاج المدني. ويسعى الصناعيون العراقيون للحصول على مساعدة الأردن في هذا المجال.

وأكدت مصادر في غرفة صناعة عمان ان معظم البنود الواردة في الإتفاقين مؤجلة، اذ يرتبط تنفيذها برفع الحظر الدولي المفروض على العراق منذ عمله العسكري في اب/ اغسطس ١٩٩٠ .

الشارقة

## الشيخ سلطان القاسمي أصدر مرسوماً بإنشائها

# منطقة حرة في المطار لجذب الاجانب

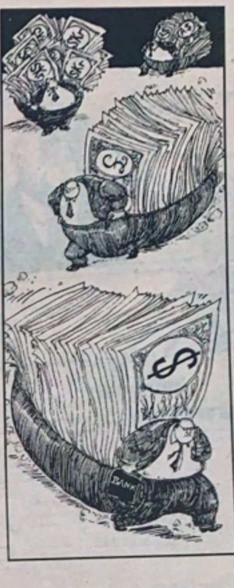

■ أعلن في الشارقة عن انشاء منطقة تجارية حرة في مطارها الدولي على مساحة قدرها ١,٥ مليون متر مربع ستتم مضاعفتها مستقبلاً، وذلك بهدف مواكبة الطلب المتزايد على عمليات الشحن الجوي واستقطاب الإستثمارات الصناعية الأجنبية المتطورة الراغبة في الإستثمار في الإمارات العربية المتحدة.

وإعلان الشارقة جاء متكاملاً، إذ اصدر حاكمها الشيخ سلطان القاسمي مرسوماً بالإنشاء حدد فيه شروط الإستثمار ومجالاته والميزات التي توفرها المنطقة الحرة. كما عين مجلس إدارة لهيئة المنطقة الحرة إناط به مسؤولية الإشراف عليها.

ويبعد مطار الشارقة، الذي يتعامل سنوياً مع حوالى مليون راكب، نحو ١٥ كيلومتراً، عن مطار دبي الذي يعتبر اكبر المطارات الستة في الإمارات بتعامله سنويا مع اكثر من ٦,٥ مليون مسافر و٧٠ شركة طيران إقليمية وعالمية و٢٥٠ ألف طن من الشحن الجوي.

وعين مرسوم الشيخ القاسمي مجلساً لإدارة هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي برئاسة الشيخ عبد الله بن محمد آل ثاني وعضوية كل من غانم محمد الهاجري ومحمد سيف الهاجري وعبيد بن احمد الطنيجي ومبارك الأسود مبارك.

وحسب منطوق المرسوم تتمتع الهيئة بالشخصية الإعتبارية ويكون لها استقلال مالي وإداري وبالأهلية الكاملة لمباشرة التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اغراضها وتكون لها موازنة مستقلة وتعود ملكيتها الى حكومة الشارقة.

وحدد المرسوم المركز الرئيسي لهيئة المنطقة الحرة في مطار الشارقة الدولي وأن تعفي البضائع التي يتم تخليصها في مطار الشارقة الدولي وميناء خالد في الشارقة أو ميناء «خورفكان» من الرسوم الجمركية في حالة تخزينها في المنطقة الحرة، كما تعفي هذه البضائع من الرسوم نفسها عند إعادة تصديرها.

ونص المرسوم على ان تكون الهيئة مسؤولة عن الإشراف الكامل على المنطقة الحرة، ولها في سبيل ذلك وضع القواعد والنظم الأساسية التي ترغب في العمل في المنطقة الحرة والموافقة على انشاء وتسجيل المؤسسات وإصدار الأنظمة اللازمة لمباشرة الإختصاص بما في ذلك فرض رسوم لقاء التأسيس والتسجيل وتحديد مدة المؤسسة وقواعد الغاء تسجيلها وتصفيتها.

وأعفى القانون البضائع المستوردة الى او المصنعة في المنطقة الحرة من الرسوم الجمركية. وسمح بإنشاء مصانع أو مراكز صناعية للتجميع او اي مشاريع صناعية أخرى، وكذلك مشاريع العمل في مجالات الشحن والتأمين والتخزين وأي أعمال تجارية أو مالية أخرى في المنطقة الحرة. كما يسمح بوجود البضائع في المنطقة الحرة بغرض الإستهلاك أو الإستخدام داخلها، وتعفى هذه البضائع من الرسوم الجمركية. واعتبر البضائع التي يتم نقلها من المنطقة الحرة الى المنطقة الجمركية في الشارقة في حكم البضائع المستوردة من الخارج لأول مرة، ويجري تحصيل الرسوم الجمركية المستحقة عليها طبقاً لأحكام التعرفة الجمركية السارية المفعول. واعفى الشركات والمؤسسات وكذلك الأفراد والموظفين في المنطقة الحرة من الضرائب المفروضة في الإمارة، بما في ذلك ضريبة الدخل، فيما يتعلق بنشاطات أعمالهم داخل المنطقة الحرة وذلك لمدة خمس عشرة سنة بالأعمال. كما لا تخضع ممتلكات او نشاطات الأفراد او الشركات او المؤسسات خلال مدة عملهم في المنطقة الحرة للتأميم او لأي اجراءات أخرى لتحديد الملكية الخاصة.

واستثنيت الشركات والمؤسسات وكذلك الأفراد والموظفون لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ بدء الأعمال من أي قيود على تحويل رأس المال والأرباح والأجور بأي عملة من داخل المنطقة الحرة الى اي مكان خارجها. ويجوز تجديد هذه المدة بمدة مماثلة بقرار يصدر من مجلس إدارة الهيئة، بينما يجوز للشركات والمؤسسات والأفراد تعيين وتوظيف اي شخص في أعمالهم داخل المنطقة الحرة، بشرط ألا يكون ذلك الشخص ينتمي الى إحدى الدول المقاطعة اقتصادياً أو إلى أي دولة تقرر الحكومة مقاطعتها. وحظر القانون دخول عدد من البضائع الى المنطقة الحرة ومنها البضائع الفاسدة، وكذلك البضائع التي تخرق قوانين حماية الملكية التجارية، الصناعية، الفكرية، الأدبية والفنية. والبضائع المقاطعة او التي تقرر الحكومة مقاطعتها، او التي تحرم قوانين الدولة تداولها والبضائع التي تحمل كتابات او رسوما او زخارف أو علامات او اشكالاً تتعارض مع معتقدات أو تعاليم او مفاهيم او مبادىء الشريعة الإسلامية.

كما حظر دخول الأفيون الخام، الأفيون المصنع، أوراق الكوكا، القنب الهندي، الصمغيات المحضرة من الحشيش، (القنب الهندي) وأوراق القات والأسلحة والذخائر إلا اذا تم الحصول على ترخيص بذلك من السلطات المختصة.

وأجاز أن تؤسس في المنطقة الحرة مؤسسات ذات شخصية اعتبارية محدودة المسؤولية تعود ملكيتها الى شخص طبيعي او اعتباري واحد. ويكون لأي مؤسسة من هذه المؤسسات كيان قانوني مميز وذمة مالية مستقلة وتحدد مسؤولية صاحبها الفرد برأس المال المدفوع فيها. الا انه يجب ان يذكر الى جانب إسم المؤسسة في جميع أعمالها وعقودها وإعلاناتها وفواتيرها ومراسلاتها ومطبوعاتها انها أسست بموجب هذا المرسوم، وأن مسؤوليتها محدودة، وأنها «مؤسسة منطقة حرة» وذلك باضافة الحروف المختصرة لهذه العبارة «م.م.ح»، وفي حال إغفال ذلك يعتبر صاحب المؤسسة مسؤولا في جميع أمواله الخاصة عن التزامات المؤسسة.

الإمارات

## على الرغم من عدم قدرة الإقتصاد على الإستيعاب

# «الأوفست» مستمر والمشاريع بملايين الدولارات

■ يمضي برنامج دولة الإمارات العربية المتحدة لموازنة الإستثمارات (الأوفست) حسبما هو مخطط له وينجح في اجتذاب شركاء متعددي الجنسيات فيما تطمح الحكومة أن تؤدي هذه الخطوة الى تنويع إقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط.

ولكن عدداً من المصرفيين يشككون في قدرة الإقتصاد المحلي على الإستيعاب السريع لمشاريع مشتركة بملايين الدولارات مدرجة ضمن برنامج (الاوفست).

فوفقاً لبرنامج «الأوفست» فإن الحكومة الإماراتية تطلب من الشركات التي تمنحها عقوداً مجزية في مجال توريد السلاح إعادة إستثمار جزء من قيمة العقود في مشاريع إقتصادية غير نفطية مشتركة بنسبة ٤٩ الى ٥١ في المائة. وتشكل خطط مشاريع «الأوفست» التي ترفقها الشركات مع عروضها المقدمة للإمارات عاملا مهماً في قرار ارساء العقود إضافة الى الإعتبارات المالية والفنية.

وكان برنامج «الأوفست» بدأ في دولة الإمارات سنة ١٩٩٠ عندما أخذت الحكومة تنفيذ خطة لإعادة هيكلة قواتها المسلحة وشراء ما قيمته مليارات الدولارات من الأسلحة المتطورة.

ولم ينطلق البرنامج بالسرعة المتوخاة بسبب حرب الخليج بين ١٩٩٠ و١٩٩١ ولكن المجموعة اقرت ٢٢ مشروعا منذ تأسيسها كما انها تنظر في إقرار العديد من المشاريع الأخرى.

ويبدي المسؤولون في الإمارات اصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة إقتصادية مجدية بدلا من مشاريع صناعات دفاعية ونقل التكنولوجيا.

وتتراوح مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها اكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للملبوسات والأزياء الحديثة للتصدير الى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة الشمسية المتنقلة وتجميع السيارات. ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» اسماء كبيرة مثل شركات «وستنغهاوس الكتريك» و«ايه اند تي» و«مكدونيل دوغلاس» الاميركية، و«كاز» الاسبانية و«جي اي سي ماركوني» البريطانية و«فوكر» الهولندية و«طومسون سي اس اف» و«إيروسبيسيال» الفرنسية وغيرها..

ويقول مصرفيون ان غياب ميزات اقتصادية مثل اليد العاملة الرخيصة والسوق الكبيرة القادرة على الاستيعاب ومصادر الطاقة ذات التكلفة المتدنية من العوامل التي تعوق تنفيذ مشاريع «الأوفست».

فمصادر الطاقة الرخيصة متوافرة ولكن الحصول عليها قد يستغرق اكثر من سنة.

الى ذلك تبدو فكرة «الأوفست» للعيان ممتازة وانها ستزيد قيمة للإقتصاد في حال نجاحها ولكن المشكلة الكبيرة في الإمارات هي في التطبيق. في حين أن بعض المصرفيين يناقضون هذا القول معتبرين أن هناك ٦٠٠ اقتراح لمشاريع مشتركة يبشر معظمها بامكانيات تصدير واعدة للمنطقة وخارجها. واوجه الشبه بين المشاريع المقترحة كان بين ٢٠ مشروعاً منها فقط. ويقر هؤلاء أن الأمر مع ذلك لم يصل الى مستوى تشبع الأسواق ولكن هناك تطابق بين المشاريع المقترحة.

ويضيف هؤلاء، أن مصانع السلاح التي تسعى للحصول على عقود من الإمارات تبدأ بالتحضير لمشاريع «الأوفست» في الوقت الذي تكون فيه الإمارات لا تزال في مرحلة دراسة العروض.

وقالت شركة «وستنغهاوس» التي حصلت سنة ١٩٩٣ على عقد من الإمارات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار وقدمت عرضاً لعقد آخر، انها قد تتجاوز التزامها «بالأوفست» حيث انها تتوقع ارباحاً قد تصل الى ٢٠٠ مليون دولار من مشاريعها المشتركة.

فبرامج «الأوفست» في رأي بعض المصرفيين تحول الإقتصاد من دائرة مفزعة الى دائرة فعالة.

إن الإقتصاد في الإمارات يعاني «مشكلة أساسية» تكمن في وجود سيولة مرتفعة «تستثمر في الخارج وليس في الداخل»، وهذا ما لا يعود على الإقتصاد بقيمة مضافة.

مجلس التعاون

## في تقرير عن إقتصاديات الدول الست سنة ١٩٩٤

# نمو في الناتج المحلي بلغ ٢,٦ في المائة

■ ذكرت الدوائر الإقتصادية في «مجلس التعاون الخليجي» ان الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس سجل السنة الماضية نمواً بنسبة ٢,٦ في المائة وارتفع من ٢٠٤,٤ مليار دولار الى ٢٠٩,٧ مليار دولار بعدما كان سجل معدل نمو قدره ٢,٧ في المائة عام ١٩٩٣. وأفادت تلك الدوائر أن الناتج الإجمالي للمملكة العربية السعودية نما سنة ١٩٩٤ بنسبة ١,٦ مرتفعاً من ١٢٢,٨ مليار دولار الى ١٢٤,٨ مليار دولار وبما يعادل ٦٠ في المائة من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الست. وكان الناتج المحلي الإجمالي السعودي ارتفع بنسبة واحد في المائة سنة ١٩٩٣.

أما الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات فقد نما سنة ١٩٩٤ بنسبة بلغت ٢,٢ في المائة اذ ارتفع من ٣٥,٥ مليار دولار الى ٣٦,٣٠ مليار دولار بعدما كان سجل العام السابق نسبة نمو بلغت ١,٧ في المائة فقط. ويعادل الناتج المحلي الإجمالي للإمارات نحو ١٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الخليجي سنة ١٩٩٤.

بينما حقق الناتج المحلي الإجمالي للكويت سنة ١٩٩٤ أعلى معدلات النمو على المستوى الخليجي، اذ ارتفع بنسبة ١١,٦ في المائة خلال سنة واحدة من ٢٠,٤ مليار دولار الى ٢٥ مليار دولار، بعدما ارتفع ايضا بنسبة كبيرة في السنة السابقة بلغت ١٩ في المائة. إلا ان النمو الذي حققه الإقتصاد الكويتي خلال العامين الماضيين كان استثنائيا بسبب دخول الإمارة مرحلة الإعمار بعد انتهاء ازمة الخليج الثانية الناجمة عن الدخول العسكري العراقي، وذلك اعتبارا من الربع الثاني لسنة ١٩٩١.

وتمضي تلك الدوائر الإقتصادية مستندة الى المصادر الحكومية الخليجية والى احصاءات المؤسسات الدولية مشيرة الى ان الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان سجل السنة الماضية تراجعاً بنسبة ١,٨ في المائة عندما انخفض من ١١,٥ مليار دولار الى ١١,٣ مليار دولار بعدما كان الناتج مستقراً عند مستوى ١١,٤ مليار دولار سنة ١٩٩٢.

وزاد الناتج الإجمالي لدولة قطر بنسبة ٧,٦ في المائة من ٧,٦ مليار دولار الى ٧,٨ مليار دولار.

وانخفض الناتج الإجمالي للبحرين بنسبة ٢,٢ في المائة من ٤,٦ مليار دولار الى ٤,٥ مليار دولار بعدما زاد سنة ١٩٩٣ بنسبة ٤,٥ في المائة مرتفعا من ٤,٤ مليار دولار.

وكان الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي حقق نمواً قياسياً سنتي ١٩٩١ و١٩٩٢. اذ نمت الإقتصاديات الخليجية مجتمعة بنسبة ثمانية في المائة من ١٨٣,٨ مليار دولار الى ١٨٣,٦ مليار دولار. إلا ان معدل النمو انخفض بنسبة كبيرة في السنة التالية وسجل ٢,٩ في المائة فقط ليبلغ الناتج المحلي سنة ١٩٩٣ لدول الخليج ٢٠٤,٤ مليار دولار.

في مقابل ذلك اشارت المؤسسة في تقريرها السنوي الى ان معدلات التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي سجلت السنة الماضية زيادة متواضعة على مستوى المنطقة ككل. مما يظهر ان النمو الحقيقي سنة ١٩٩٤ كان ضعيفاً او لم يتحقق على الإطلاق. لكن الأرقام التي اوردتها المؤسسة لمعدلات التضخم على مستوى كل دولة أظهرت تفاوتاً في نسب التضخم، إذ انخفضت في بعض الدول وارتفعت في دول أخرى. وفي المملكة العربية السعودية تراجعت نسب التضخم من ١,١ في المائة الى واحد في المائة فقط مقابل غياب اي تضخم سنة ١٩٩٢ و٤,٩ في المائة ١٩٩١. وزادت معدلات التضخم في دولة الإمارات الى ٥,١ في المائة مقابل ٤,٢ في المائة سنة ١٩٩٣ و٣,٥ في المائة السنة الماضية مقابل ٤,٢ في المائة سنة ١٩٩٣ و٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٢ وخمسة في المائة سنة ١٩٩١.

وتقلصت معدلات التضخم في الكويت الى أدنى مستوياتها خلال التسعينات اذ بلغت السنة الماضية واحداً في المائة فقط في مقابل ثلاثة في المائة سنة ١٩٩٣ و٤,١ في المائة سنة ١٩٩٢ و١٦,٩ في المائة سنة ١٩٩١. عقب تحرير البلاد كما تراجعت مستويات التضخم في سلطنة عمان الى ٦,١ في المائة السنة الماضية مقابل ٦,٩ في المائة سنة ١٩٩٣ و٥,٦ في المائة سنة ١٩٩٢ و٧,٢ في المائة سنة ١٩٩١.

# الإستثمارات الصناعية ٦٠ في المائة وطنية و٤٠ أجنبية

■ أظهرت نتائج المسح الصناعي في إمارة الشارقة في دولة الإمارات لسنة ١٩٩٤ أن عدد المنشآت الصناعية في الإمارة وصل الى ٥١٦ منشأة بلغ رأس المال المستثمر فيها ١,٣ مليار درهم (٣٥٤ مليون دولار) ويمثل رأس المال الوطني نسبة ٦٠ في المائة، أي نحو ٨٢١ مليون درهم، في حين بلغ رأس المال الأجنبي ٥٣٩ مليون درهم وبنسبة ٤٠ في المائة.

وقالت الدائرة الإقتصادية في الشارقة إنه يتضح من البيانات الواردة ضمن المسح الصناعي أن رأس المال الوطني تركز في بعض الصناعات مثل صناعة المنتوجات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط) إذ بلغ نحو ٣١٧ مليون درهم ويمثل أعلى نسبة من إجمالي رأس المال المستثمر في الصناعة وهي ٢٣ في المائة.

وجاءت صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ في المرتبة الثانية وبما قيمته ١٨١ مليون درهم وبنسبة ١٣ في المائة من الإجمالي. وثم الصناعات المعدنية الأساسية في المرتبة الثالثة، اذ بلغ رأس المال اكثر من ١٠٨ ملايين درهم تمثل ثمانية في المائة من الإجمالي.

وتركز رأس المال الأجنبي بنسبة اكبر في صناعة الورق والطباعة والنشر، اذ بلغ ٢١٠ ملايين درهم [illegible] ١٥ في المائة من إجمالي رأس المال في قطاع [illegible]ناعة. وجاء قطاع صناعة المواد الغذائية [illegible]مشروبات والتبغ في المرتبة الثانية، وبلغ رأس المال الأجنبي المستثمر فيه ١٥٣ مليون درهم. وأسهم رأس المال الأجنبي في صناعة الكيميا[illegible]ت بمبلغ ٧٦ مليون درهم تمثل ٥,٥ في المائة من الإجمالي.

وتأتي صناعة الكيمياويات في المرتبة الأولى بين منشآت القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت، وعلى المرتبة الرابعة لجهة رأس المال المستثمر. وتعمل فيها ٨٥ منشأة برأسمال يبلغ ١٦٣,١٣ مليون درهم. وتلتها الصناعات المعدنية الأساسية التي بلغ عدد منشآتها ٨١ منشأة وبلغ رأس مالها ١٥٥,٢٨٤ مليون درهم، ثم صناعة المنتوجات التعدينية غير المعدنية في المرتبة الثالثة حيث ارتفع عدد منشآتها الى ٧٤ منشأة وبلغ رأس المال المستثمر فيها ٣٣٣ مليون درهم.

وأشارت الدائرة إلى أن صناعة المواد الغذائية، التي جاءت في المرتبة الأولى من حيث رأس المال المستثمر وفي المرتبة الرابعة لجهة عدد منشآتها، حققت نمواً ملحوظاً ليرتفع عدد المنشآت العاملة فيها الى ٧٢ منشأة مقابل ٥١ منشأة عام ١٩٩٣ وبمعدل زيادة قدرها ٤١ في المائة سنوياً. وارتفع بذلك رأس المال المستثمر فيها الى ٣٣٣ مليون درهم. ووردت بعدها صناعة الخشب والأثاث وتعمل فيها ٥٤ منشأة برأس مال قدره ٢٤ مليون درهم، ثم صناعة الورق والطباعة والنشر ٤٨ منشأة ورأسمالها ٢٦٨ مليون درهم وبعدها صناعة النسيج والملابس والجلود ٤٨ منشأة أيضا برأسمال ٣٣ مليون درهم والصناعات التحويلية ٢٩ منشأة برأسمال ١٤,٨٨ مليون درهم وثم صناعة المنتوجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات ٢٥ منشأة برأسمال ٣٤,٦١٢ مليون درهم.

الكويت

في تقرير «الشال» الإقتصادي:

# الموازنة الجديدة تثبت فشل السياسة المالية في مواجهة الأزمة الإقتصادية

■ اعتبر تقرير «الشال» الإقتصادي أن مشروع الموازنة الذي قدمته حكومة سعد العبد الله الصباح للسنة المالية ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ يعبر عن «فشل السياسات المالية في مواجهة أخطر الأزمات الإقتصاديية الحالية».

فالمشروع في نظر معدي التقرير؛ «لا يعطي أي انطباع عن وعي حكومي بتبعات الأزمة».

«الميزان» إطلعت على التقرير وتورد هنا أهم ما جاء فيه:

ـ يبدأ التقرير بالإقرار بالتزام حكومة سعد العبد الله بالموعد الدستوري لتقديم مشروعها ولكن، فيما عدا ذلك الإلتزام بالموعد تبدو الأرقام مخيبة للآمال بانتهاج سياسة يتحقق معها التوازن في الموازنة مع نهاية العقد الجاري وهو الهدف الذي اعلنته الحكومة، ولا يتفق مع توجهات أولية أعلنها وزير المال ويفترض ان تكون عرضت على الحكومة بداية السنة الجارية قبل احالتها الى اللجنة الإقتصادية الوزارية.

وكانت تقديرات وزارة المال تتلخص في تخفيض مستوى عجز الموازنة البالغ ١٥٠٣ ملايين دينار كويتي بنحو ٥٠٠ مليون دينار كويتي وكان نصيب خفض النفقات العامة بنحو ٢٧ في المائة من ذلك الخفض ونصيب الزيادة في الإيرادات نحو ٧٣ في المائة واسهمت زيادة احتساب سعر النفط الكويتي من ١٢ الى ١٣ دولاراً أميركياً للبرميل بنحو ٦٣ في المائة من جملة ذلك الإنخفاض مما يعني ان تلك النتائج الاكثر طموحاً وغير الكافية كانت هدف وزارة المال.

وكان ملخص النتائج للمشروع الجديد انخفاض اجمالي المصاريف من ٤١٤٠ مليون دينار في الموازنة الحالية الى ٤١٠٠ مليون دينار كويتي في مشروع الموازنة الجديدة اي بنسبة واحد في المائة تقريبا، وذلك مؤشر يثير القلق في شأن عدم مرونة خفض النفقات.

وكانت جملة الإيرادات بلغت ٢٦٣٧ مليون دينار كويتي في الموازنة الماضية منها نسبة ٨٥ في المائة للإيرادات النفطية، وبلغت في مشروع الموازنة الجديدة ٢٩١٠ ملايين دينار كويتي منها ٢٤٩٠ مليون دينار كويتي إيرادات نفطية بنسبة ٨٦,٥ في المائة من جملة الإيرادات.

ويبلغ العجز التقديري نحو ١١٩٠ مليون دينار كويتي أي أقل بنحو ٣١٣ مليون دينار كويتي عن عجز الموازنة الحالية.

ويبلغ أثر الزيادة في الإيرادات النفطية الناتجة عن تغيير سعراحتساب النفط نحو ٢٥٥ مليون دينار كويتي اي ما نسبته ٧١,٥ في المائة من جملة انخفاض العجز.

ويمضي التقرير:

الإيرادات غير النفطية زادت بنحو ١٨ مليون دينار كويتي بينما كانت التقديرات الأولية لوزير المال تشير الى ارتفاعها بنحو ٥٠ مليون دينار كويتي وذلك يعني ضمناً تراجع الحكومة عن وعود بزيادة الرسوم والضراب وخفض مستوى الدعم لبعض السلع والخدمات.

ويسهم الإرتفاع في جانب الإيرادات بنحو ٨٧ في المائة من الإنخفاض في عجز الموازنة الإفتراضي ويسهم خفض النفقات بنحو ١٣ في المائة فقط.

ونستطيع ان نبرر حكماً على فشل السياسة المالية في مواجهة أخطر الأزمات الإقتصادية الحالية، أي أزمة العجز المالي، ولا يعطي مشروع الموازنة أي إنطباع عن وعي حكومي بتبعات الأزمة، كما لا يتفق مع وعود ونيات سبق لها الإعلان عنها مما يؤثر كثيراً على مصداقيتها.

ولا يزال مشروع الموازنة لا يعكس حقيقة المركز المالي للبلاد، اذ لا يتضمن في جانب الإيرادات إيرادات الإستثمارات الخارجية او تقديراً لها، ولا يشمل في جانب المصاريف جانباً من أقساط وفوائد القروض.

اليمن

بعدما نجحت الحكومة في إقناعه

# «البنك الدولي» سيستمر في دعم الإصلاحات الإقتصادية

■ بعد تفاوض لم يكن سهلاً بين صنعاء و«البنك الدولي» تمكنت حكومة الرئيس علي عبد الله صالح من إقناع المسؤولين في البنك الدولي على إستمرار تقديم المساعدات ودعم برنامج الإصلاحات الإقتصادية الذي بدأ تنفيذه في آذار/ مارس الماضي بعد لملمة جراح المعارك الدامية بين صنعاء وعدن.

أندرو سود، المدير في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «البنك الدولي» قال في معرض حديثه عما تم بين البنك والحكومة اليمنية إن «الإصلاح الذي تنوي الحكومة اليمنية تنفيذه يحتاج الى مساعدة غير عادية ودعم كبير وستكون مساعدة البنك الدولي في هذا الجانب على شكل دعم للموازنة العامة لإحتواء العجز» الدائم.

وقد قررت صنعاء في نهاية نيسان/ ابريل الماضي تحرير سعر الصرف للحد من تدهور العملة الوطنية واعلنت عن تحويل سبع شركات عامة الى القطاع الخاص.

ويطالب «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» منذ اكثر من عامين بالإنتقال من القطاع العام الى القطاع الخاص.(راجع «الميزان» العدد الثامن ـ المجلد الثاني ـ ايار/مايو ١٩٩٥).

وأوضح أندرو سود، انه بحث مع رئيس الحكومة اليمنية عبدالعزيز عبد الغني، ومع رجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص، «سبل دعم المشاريع التنموية وطرق تذليل الصعوبات والعراقيل التي أعاقت تنفيذ المشاريع الـ ٢٢ التي يمولها البنك الدولي». وتأخر تنفيذ هذه المشاريع بسبب المعارك الأهلية التي اجتاحت اليمن بين ايار/مايو، وتموز / يوليو ١٩٩٤ .

وقال سود، إنه بحث ايضا مع المسؤولين اليمنيين «تمويل مشاريع جديدة ترى الحكومة اليمنية انها ذات أولوية في المرحلة الراهنة كقطاع الزراعة والصحة والتعليم والطاقة والمرافق العامة».

وقد قام «البنك الدولي» بتمويل وتنفيذ حوالي ١٠١ مشروع منذ بدء تعاونه مع اليمن اوائل السبعينات بكلفة إجمالية مقدرة بمليار دولار.

ويصنف اليمن بين البلدان الأكثر فقراً في العالم حيث يتراوح الدخل السنوي للفرد بين ٦٠٠ و١٠٠٠ دولار حسب التقديرات الغربية.

وكان وزير الخارجية عبد الكريم الإرياني أعلن مطلع ايار/مايو الماضي ان بلاده بحاجة الى ٤٠٠ مليون دولار على أقل تقدير لدعم ميزان المدفوعات.

السعودية

لأن لا ضمانات لإستمرار ارتفاع أسعار النفط

# تفاؤل حذر «بتحسن» وضع الإقتصاد!

الملك فهد

■ في أواخر الشهر المنصرم سددت المملكة العربية السعودية أخر دفعة من قرض كبير قيمته ٤,٥ مليار دولار مع تحسن وضعها المالي بسرعة نتيجة انتعاش اسعار النفط الخام.

وكان مبلغ ٩٠٠ مليون دولار هو الدفعة الأخيرة من خمس دفعات تسدد كل ثلاثة أشهر للمصارف التي ساعدت أموالها المملكة سنة ١٩٩١ في دفع التكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية.

وقال مصرفيون انه منذ ذلك الحين كانت أسواق المال تراقب عن كثب تسديد القرض السيادي الوحيد للسعودية بوصفه أحد المؤشرات المهمة للحالة المالية لاكبر مصدر للنفط في العالم.

وتعاني السعودية منذ ١١ سنة من عجز كبير في الميزانية تفاقم بسبب تدني أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

ولكن القرض الذي قدم فور انتهاء حرب الخليج الثانية كان الوحيد الذي حصلت عليه السعودية من الأسواق العالمية بعدما كانت تتجنب الإقتراض المباشر على أساس أنه سيعرض البلاد على الأرجح الى دعاية غير مطلوبة.

وقال مصرفي بريطاني: «بعد سداد الدفعة الأخيرة من هذا القرض أزيل عبء ثقيل من على السعودية. والصورة المالية تتحسن بسرعة».وأضاف إن أسعار النفط هذه السنة كانت أعلى دولاراً أو دولارين من الأسعار المخطط لها في الميزانية وهذا ما يعود على الخزينة بحوالى أربعة مليارات دولار اي ما يعادل العجز المتوقع في ميزانية سنة ١٩٩٥ .

وأضاف المصرفي العالم بشؤون الإقتصاد السعودي: «إذا استمرت الأسعار على هذا المنوال فبإمكاننا القول إن الميزانية ستتوازن وقد تسجل فائضاً».

غير أن مصرفياً آخر كان اكثر حذرا وقال: «لا توجد ضمانات لإستمرار الإرتفاع في اسعار النفط ولهذا فان الحكومة السعودية لا تزال بحاجة الى إدارة إيراداتها النقدية بحذر».

وأعلنت السعودية في كانون الثاني/ يناير الماضي ميزانية بحجم ٤٠ مليار دولار وخفضت الإنفاق بنسبة ستة في المائة وتوقعت عجزاً بمقدار اربعة مليارات دولار، وبلغ العجز في ميزانية السنة السابقة ١٠,٧ مليار دولار.

كما بدأت ايضا بتطبيق اجراءات جديدة لخفض الدعم وزيادة الإيرادات برفع اسعار معظم الخدمات الأساسية.

وقال مصرفيون انه في حال محافظة اسعار النفط على مستوياتها المرتفعة فإنه من المحتمل ان تخفف السعودية بعض القيود على الإنفاق.

ولكن مصرفياً حذر من ان السلطات السعودية ستستمر في سياستها الحذرة وستركز على الإنفاق في المجالات التي تعتبرها من الأولويات مثل مشروع محطة الطاقة وصفقة طائرات الخطوط الجوية السعودية» التي تقدر بحوالى ثمانية مليارات دولار.

ومن المقرر ان تستأنف في الرياض محادثات تتصل باسطول طائرات جديد لشركة الخطوط الجوية السعودية مع شركتي بوينغ ومكدونيل دوغلاس الأميركيتين.

وقال مصرفيون ان اي قروض لهذه المشاريع الكبيرة ستكون من مصارف تجارية ولن تكون الحكومة السعودية طرفاً فيها.

على صعيد أخر قال وزير المالية والإقتصاد الوطني السعودي محمد أبا الخيل إن الحكومة ملتزمة بالحفاظ على إستقرار سعر صرف الريال بهدف تحقيق الإستقرار المالي في المملكة.

وكانت المضاربة على الريال السعودي والتي بدأت في اواخر السنة الماضية، قد هدأت في وقت سابق من السنة الحالية بعد تقويم الأسواق لجدية اصلاحات اقتصادية اعلنتها المملكة في مطلع سنة ١٩٩٥ .

ونفت الرياض مراراً أنها تعتزم خفض قيمة الريال قائلة إن الإصلاحات الإقتصادية ستساعد في خفض العجز في الميزانية.

وتتوقع ميزانية ١٩٩٥ عجزاً قدره ١٥ مليار ريال (اربعة مليارات دولار) مقابل ٤٠ مليار ريال (١٠,٧ مليار دولار) في ١٩٩٤ .

وقال ابا الخيل إن سعر صرف الريال ثابت منذ سنة ١٩٨٦ . ويبلغ السعر الفوري للريال ٣,٧٥٠٥/٣,٧٥٠٧ للدولار الواحد.

وأكد أبا الخيل ان استقرار الريال يساعد القطاع الخاص عن طريق «تحقيق قدر اكبر من اليقين... ويمكن الأعمال من التخطيط لمستقبلها». وأضاف ان القطاع الخاص كان الأسرع نمواً بين قطاعات الإقتصاد بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٩٤ بمعدل ٧,١ في المائة سنوياً.

ودافع أبا الخيل عن احتفاظ الحكومة بملكية مؤسسات في قطاع التكرير والبتروكيمياويات على الرغم من حملتها في مجال التخصيص. وقال «إن تبني الحكومة لقطاعات محدودة مثل قطاعات تكرير البترول والبتروكيمياويات لا يتعارض مع سياسة دعم توسيع القطاع الخاص».

وأضاف أنه يوجد رأي عام قوي يؤيد الحفاظ على مساهمة الدولة في مثل تلك المؤسسات ما دامت في حدود معقولة «موضحاً أن صادرات صناعة البتروكيمياويات حققت في ١٩٩٤ ما قيمته نحو ٦٤ مليار ريال (١٧,١ مليار دولار) بمعدل نمو يزيد على ٣٤ في المائة.

تونس

### إستعداداً للإندماج مع الإقتصاد الأوروبي

# مليار دولار لتأهيل المصانع وإنشاء مناطق التبادل الحر

■ ما يأمل به التوانسة بعد توقيعهم اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في نيسان/ إبريل الماضي، أن يتم دمج اقتصادهم المحلي مع الإقتصاد الأوروبي مع حلول سنة ٢٠١٢.

والشراكة تقضي بالإنتقال الى مستوى حرية التبادل من خلال ثلاث مراحل تساعد على تكييف النسيج الصناعي المحلي مع مقتضيات المنافسة الخارجية. وتستمر المراحل الثلاث نحو ١٦ سنة. وستحرر تونس في المرحلة الأولى، التي تبدأ السنة المقبلة استيراد ١٢ في المائة من المواد الأولية والسلع المصنعة والتجهيزات من بلدان الإتحاد الأوروبي التي ستدخل السوق المحلية من دون دفع رسوم او ضرائب. وستلغى الرسوم والضرائب على لائحة ثانية في مرحلة لاحقة تضم ٢٨ في المائة من مستوردات السلع والمواد الأولية والتجهيزات. اما المرحلة الثالثة فستشهد الغاء رسوم الإستيراد على اللائحتين الثالثة والرابعة اللتين تضمان ٦٠ في المائة من السلع التي لها ما يماثلها في المنتجات المحلية.

زين العابدين بن علي

ويقول وزير التجارة التونسي صلاح الدين بن مبارك أن «الإتحاد الأوروبي» تعهد لقاء الإلغاء التدريجي لرسوم الإستيراد مضاعفة مساعداته المالية لتونس في إطار خطة لإعادة تأهيل المصانع المحلية وتطوير أدائها كي لا تتضرر من منافسة السلع الأوروبية المماثلة.

وأكد ان دخول الإتفاق التونسي - الأوروبي مرحلة التنفيذ السنة المقبلة سيتزامن مع زيادة كبيرة في حجم الإستثمارات الأوروبية المباشرة في تونس، خصوصا في القطاع الصناعي. الى ذلك يحافظ الإتفاق على الحصة المخصصة لتونس من مستوردات زيت الزيتون الأوروبية، اذ يتيح لها الإستمرار في تصدير ٤٦ ألف طن من الزيوت على مدى السنوات الأربع المقبلة، بالإضافة الى زيادة حجم صادراتها الزراعية الأخرى نحو بلدان «الإتحاد الأوروبي»، لكنه أنهى العمل بالحصص المخصصة لها من الأنسجة والمنسوجات، إذ لن تحظى الصادرات التونسية من الأقمشة والسراويل بالإمتيازات التي تتمتع بها الآن.

ويعتقد مسؤولون توانسة ان الإتفاق مع «الإتحاد الأوروبي» يحل محل إتفاق التعاون لعام ١٩٧٦، سيحقق إمتيازات مهمة للجانب التونسي في مقدمتها الغاء الرسوم على الصادرات الصناعية التونسية نحو الأسواق الأوروبية، إضافة الى تحرير جزئي للصادرات الزراعية في اطار سقف متفق عليه من الطرفين.

ويتوقع ان ترتفع نسبة دمج الإقتصاد المحلي في الإقتصاد الأوروبي بعد دخول اتفاق الشراكة مرحلة التنفيذ. وتستوعب بلدان الإتحاد الأوروبي حالياً ٨١ في المائة من الصادرات التونسية مقابل ٥١ في المائة عام ١٩٧٦، تاريخ توقيع أول اتفاق تعاون بين الطرفين.

ويقول وزير الإستثمار الخارجي والتعاون الدولي التونسي محمد غنوشي، إن بلدان الإتحاد الأوروبي تستأثر بـ ٧٠ في المائة من مستوردات تونس، فيما كانت هذه النسبة لا تزيد على ٥٧ في المائة سنة ١٩٧٦.

وقدر غنوشي عدد المشاريع الصناعية التي أقيمت في تونس بإستثمارات أوروبية او مشتركة تونسية - أوروبية بـ ٨٧٧ مشروعا في السنوات الثلاث الماضية فقط، واوضح ان هذه المشاريع الصناعية أتاحت انشاء ٨٠ الف فرصة عمل جديدة، أي ٢٠ في المائة من الوظائف الجديدة التي تم تأمينها في القطاع الصناعي خلال تلك الفترة.

الا أن التوانسة يعتبرون كذلك ان اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الذي يشكل حاليا اكبر تجمع إقتصادي اقليمي وأوسع سوق في العالم، يضعهم أمام استحقاقات وتحديات كبيرة تستوجب الإنتقال بالبنية المحلية من مرحلة الإقتصاد النامي الى مرحلة الإقتصاد المصنع.

ورأى محمد غنوشي ان تونس استطاعت مواجهة الإنعكاسات الموقعة لإتفاقات «غات» بتوقيع اتفاق الشراكة الأخير مع الإتحاد الأوروبي في الوقت المناسب. وأعطى غنوشي تطمينات للصناعيين ورجال الأعمال المحليين مفادها ان اعفاء السلع والمنتوجات المستوردة من بلدان الإتحاد الأوروبي من الرسوم بالكامل لن يتم الا في غضون ١٢ سنة، وهو ما يمنح الصناعيين والتجار فترة كافية لتهيئة مؤسساتهم وتطوير ادائها لمنافسة السلع المستوردة.

ووضعت وزارة الصناعة التونسية خطة لتأهيل المصانع المحلية إستعداداً للإندماج في الإقتصاد الأوروبي وإنشاء منطقة التبادل الحر وقدرت الإعتمادات التي ستخصص لتنفيذ الخطة بملياري دينار (نحو ٢.١ مليار دولار)، وستستند إدارة الخطة الى جهاز مرتبط مباشرة بوزير الصناعة يقوم بتوزيع الإعتمادات ومتابعة التنفيذ والتنسيق بين المؤسسات. وتتألف خطة التأهيل من مرحلتين رئيسيتين، تستمر الأولى من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٠، وتتركز على تأهيل المؤسسة وكوادر العاملين فيها، فيما تتركز الثانية على تطوير الأداء الإداري وتستمر من سنة ٢٠٠٠ الى سنة ٢٠١٢.

## ثمن التخصيص ١٨٠ مليون دولار

بعد خمس سنوات من بدء العمل على تخصيص مؤسسات القطاع العام، استكمل تخصيص ٤٨ مؤسسة من أصل ٩٩ تعمل في قطاعات السياحة والصناعات الغذائية والمنسوجات.

وعمليات التخصيص تلك، قدرت بما يقرب من ١٧٠ مليون دينار (١٨٠ مليون دولار).

وكانت دراسة رسمية أفادت أن ١٤ عملية تخصيص مرت عبر البورصة. والمؤسسات التي شملها التخصيص شهدت تحسناً في أوضاعها المالية وأساليب ادارتها وتمكنت من تحقيق توازن جيد في أدائها.

وتنوي تونس، على ما ذكر الدكتور مصطفى النابلسي، وزير التخطيط والتنمية الإقتصادية، متابعة تنفيذ خططها التي ترمي الى تخلي الدولة نهائياً عن المؤسسات العاملة في القطاعات التنافسية وفي مقدمها تسويق مواد البناء والمياه المعدنية والمعلبات.

وتشمل الخطة فتح رأس مال بعض شركات القطاع العام الكبيرة لمساهمات القطاع الخاص بما في ذلك المنشآت التي تقدم خدمات عامة ويتسم وضعها المالي بالتوازن، وكذلك الإفساح في المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب لانجاز أعمال البنية التحتية واستثمار تجهيزاتها.

ويميل التونسيون اكثر فاكثر الى اللجوء الى البورصة لتنفيذ عمليات التخصيص ويعتبرون هذه الآلية احدى الوسائل المهمة لتنشيط سوق المال وتطوير عمل البورصة التي بلغت مرحلة متقدمة من الإندماج في النسيج الإقتصادي المحلي.

فرانسوا إيتوري، الخبير في البنك الدولي في الشؤون المغاربية، يرى أن تجربة التخصيص في تونس التي بدأت في مرحلة مبكرة «تسير بخطى وئيدة وتتسم بكثير من الحذر». وأوضح ايتوري ان «البنك الدولي» مستعد لمساعدة تونس على تطوير تجربتها وتسريع وتيرتها، خصوصاً عمليات تخصيص المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات التنافسية.

وقال ايتوري، إن ١٨ ألف عملية سجلت حتى الآن بينها ثلاثة الاف في البلدان النامية خارج المعسكر الإشتراكي السابق.واضاف، ان التخصيص أتاح تخفيف اعباء الدول والحكومات وتنشيط الأداء الإقتصادي عن طريق تخصيص الشركات العامة الكبيرة العاملة في القطاعات التنافسية.

لكن الوزير النابلسي رد في شكل غير مباشر على ايتوري، وأكد أن مسار التخصيص يتقدم بخطوات ثابتة في تونس. ورأى ان قياس البطء والسرعة في هذه المسائل لا يمكن أن يكون إلا أمراً نسبياً.

ولقد حاز «التخصيص» على اهتمام متزايد من الحكومة في الفترة الأخيرة، وفي هذا الإطار أدخل مجلس النواب تعديلات على الاطار القانوني للمؤسسات العامة بالإضافة الى تطوير المرجعية الإشتراعية والمؤسساتية للبورصة على نحو منحها صلاحيات جديدة ودوراً متناميا في عمليات التخصيص.

وبعدما لجأت بورصة تونس الى المزاد العلني لتنفيذ عمليات التخصيص اكتشفت ان هذه الطريقة تحمل سلبيات لأنها تبقى على هوية الشارين مجهولة الى حين استكمال الصفقة.

إضافة الى انها لا تترك فرصة للعمال لشراء حصص في الأسهم، عدا مؤسسة واحدة استطاع بعض مستخدميها والعاملين فيها شراء خمسة عشر في المائة من رأس مالها والتمتع بتسهيلات ضريبية.

وفي ضوء سلبيات المزاد العلني اصدرت الحكومة قانونا جديداً يشجع على اعتماد طريقتين اخريين في تنفيذ عمليات التخصيص بوساطة البورصة، الأولى تتعلق ببيع قسم من رأس المال للراغبين في الإلتزام بلائحة شروط معدة سلفاً تحدد فيها الحكومة واجبات المؤسسة في المرحلة الإنتقالية وضوابط عملية التخصيص، في مقدمتها المحافظة على فرص العمل للعمال والموظفين. الثانية تتعلق بعرض قسم كبير من رأس المال للبيع بوساطة العروض العمومية مما يساعد على استقطاب اعداد كبيرة من صغار المساهمين في اطار ادراج المؤسسة بين المؤسسات المسجلة في البورصة.

ورأى مسؤولون ان هذه الطريقة تسهم في الحد من إرتفاع اسعار الأسهم وتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخفف من الضغط على البورصة.

مصر

### «غات» تضع صناعة الغزل والنسيج على المحك:

# زيادة الصادرات مرهونة بالكلفة والجودة

■ بدأ المسؤولون عن صناعة الغزل والنسيج يبدون قلقاً وتخوفاً من انعكاسات تطبيق اتفاقية «غات» على هذه الصناعة الحيوية، سواء على محور التقدير أو على محور الغاء الحظر على المنتوجات النسيجية المستوردة وتدفقها الى الأسواق المحلية.

السبب الأول لهذا القلق والتخوف، هو انسياب الواردات من المنتوجات النسيجية والملابس بأسعار متدنية جداً وبجودة متواضعة الى السوق المصرية في وقت ترتفع فيه كلفة الإنتاج المحلي.

يرى الإقتصاديون العارفون بأوضاع صناعة النسيج في مصر، ان المشكلة الأساسية التي ستزيد من تضخم كلفة المنتوجات، هي الإرتفاع المستمر في اسعار القطن المادة الخام لهذه الصناعة، بعدما وصل سعر القنطار الى نحو ٣٦٠ جنيها، فيما بل سعر القنطار من القطن الاميركي المستورد ٤٤٠ جنيها، وستزداد المشكلة تعقيداً في الموسم المقبل لان الحد الأدنى لسعر قنطار القطن المصري سيكون ٥٠٠ جنيه، فضلا عن النقص في الكميات المتاحة من القطن المصري.

وكل هذه العوامل تزيد من كلفة المنتوجات النسيجية من غزول وأقمشة وملابس جاهزة، بشكل سيؤثر في قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، في وقت تزايدت فيه قيمة الصادرات النسيجية الى ٢.٧ مليار جنيه في مقابل ١.٩ مليار جنيه في السنة الماضية.

بينما يرى أخرون ان تطبيق «اتفاقية غات» لن يكون مشكلة أمام الصادرات النسيجية من الدول النامية، ومنها مصر، ويستندون في قولهم الى ماتضمنته المادة الأولى من الإتفاقية التي قضت على معاملة متميزة للدول المصدرة الصغيرة بزيادة معدلات النمو السنوي للحصص المفروضة عليها، كما تضمنت المادة نفسها معاملة خاصة للدول التي تمثل القيود المفروضة عليها ١.٢ في المائة او اقل من إجمالي حجم القيود التي تفرضها الدول المستوردة من خلال تمتعهم بتحسن ملموس في النفاذ الى اسواق الدول المستوردة.

أما المادة الثانية في الإتفاقية فهي تمثل مصلحة الدول المصدرة، اذ تنص على دمج فوري بنسبة لا تقل عن ١٦ في المائة من إجمالي حجم واردات كل دولة في سنة ١٩٩٠، على أن يشمل الدمج مجموع الألياف والغزول والاقمشة والمفصلات والملابس على أن تستمر عملية الدمج طوال فترة صلاحية الإتفاقية الإنتقالية وعلى ثلاث مراحل بدمج ١٧ في المائة أخرى بعد ثلاث سنوات ثم ١٨ في المائة بعد سبع سنوات من بدء التطبيق، ثم دمج كامل لكل المنتوجات والملابس في نهاية السنة العاشرة.

وإذا كان الدمج أحد خطوات تحرير التجارة الدولية من القيود الحصصية، فإن الخطوة الأخرى المؤدية الى الهدف الكبير ذاته، هي التحرير الكامل للتجارة الدولية للمنتوجات.

وفي الوقت ذاته خولت المادة السادسة من الإتفاقية الدول طلب فرض قيود على وارداتها من دولة معينة، اذ ربطت بين ضرورة ايجاد العلاقة بين زيادة الواردات من صنف معين وعلاقته بمدى الضرر الناجم او باحتمال حدوثه للصناعة الوطنية المنتجة للصنف المثيل، وفي ضوء اجمالي الواردات منه وليس من دولة معينة فقط.

في حين أن المادة السابعة من الإتفاقية غيرت مفهوم التجارة الدولية للمنسوجات والملابس. إذ بينما كانت نصت في الإتفاقية الدولية للمنسوجات إتاحة الفرص لنمو صادرات الدول النامية نمواً منتظماً لا يؤدي الى الإضرار بمصالح الدول المستوردة، سادت الإتفاقية الإنتقالية الجديدة بين إلتزام كل الدول الأعضاء، سواء نامية مصدرة او متقدمة مستوردة، ضرورة فتح أسواقها والبدء فعلا في تنفيذ ذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات لالغاء الحظر على الواردات وخفض الرسوم الجمركية، وإخطار جهاز مراقبة المنسوجات بذلك.

أما بالنسبة الى تنمية الصادرات النسيجية المصرية فالأمر يرتهن باعتبارات عدة منها، خفض التكلفة الكلية حتى يتمكن المصدر من المنافسة الخارجية من دون حماية خاصة، ويساير هذا الإرتقاء بمستوى الجودة في وقت متزامن مع مستويات «الإيزو» خصوصا ان المنافسة لم تعد سعرية فقط، ذلك أن المنافسة السعرية بلغت ذروتها ولم يبق في سباق تخفيض الأسعار إلا الإعتماد على الجودة.

وفي الوقت ذاته لا بد من تنويع الصادرات في المنتج الواحد للتخلص من اجراءات الوقاية التي ربما لجأت اليها الدولة المستوردة بسبب تركز الواردات من صنف معين ومن دولة معينة، وقبل كل هذا تنويع الأسواق لتلاشي أي مشاكل في دول بعينها.

وبالنسبة الى التخوف من تدفق المنتوجات النسيجية المنخفضة السعر يعتقد الإقتصاديون، ان اجراءات مواجهة الإغراق والدعم التي تكونت لجانها فعلا في مصر كفيلة بذلك، فضلا عن انه يمكن لمصر ان تستخدم النصوص التي تحقق مصالحها الإستيرادية مثلما تستخدمها في تحقيق مصالحها التصديرية.

ومع توقع رفع الحظرعن الأقمشة خلال المراحل المقبلة لتطبيق الإتفاقية الدولية، فإن اثر ذلك يمكن أن يكون متواضعاً بوجود ضوابط مراقبة الواردات سعريا ومع حق اللجوء الى إجراءات الوقاية لتلافي الضرر الناجم عن تدفقها، علماً بأن معظم المصانع المصدرة للملابس في مصر يعتمد نظام السماح الموقت و«الدروباك» في استخدام الأقمشة وتفصيلها بغرض التصدير.

أما فيما يتعلق برفع الحظر عن استيراد الملابس، فإن ذلك سيكون قرابة انتهاء الفترة الإنتقالية (عام ٢٠٠٥) بمعنى توافر صلة طويلة لذلك، وصناعة الملابس المصرية قادرة على المنافسة محليا في الأجواء الجديدة مثلما نافست في الماضي واستطاعت النفاذ الى معظم أسواق العالم.

## خلال ١٩ سنة حصلت مصر من الولايات المتحدة على ١٩،٣ مليار دولار

نقرأ في تقرير اقتصادي شامل أعده مكتب التمثيل التجاري المصري في واشنطن، تاكيداً بأن إجمالي المساعدات الإقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الى مصر خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٩٤ بلغ حوالى ١٩.٣ مليار دولار.

ومن المبلغ المذكور خصص ٥.٤ مليار دولار لتمويل برنامج الواردات السلعية CIP وهو ما يمثل حوالي ٢٨.١ في المائة من إجمالي المعونات المقدمة لمصر وقدمت أيضاً ١.٩ مليار دولار في صورة معونات نقدية ومنح قطاعية وهو ما يمثل نسبة ٩.٦ في المائة من إجمالي المعونات الإقتصادية المقدمة لمصر فيما خصصت الولايات المتحدة مبلغ ٨.٢ مليار دولار لتمويل مشاريع في القطاعات المختلفة أي ٤٢.١ في المائة من إجمالي المعونات وخصصت ٣.٨ مليار دولار لتمويل توريد سلع زراعية لمصر ومن خلال قانون فائض الحاصلات الزراعية - P.L 480 وهو ما يمثل ١٩.٧ في المائة. ويبلغ إجمالي ما قدمته الولايات المتحدة الأميركية لمصر كمعونات إقتصادية في إطار صندوق الدعم الإقتصادي منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٤ حوالى ١٥.٥ مليار دولار. وأشار التقرير الى انه إعتبارا من السنة المالية ١٩٨٣/٨٢ أصبحت المساعدات الإقتصادية المقدمة لمصر منحا لا ترد وبعدما كان جزء منها يقدم قبل ذلك في صورة قروض ميسرة.

وذكر التقرير ان مصر بدأت في الحصول على جزء من المعونات الأميركية في صورة نقدية اعتبارا من سنة ١٩٨٤ وبلغت حتى نهاية ١٩٩١ نحو ١.٥ مليار دولار بنسبة استخدام في تلك الفترة بلغت ١٠٠ في المائة وكانت مصر خلال السنوات الأخيرة في تلك الفترة تحصل على معونة نقدية تبلغ ١١٥ مليون دولار سنويا، ولكن منذ سنة ١٩٩٢ تم تغيير طبيعة هذه المعونة النقدية بحيث تحصل على منح نقدية قطاعية تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار يرتبط تقديمها بقيام مصر بتنفيذ سياسات الإصلاح الإقتصادي مقسمة على القطاع المالي (٥٠ مليون دولار) والقطاع النقدي (٥٠ مليون دولار) والقطاع التجاري (٥٠ مليون دولار) وقطاع التخصيص (٥٠ مليون دولار).

وذكر التقرير ان مصر حصلت من برنامج الواردات السلعية حتى سنة ١٩٩٤ على حوالى ٥.٤ مليار دولار وهو ما يمثل ٢٤ في المائة. وكان مخصصاً لهذا البرنامج ٢٠٠ مليون دولار سنويا تقسم مناصفة بين القطاعين العام والخاص، وتناقص نصيب القطاع العام منذ ١٩٩١ حتى اقتصر على برنامج القطاع الخاص منذ سنة ١٩٩٣ واشار التقرير الى ان مصر حصلت من برناج القطاعات والمشاريع منذ سنة ١٩٧٥ وحتى نهاية ١٩٩٤ على حوالى ٨.٢ مليار دولار وهو ما يمثل نسبة ٤٢ في المائة من إجمالي مساعدات مصر من «صندوق الدعم الإقتصادي». وتضمنت ميزانية المساعدات الخارجية الاميركية للسنة ١٩٩٤ تقديم معونات إقتصادية لمصر من خلال «صندوق الدعم الإقتصادي» بمبلغ٨١٥ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون دولار منح قطاعية (٢٤.٥ في المائة) و٢٠٠ مليون دولار لبرنامج الواردات السلعية (٢٤.٥ في المائة) و٤١٥ مليون دولار لبرنامج المشاريع والقطاعات المختلفة (٥١ في المائة) كما حصلت مصر السنة الحالية على معونات بالقيمة نفسها.

# الإقتصاد اللبناني نحو النمو أو الضمور؟

■ سوف استعرض بعض الإجراءات التي اتخذتها هذه الحكومة والتي يمكننا من خلالها، ان نجيب عن هذا السؤال الخطير:

انني سوف استثني الإنجازات السياسية التي لها مضامين اقتصادية - اجتماعية كعودة المهجرين ودفع التعويضات.. بهدف تبسيط العرض.

وأنطلق في مداخلتي من خلال محورين:

الأول داخلي..

والثاني خارجي..

مع تركيز على المحور الداخلي بشكل خاص.

أولاد - داخليا

قامت الحكومة بتنفيذ إجراءات إقتصادية تهدف إلى إرساء الإستقرار الإقتصادي ووضع لبنان على خارطة الأسواق الناشئة لإستقطاب الأموال من الخارج نحصر الكلام في ثماني نقاط:

١ - ثبتت الحكومة سعر صرف الليرة وشجعت الطلب عليها.

٢ - أطلقت ورشة الإعمار في إطار ما يسمى بخطة التنمية او النهوض الإقتصادي وهي غير تلك التي قامت بإعدادها مجموعة خبراء سنة ١٩٩٢ بينهم الدكتور مروان إسكندر.

٣ - صدقت قانون إنشاء شركة «سوليدير» لإعادة إعمار الوسط التجاري، وشجعت الإستثمارات العقارية.

٤ - رعت إحياء السوق الثانوية لتداول الأسهم والسندات واعادة فتح بورصة بيروت.

٥ - نجحت في طرح أول قرض دولي بكفالة الخزينة.

٦ - خفضت هيكل الضرائب لتشجيع دخول الرساميل.

٧ - حسنت الجباية الجمركية وتحصيل الرسوم.

٨ - خفضت نسبة عجز الموازنة العامة.

والسؤال: ما هي نتائج هذه الإجراءات؟

**١ - على صعيد الليرة اللبنانية:**

إن العملة اللبنانية هي عملة نظرياً تعتمد نظام الصرف الحر، أي أن عوامل العرض والطلب هي التي يفترض أن تحدد سعر صرفها. هذا هو الحال بالنسبة الى «الدولار» «الين» «المارك» الخ...

السلطات النقدية ثبتت سعر الصرف بتدخلها في السوق لإدارة التداول، وكان الهدف من ذلك جمع الإحتياطات بالدولار.

وقد نجحت في تحقيق ذلك.

ولكن من يدفع كلفة هذا الإجراء؟

المواطنون من أولي الدخل المحدود بشكل خاص. ليرة لبنانية شبه مثبتة حاليا تجاه الدولار، في وقت تراجع فيه سعر صرف الدولار بنسبة ١٢٪ على المارك و٢٠٪ على الين.

إن التطورات السلبية في الأسواق العالمية لن تنعكس سلباً على الإقتصاد الأميركي إلا من خلال زيادة اقل من ١٪ في الأسعار. لماذا؟ لأن الإقتصاد الأميركي ليس عرضة للتقلبات الخارجية .إذ أن تجارته الخارجية تشكل ١٠٪ من حجم إقتصاده المحلي. في جانب الإيجابيات يقابل تلك الزيادة المرتقبة خفض للعجز التجاري وفائض في الميزان الرأسمالي.

أما لبنان فهو من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحاً، إذ أن حجم تجارته الخارجية مقارنة بالناتج القومي يزيد على ٧٠٪. لذلك يتوقع حدوث زيادة كبيرة في الأسعار المحلية تتحقق بكاملها في مطلع هذا الصيف. ولا يمكننا ان نتوقع خفض سعر صرف الدولار، تماشياً مع إنخفاضه عالمياً للمساهمة في إستيعاب وامتصاص الزيادة المتوقعة في الأسعار لاكثر من سبب منها:

● ان البلاد تمر بمرحلة سياسية دقيقة.

● ان كلفة جمع البنك المركزي لإحتياطاته هي مرتفعة أساساً.

**أما الكلفة الثانية:** فهي تقع بادىء الأمر على الخزينة التي تسدد فوائد بكلفة تتجاوز ثلاثة أضعاف كلفة العملة الرديفة اي الدولار.

فما هو المبرر؟

إذا كان الأمر مبرراً اليوم بسبب الظرف السياسي الآني، فهو لم يكن مبرراً طوال السنتين الماضيتين.

هذه الكلفة تنتقل مع الوقت من الخزينة الى المكلف.

كيف؟ طالما أن نمو الإقتصاد الوطني أدنى بكثير من نمو الدين العام، فإن الفرق سيتحمله المواطن بشكل زيادة في الأسعار.

فالعجز في المالية العامة بشكل ضريبة غير مباشرة وطبيعتها رجعية Regressive غير عادلة. فالمواطن - المستهلك من أولي الدخل المحدود يتحملها بنسبة أكبر من اصحاب المداخيل الكبيرة. وهي بالتالي لها مردود اجتماعي سلبي.

اكثر من ذلك فإن ما يزيد هذا التوزيع غير العادل هو أن المدخر بالليرة اللبنانية والمستفيد الاكبر من فوائدها هم أصحاب الرساميل.

**الكلفة الثالثة:** هي في أن الليرة لم تنجح في تعزيز دورها كأداة تداول أو أداة استثمار. فهي حاليا تلعب دور أداة الإدخار (قجة) تستخدم لتمويل المصاريف الجارية - وليست الإستثمارية - للخزينة اللبنانية. أمّا كتلة ودائع الدولار فأكثر المصارف وصلت الى سقوف التسليفات المسموح بها.

عملياً فإن بعض هذه التسليفات المدورة Rolled Over تصنف في خانة التسليفات غير المنتجة اي انها جامدة. اكثر من ذلك، إذا نجح أحدنا في الإقتراض اليوم بالدولار، وفي لبنان لا تتوافر للمواطن الضمانات ليتقدم بكرامته لطلب قرض مصرفي، (ذلك أنه لا تتوافر في لبنان قوانين ترعى تحقيق المساواة في فرص الإقتراض
Equal Credit Opportunity
فمن يقترض اليوم من المصارف قلة من الناس لا تتجاوز ١٠٠٠ مواطن مما يجعل فرص نجاح المواطن العادي في الإقتراض ضئيلاً جداً.

دعونا نفترض ان هذا المواطن نجح في الحصول على قرض. فماذا يفعل به؟

هل يستخدمه للإستثمار بمشروع منتج؟

اغلب الظن نعم، اذا كان مردود هذا المشروع يساوي أو يتجاوز مردود اي عملية تمويلية بديلة.

أما البديل فهو الإقتراض بالدولار وتحويل القرض الى ليرة والإدخار بها.

هذه العملية تعطي المواطن مردوداً وسطياً يتراوح بين ٨ - ١٠٪. فما هو مردود هذه العملية وهل سينعكس نمواً أو ضموراً؟

**٢ - على صعيد ورشة الإعمار - خطة التنمية**

إن السياسة النقدية للحكومة التي تهدف الى جمع الإحتياطات لخلق مناخ يشجع على الإستثمار وإقراض لبنان لإطلاق ورشة الإعمار، لم تلحظ اي دور للقطاعات المنتجة.

لن اتكلم عن تفاصيل الخطة بل سأركز على قطاعين منتجين مهمين في لبنان هما: الزراعة والصناعة.

الحكومات المتتالية لم تعنَ بهذين القطاعين اللذين يشكل انتاجهما حاليا ٢٨ - ٣٠٪ من الدخل المحلي، ويدعم شرائح واسعة من المجتمع اللبناني. في المقابل فان حصتهما من التسليفات المصرفية أقل من ١٠٪.

هل هما بحاجة الى دعم حكومي، ونحن على أبواب إطلاق ثورة التخصيص أو اقله الحديث عن التخصيص.

نعم. ففي لبنان تتوافر ثروة مائية كبيرة، يقابلها نقص في موارد مياه الري. إن تطوير هذه الموارد هو بحاجة الى إستثمارات مالية حكومية لجمع وتوزيع مياه الري.

ولكن، ماذا فعلت الحكومة؟

مياها لشفه متوافرة في بيروت، كما تذكر دراسة للدكتور بيضون في الجامعة الأميركية. ونحن بحاجة الى توفير اعتماد بحوالي مليوني دولار، لإجراء بحث لتحديد أساليب وكلفة ضخ هذه المياه الجوفية. الحكومة لم تتجاوب.

دعم الحبوب - أو «ثورة القمح» في السعودية، عملية باهظة الكلفة ولكنها نجحت في تحقيق موارد جديدة من خلال ارتفاع صادرات الحبوب خلال خمس سنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٧ من ٣ ملايين دولار الى حوالى ٢٥٠ مليون دولار. وهذا يقارن بإجمالي صادرات لبنان المقدرة بحوالي نصف مليون دولار.

أما الصناعة فقد دعمت اليابان الصناعة بين سنتي ١٩٥٠ - ١٩٧٥ بوضع سقف على فوائد «الين». وهي حتى يوما هذا لم تحرر هذه الفوائد بشكل كامل. النتيجة هي ان اليابان اصبحت ثانية اكبر دولة صناعية وحققت اكبر معدل نمو متواصل للدخل في العالم.

في لبنان، اتخذت اجراءات لمنع انخفاض الفائدة. فهل لبنان ينتهج سياسة تحقق النمو أو الضمور؟

**٣ - ٤ - انشاء شركة سوليدير، تشجيع الإستثمارات العقارية وتطوير الأسواق المالية**

امتصت «سوليدير» حوالى ٦٥٠ مليون دولار من السوق، هي شبه مجمدة إذا ما استثنينا بعض أعمال الهدم والردم والمصاريف الإدارية والحملة الإعلامية التي تطلقها «سوليدير».

إن إحياء السوق الثانوية، جاء لتأمين وسيلة لتسييل هذه الأسهم وتشجيع الإستثمار فيها اكثر من ايجاد سوق لاستقطاب الأموال الإستثمارية.

المصرف المركزي سارع الى إصدار تعميم يسمح للمقترض ان يستفيد من أسهمه للإقتراض بضماناتها من المصارف. أي أسهم؟ «سوليدير».

هل سيكتب النجاح لـ «سوليدير» في المستقبل؟

في المستقبل لن تكون هنالك حاجة الى المكاتب الواسعة او الى وسط تجاري. في لندن بدأت المؤسسات الكبيرة منذ منتصف الثمانينات الخروج من الوسط الى ضواحي لندن، والى مدن تبعد اكثر من ٣٠ كيلومتر عن العاصمة بسبب تطور الإتصالات الإلكترونية.

«السوليدير» في لبنان ربما كان أفضل لو اجلوا العمل به الى ما بعد تصريف عقارات «سوليدير» كما أن الشركات الكبيرة اخذت منذ مطلع الثمانينات تخضع الإستثمار في المكاتب لمعايير الإنتاجية في القطاع الصناعي.

فإذا لم تكن منتجة، فلماذا نتوقع هذه الشركات ان تستثمر. كذلك لا نستطيع ان نتوقع أن يقدم الخليجيون على الإستثمار بعدما شحت مواردهم النفطية.

اما تشجيع الإستثمارات العقارية فهو غير مباشر من خلال نظام ضرائبي يجعل من لبنان جنة ضرائبية. في ظل عدم توافر ضريبة تحسين الرساميل Capital Gains Tax - التي يمكن ان تفرض حصرا على الإستثمار العقاري - التي كان لها مردود كبير على الخزينة وعلى تخفيض واستقرار اسعار العقارات في كثير من البلدان، فإن الإستثمارات في لبنان شبه منحصرة في هذه السوق وتستأثر بحوالى ٢ - ٣ مليارات دولار من الإستثمارات لبيعه قسماً كبيراً منها مضاربي (اي غير منتج).

مضاربات في بورصة غير منظمة لها انعكاسات اجتماعية سيئة جدا. ومصرف الإسكان ليس البديل لتنظيم السوق العقارية بالاداة الضريبية.

فموارده الحالية يتوقع أن توفر تمويل بناء وترميم ٢٠٠٠ مسكن في وقت نحتاج الى نصف مليون وحدة سكنية.

اما موضوع اعادة فتح البورصة، ففي لبنان اكثر من ٣٦٠٠ شركة مساهمة واحد بالألف منها فقط تتوافر به الشروط للإستفادة من البورصة.

فهل لبنان مقبل على النمو او الضمور؟

**٥ - طرح أول قرض دولي بكفالة الخزينة**

نظرياً يشكل طرح هذا القرض في السوق الدولية افتراقاً لدولة نامية تخرج من الحرب. عملياً من هو المستفيد من التوظيف في هذه السندات الدولية (جحا وأهل بيته؟) ثم ما هي أهمية هذا الإنجاز في ظل توفير ضمانة الخزينة اللبنانية وتوافر احتياطات رسمية تناهز ٦ مليارات دولار صافية، اي بعد تنزيل الإلتزامات الخارجية المستقبلية.

**٦ - ٧ - ٨ - في شأن المالية العامة**

اقدمت الدولة على تخفيض وتبسيط الضرائب المباشرة من دون الضرائب غير المباشرة وتحديداً التعرفة الجمركية. كما قامت بتحسين الإدارة المالية. كنتيجة تحسنت الجباية. غير أن هذه السياسة ستنتقل مع الوقت العبء الضرائبي من المستثمر الى المستهلك ومن الغني الى الفقير. كما انها خفضت القدرة الشرائية لغالبية الشعب اللبناني، الأمر الذي انعكس سلباً على الطلب الإجمالي.

وهي خفضت عجز الموازنة العامة ولكن تراكم الدين العام ارتفع وباسعار ثابتة.

**ثانيا - خارجياً**

سوف نحصر الكلام في المحور الخارجي بكلمة سريعة عن اتفاقية «غات» Gatt. (الإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية)، والتي تحولت الى منظمة التجارة العالمية WTO مؤخرا بعد جولة «مفاوضات الأوروغواي».

لبنان من مؤسسي «غات» ولكنه قرر الخروج منها عام ١٩٥١ بعد التحاق «إسرائيل» بها. الدول العربية كلها أما اعضاء عاملون في المنظمة او هم في سبيل الإلتحاق بها. عملية الموافقة على الإلتحاق تأخذ بعض الوقت إذ أن على المنظمة ان تجري دراسات مستفيضة عن الدولة التي تقدم الطلب. تبقى سوريا ولبنان. هذان البلدان ابدوا موافقة مبدئية على تقديم طلب الإلتحاق.

هل اجرى لبنان تقويماً لإيجابيات وسلبيات الإلتحاق؟

وهل قوم قدرته التفاوضية؟

والسؤال الأهم: هل حاولت الدول العربية تقويم قدرتها التفاوضية منفردة؟

الإتفاقية تطبق على السلع والخدمات بشكل يزيد العقبات الجمركية او غيرها... لتسهيل انتقالها فيما بين الدول الأعضاء.

ولكنها خفضت الرسوم بأعلى نسبة على المواد الخام، وبشكل أقل على السلع الوسطية، وأقل من ذلك على السلع المصنعة.

وهي لا تشمل قطاع النفط. والنفط والمواد الخام يشكل حجمها على مستوى العالم العربي اكثر من ٩٠٪ من اجمالي التصدير.

فما فائدة إلتحاق هذه الدول بـ «غات»؟

ولبنان يستورد بحوالي ٥ مليارات دولار ويصدر بحوالي ٥٠٠ - ٦٠٠ مليون دولار. صادرات في معظمها تذهب الى دول المنطقة. أليس من الأفضل له لو كرس بعض الجهد للتداول مع الدول العربية على التضامن العربي يعود الى مواجهة التجمعات الإقليمية الدولية الكبيرة ليفرض شروطاً توازي شروط المجموعة الأوروبية أو الأميركية؟

**الدكتور سعد عنداري**

(مدير معهد العلوم المالية والمصرفية في الجامعة الأميركية في بيروت)

## خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

### إنمحاق الطبقات الوسطى

يلاحظ في لبنان الآن أن الطبقات الوسطى في المجتمع اللبناني آخذة في التقلص، وان الإستقطاب بين قلة واسعة الثراء وكثرة متزايدة الفقر، أخذ يشكل ظاهرة ملفتة. والواقع أن هذه ظاهرة عالمية في الوقت الحاضر ولكن بدرجات متفاوتة، وهي ظاهرة مستجدة نسبياً تفاقمت خلال السنوات العشرين الماضيات بشكل ملفت في الولايات المتحدة بصورة خاصة حيث واحد في المائة من السكان فقط يستأثرون بنسبة أربعين في المائة من موارد البلاد (نظير ١٨ في المائة في بريطانيا).

ويبدو انمحاق الطبقات الوسطى أوضح ما يكون في التردي الثقافي، أو في نشوء ثقافات ملفقة، كانت «الوسطية» تعزلها بإشاعة ثقافات أصيلة في تربة من الذوق الرفيع والإحساس بالدور الإنساني التقدمي فعلاً.

فالإستقطاب الثنائي بين القلة الغنية والكثرة الفقيرة هو في الواقع معضلة كان المفكرون والفلاسفة الأقدمون أكثر فهماً لها من أصحاب النظريات والإيديولوجيات المعاصرة كالإشتراكية والرأسمالية. وقد أسهم الإشتراكيون بنوع خاص (ومنهم «الإشتراكيون» في لبنان وبعض الدول العربية) في تشويه «الوسطية» التي كانوا يطلقون عليها إسم «البورجوازية» بكافة درجاتها من الصغيرة الى الكبيرة، بقدر ما أسهم الرأسماليون في تضييق الخناق عليها واسقاطها كنمط سائد وضروري لإستقامة المجتمعات الإنسانية وتوازنها.

إن ذوبان البورجوازية بوقوعها في دوامة «الطرد الإشتراكي» و«الجذب الرأسمالي» يخلخل الآن مجتمعات كثيرة في العالم، من بينها المجتمع اللبناني والمجتمع الأميركي. واختياري المجتمعين اللبناني والأميركي لوصف هذه الظاهرة لا يقوم فقط على المفارقة بين مجتمع صغير جداً ومجتمع كبير جداً، ولا على التماثل في الحريات العامة، ومنها الحريات التجارية والإقتصادية، بل في الدرجة الأولى يقوم على كون الفقر والغنى في المجتمعين المذكورين ليسا وليدي نمط تاريخي متواصل، على عكس الطبقات الوسطى فيهما، وهي طبقات متواصلة، حيث التواصل له سمات ومواصفات ثقافية وفكرية ونفسية، خلافاً للفقروالغنى القائمين على مواصفات مادية صرف.

ومن دلائل الإختلال في المجتمع اللبناني الراهن، إمكانية أن يأتي على رأس حكومته رجل مواصفاته الوحيدة أنه غني مالياً. إن مجرد نشوء هذه الإمكانية، هو إعلان عن انمحاق الطبقات الوسطى الحافظة للتوازن الإجتماعي والتواصل التاريخي.

وعندما قلت أن المفكرين والفلاسفة الأقدمين كانوا أكثر فهماً لمعضلة الإستقطاب، كنت أقصد تحديداً الفيلسوف الأغريقي العظيم أرسطو (القرن الرابع قبل الميلاد) الذي كان ينظر إلى «الإغريق المتوسطي الحال» (بمعنى الثروة المادية والرغبات الإنسانية) كقوة إيجابية للخير العام لكونها طاردة للتطرف. فقد كان أرسطو يرى أن أفضل شكل من التركيب الإجتماعي هو التركيب الذي يهيمن عليه «الناس المتوسطون» الذين ليسوا أغنياء كثيراً فتملأهم رذالات الاغنياء كاحتقار بقية الناس والتعالي على القانون، وليسوا فقراء كثيراً لتملأهم رذائل المدقعين كالحسد وعقلية العبودية.

فالناس المتوسطون في تشخيص أرسطو هم أقل الناس تردداً في قبول المناصب العامة، كما أنهم أقلهم شبقاً واندفاعاً اليها. إذ أن الرغبة الزائدة في الخدمة العامة حسب منطق ارسطو هي مثل العداء الزائد لهذه الخدمة «فكلاهما مدمر للدول». أما الحالة المتوسطة فهي التي يتوق اليها الجميع، لأن الدولة «تهدف الى التشكل قدر الإمكان من أولئك الناس المتماثلين والمتساوين، وهي حالة توجد بشكل رئيسي بين الناس المتوسطين».

أما الدولة المنقسمة الى أغنياء وفقراء حسب منطق أرسطو فإنها لن تعرف طعم السلام، بل تبقى مدار حرب أهلية دائمة بين الفريقين بفعل الفروقات المادية. فالمطلوب حالة فيها طبقة متوسطة كبيرة، ليس فقط لأن مثل هذه الطبقة تملك فضائل بذاتها (كالثقافة والذوق الرفيع)، بل لأنها تستطيع أن تنفس الإحتقان أو التطرف بين الفريقين المتباينين تبايناً حاداً، إذ أن توسعها هو بحد ذاته تقليص لهما. لقد كان ارسطو يرى أن هذه هي الطريقة الوحيدة لحفظ أمن الدولة وإبعاد شبح الإنقسام والفئوية عنها.

وبعد، أليس مستغرباً أن ينشد أبو الطيب المتنبي قبل أكثر من ألف سنة:

من مخبر الأقوام إني قبلهم
عاشرت «رسطاليس» والاسكندرا

### المعرفة بدل المعلومات

عندما كنا نعد لإصدار جريدة «الميزان» قبل سنتين جرت مناقشة بين الزملاء حول طريقة الإصدار. ولما طرحت فكرة الإصدار الشهري، خشي البعض أن تكون الجريدة الشهرية «بضاعة عتيقة» في عصر المعلومات السريعة. لكن المناقشة أسفرت عن أفكار متقدمة بدأت تتأكد صحتها مع توالي التجربة.

فقد قلنا يومها اننا لا نتوخى أن نكون «جريدة أخبار» لأن الاخبار على قارعة الطريق. تكبس زراً فتاتيك الأخبار من كل حدب وصوب. ولا نتوخى حتى أن نكون جريدة معلومات، لأن المعلومات كانت مهمة يوم كانت في العالم أسرار. أما اليوم فلا توجد في العالم أسرار، وبالتالي فإن المعلومات ليست بالأهمية التي كانت لها. ما كنا نتوخاه، وما نزال، هو أن تكون الجريدة «جريدة أفكار» والأفكار المهمة ليست هي الأفكار الجديدة فقط، بل الأفكار غير المألوفة التي تشكل رافداً أصلياً في نهر المعرفة الزاخر.

المعرفة بدل المعلومات. والمعلومات ليست طريق المعرفة، بدليل أن هناك كثيرين يملكون معلومات هائلة ولا يعرفون شيئاً. الأفكار هي طريق المعرفة.

أقول ذلك بمناسبة صدور كتاب لباحثين يابانيين، بعنوان «الشركات الخالقة للمعرفة: كيف تخلق الشركات اليابانية حركية الإبتكار» وهو كتاب يفسر أفول نجم المعلومات وإشراق فجر المعرفة.

ويقسم الكاتبان ايكوجيرو نوناكا وهيروتاكا تاكيوشي المعرفة الى معرفة ظاهرة ومعرفة باطنة. المعرفة الظاهرة هي كما يفهمها الغرب الآن، اي المعلومات المفسرة. لأن المعلومات لا معنى لها إذا لم يكن لها تفسير. وكلما زادت المعلومات زادت الحاجة الى من يفسرها. أما المعرفة «الباطنة» كما يفهمها اليابانيون فهي تشمل الحدس والحس السليم والمثل العليا والمهارات، وهي غرسة عميقة في النفس ويصعب مشاركة الآخرين فيها. وبالتالي، فإن الإبتكار أو الإبداع أو خلق الأفكار الجديدة والأفكار غير المألوفة هي عملية تحويل المعرفة الباطنة الى معرفة ظاهرة.

وهذا لا يعني أن المعلومات لا لزوم لها. فكما قالت «الإيكونوميست» البريطانية: «ليس هناك اي سيئة في المعلومات طبعاً سوى أن تعبدها، فكل مكتبة بحاجة الى قاموس».

### أول دراسة إقتصادية من نوعها لنزعة تقسيم الدول الى أصغر كيانات ممكنة

# «الديموقراطية» تسهل الإنفصال و«العالمية» تحضنه!

**في أول دراسة إقتصادية من نوعها قام بها الباحثان الإيطاليان البيرتو اليسينا وانريكو سبولاوري العاملان في «المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية» في الولايات المتحدة، حول عدد الدول وأحجامها في العالم، يخلص الباحثان الى نتيجة تقلب المفاهيم السائدة حول حجم السوق وضرورة توسعتها بإقامة التكتلات الدولية الواسعة أو الوحدات الإقتصادية والسياسية، بل يشيران الى ان ترسخ فكرة «العالمية» والإنخراط في السوق العالمي، وتبني الديموقراطية كنظام سياسي، يجعل فكرة الدولة الكبيرة فكرة غير ضرورية، بل إنه من الأنسب في ظل «الفكرة العالمية» أن تتجزأ الدول الى أصغر كيانات ممكنة ومنسجمة طالما هي مستوعبة في السوق العالمي. ونظراً إلى الأهمية الإستراتيجية لهذا الطرح في وقت تتعاظم فيه المعارضة لفكرة الدول الإتحادية في الولايات المتحدة، ولفكرة الإتحاد الأوروبي (أو حتى لفكرة الوحدة العربية) رأت «الميزان» أن تنشر ملخصاً لهذه الدراسة التي يمكن للمهتمين أن يحصلوا على نصها الكامل بالإنكليزية من المكتب المذكور:**

*( ON THE NUMBER AND SIZE OF NATIONS )*
*By:ALBERTO ALESINA AND ENRICO SPOLAORE*
*NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH*
*CAMBRIDGE, MASSACHUSETTS, U.S.A.*
*WORKING PAPER No 5050, MARCH 1995.*

■ فيما العالم يبدو بفعل حرية التجارة والتكنولوجيا المتطورة الى التقارب الإقتصادي، هناك أشياء غريبة تحدث بحيث يرى الناظر اليها، ان المشاعر السياسية في العالم تسير بعكس التوجهات الإقتصادية. من هذه الأشياء الغريبة ولادة دول جديدة وتطلع مناطق كثيرة في العالم الى الإستقلال كدول صغيرة. [معظم الدول الجديدة المشار اليها ولدت نتيجة انحلال الإتحاد السوفياتي السابق ويصل عدد الدول الجديدة الى ٢٠ دولة خلال السنوات الخمس الماضيات].

لكن الرغبة في الإنفصال السياسي للإقاليم يتعدى انهيار الشيوعية. فكيف يمكن موالفة هذا الإتجاه الإنفصالي اقتصادياً، بمعنى كيفية تطبيق النظرية الإقتصادية في حالة من هذا النوع، وإذاما كان للفكر الإقتصادي دور فيها؟

ويبدو هذا السؤال مستهجناً، وهو الذي كان الدافع الى الدراسة التي نحن بصددها «عدد الدول وأحجامها في العالم»، نظرا الى أن درس العوامل والتحولات التي تنشأ فيها الدول وتنقسم كان عادة من اختصاص المؤرخين والدارسين للعلوم السياسية. وقلما كانت مسائل التاريخ والتآلف العرقي، وهي القضايا المؤججة للمشاعر القومية والوطنية، مثار اهتمام المفكرين الإقتصاديين او موضع مطابقة مع التجريدات الإقتصادية النظرية.

ولهذا، كما تقول مجلة «الإيكونوميست» البريطانية ليس مفاجئاً عدم اهتمام المفكرين الإقتصاديين، أو قلة اهتمامهم، بالسؤال: لماذا تنشأ الدول الجديدة، أو لماذا يكون بعض الدول اكبر من بعضها الآخر، او إذا ما كان من الأفضل من الناحية الإقتصادية أن يكون هناك عدد قليل من الدول الكبيرة او عدد من الدول الصغيرة؟

غير ان الدراسة الجديدة المثيرة التي اجراها الإقتصاديان الإيطاليان هي دراسة رائدة في سد هذا النقص. [البيرتو اليسينا يعمل أستاذا في جامعة هارفارد، وانريكو سبولاوري يدرس في جامعة بروكسل]. وقد حاول الباحثان الإيطاليان في هذه الدراسة محاولة شاقة في تحديد العوامل التي تجعل حجم دولة من الدول «مثالياً».

## المنافع الفردية

إن المنافع الإقتصادية من الإنتماء الى دولة من الدول، بالنسبة إلى الأفراد، هي الخدمات العمومية التي تقدمها لهم تلك الدولة (بما في ذلك خدمات البوليس للأمن الداخلي وخدمات الجيش للأمن الوطني). والعديد من هذه المنافع (أو السلع العمومية) يمكن أن يكون أفضل من حيث الكلفة الإقتصادية إذا تم على نطاق واسع، أي تزايد المردود الإقتصادي مع تزايد حجم البلد كسوق.

أو بكلام أخر، إن كلفة هذه السلع العمومية أو ذات المنفعة العامة على عاتق كل واحد من دافعي الضرائب تتناقص كلما زاد عدد الناس المنتفعين بها او المشاركين فيها.

وعلى سبيل المثال، انه من الأجدى أن يكون هناك جيش واحد يدافع عن أميركا، بدل أن تكون هناك عدة جيوش أو جيش في كل ولاية. لكن إقتصاديات الحجم، أو النطاق الواسع، لها حدود أيضاً. ذلك أن البلد يمكنه أن يكون كبيراً الى درجة بحيث يصبح من الصعب ادارة «السلع العمومية» إدارة فعالة كما حدث في الإتحاد السوفياتي السابق. وعلى العموم، من هذه الناحية، كلما كان البلد أكبر كان ذلك أفضل.

يضاف الى ذلك، ان الحكومات في كثير من الأحيان تلعب دوراً في إعادة توزيع الموارد الإقتصادية بتحويل الدخل من المواطنين الأغنياء الى المواطنين الفقراء عبر النظام الضريبي.

وعملية إعادة التوزيع في بلد كبير تعني أن هناك مناطق أو أقاليم تحصل على حماية أفضل بانتمائها الى الدول الكبيرة مما لو كانت دولة صغيرة مستقلة بذاتها. وعلى سبيل المثال، عندما ضربت الفيضانات هذه السنة ولاية كاليفورنيا، حصلت تلك الولاية على مساعدات كبيرة من الحكومة الفدرالية. وقد كان من المستبعد ان تستطيع كاليفورنيا أن تؤمن موارد مماثلة لو أنها دولة مستقلة.

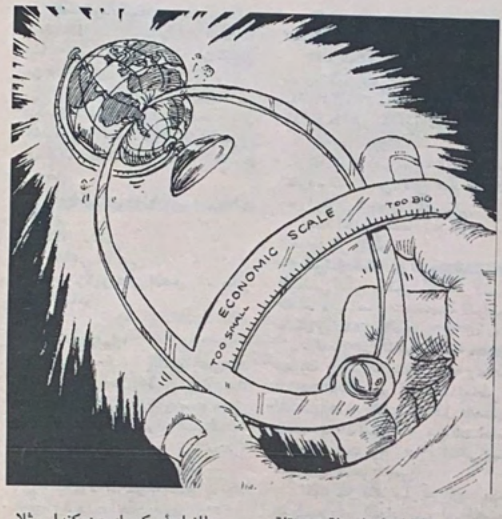


## ثمن الحجم

غير ان منافع الحجم لها ثمن، مع الأسف. فكلما كان البلد كبيرا تنوع سكانه. ويفترض الباحثان الإيطاليان اليسينا وسبولاوري ان الناس الذين يعيشون على مقربة من بعضهم البعض تكون لهم على الأرجح اراء متماثلة في سياسات الحكومة. فسكان جزيرة نائية في اسكتلندا، في المقابل، قد تكون لديهم أراء في كيفية إنفاق الضرائب تختلف اختلافاً جذرياً عن أراء سكان مدينة لندن. وبالتالي فإنه كلما اتسع البلد كلما صار من الأصعب على الحكومة المركزية أن تلبي هذه الأفضليات المختلفة.

ومن حيث المبدأ، يجب أن يكون هناك حجم إقتصادي مثالي يقوم على المبادلة بين «اقتصاديات النطاق الواسع» وبين «التنوع السكاني». وحتى في هذه الحالة، سوف يكون هناك أناس في أطراف البلدان لا تستطيع السياسات الحكومية تلبية أفضلياتهم.

ويقول الباحثان الإيطاليان ان مثل هؤلاء الناس يمكن التعويض عليهم بخفض الضرائب او بالهبات الحكومية، لكنهما يشيران الى ان مثل هذه «النتيجة المثلى» غير ممكنة في النظام الديموقراطي.

## الديموقراطية والإنفصال

ففي نظام ديموقراطي، على أكثرية السكان أن تقرر حدود البلد وسياسته الضريبية. ومن المستبعد ان ترغب الأكثرية في التعويض على الأقليات المتبرمة في أطراف البلاد.

ونتيجة لذلك، تميل تلك الأقليات الى إقامة بلدان خاصة بها تعبر تعبيراً أفضل عن اختياراتها وافضلياتها.

فالمزيد من الديموقراطية، إذن، يؤدي إلى الأرجح إلى نشوء المزيد من البلدان الصغيرة. وهذا الإطار يعطي مبرراً منطقياً واضحاً لإقامة الدول الحديثة. فكلما أصبح العالم أكثر ديموقراطية تجزأ الى كيانات سياسية أصغر. بل في الواقع الى الكثير من الكيانات الصغرى من وجهة نظر الفاعلية الإقتصادية الشاملة.

## الحضن العالمي

لكن كيف يفسر الباحثان الإيطاليان رغبة بعض الأقاليم في دول ديموقراطية بالإنفصال عن تلك الدول، مثل اسكتلندا او ايرلندا عن بريطانيا، أو كويبك عن كندا، مثلا.

الإجابة عن هذا السؤال في رأي الباحثين المذكورين تكمن بإضافة إطار التكامل الإقتصادي او الإندماج الإقتصادي، الى التحليل على النهج التالي: عندما تكون بين الدول حواجز تجارية كبيرة، فإنه من الأفضل الإنتماء الى بلد كبير لأنه يؤمن سوقاً كبيرة وواسعة. لكن مع تعمق التكامل الإقتصادي العالمي وحرية التجارة، يصبح من الاسهل على الكيان الأصغر أن ينهج نهجه الخاص المستقل. فالسوق الأوروبية الواحدة، مثلا، تجعل إنفصال أهل «الباسك» عن أسبانيا اليوم أقل كلفة بكثير مما لو حدث قبل ٢٠ سنة. واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) تعني أن كويبك يمكن أن تنفصل عن كندا وتبقى مندمجة في السوق الأميركية الشمالية.

بل أنه يمكن القول ان الدول الأعضاء في الإتحاد السوفياتي سابقا، ما كانت لتفكر في الإستقلال عن الإتحاد لولا امكانية الإندماج في نظام تجاري عالمي.

وقد يكون بين المفكرين السياسيين من يرى في هذا المنطق نزعة تبسيطية لنشوء الدول، باعتبار ان ذلك يتوقف على عوامل اكثر تعقيدا من مجرد تحليل إقتصادي للكلفة والنفع.

لكن إجتناب الباحثين الإيطاليين الخوض في هذه التعقيدات السياسية المشار اليها في التحفظ المذكور، توصلا في نهجهما التحليلي الى إستنتاجات واضحة ومفاجئة.

والإستنتاج الأهم والأوضح هو أن التطورات الحديثة في العالم، وفي مقدمها التطوران التوأمان او الشقيقان «الديموقراطية» و«العالمية»، سوف تؤدي الى تزايد عدد البلدان في العالم لا الى تناقصها.

فالدول يمكن أن تتجزأ الى أصغر كيانات ممكنة تبعا لتركيبتها السكانية، وتبقى قادرة اقتصادياً لإنتمائها الى السوق العالمي، لأن «العالمية» تحميها من العقوبات الإقتصادية، ولأن الديموقراطية تحميها من الأضطرار الى الإستقلال بقوة السلاح كما حدث في الإنفصال السلمي في تشيكوسلوفاكيا.

إن الصورة العالمية التي ترسمها الدراسة الإقتصادية الجديدة لنشوء الأمم هي التالية:

كيانات كثيرة صغيرة في نظام كبير هو النظام الديموقراطي، ودول منفصلة عديدة في عالم موحد يقوم على التكامل الإقتصادي وحرية التجارة.

---

**روسيا** — بعدما تحسن الروبل وانخفض التضخم

# الإقتصاد يلتقط أنفاسه

بوريس يلتسين يلجم الدب الروسي

■ يقول خبراء اقتصاد غربيون أن روسيا التي تحسن موقف عملتها بالقياس الى سنوات مضت ويتراجع فيها التضخم ببطء يمكن أن توجه اقتصادها الى منعطف جديد هذه السنة اذا تجنب السياسيون اغراءات التبذير.

إلا أن الإقتصاديين ذاتهم، عادوا وأكدوا ان الإقتصاد الروسي الهش سيواجه طلبات الأموال السائلة المعتادة في منتصف السنة من جانب المزارع والشركات.

وفي حالة اقرار قانون جديد لتعويض أصحاب المدخرات عن الأموال التي خسروها في الجولة الأولى من ارتفاع معدل التضخم فمن الممكن أن يقوض ذلك الميزانيات المقترحة ويرفع الأسعار مرة أخرى.

في سنة ١٩٩٢ كانت فرصة حدوث استقرار بعد علاج الصدمة المصاحب لتحرير الأسعار لا تزيد على واحد في المائة، وبحلول سنة ١٩٩٣ ارتفع احتمال حدوث هذا الى عشرة في المائة، والسنة الماضية وصل الـ ٢٠ في المائة تقريبا، وفي [illegible] ربما تكون الفرصة ٥٠ [illegible] ولكن هذا هو الحد الأقصى. [illegible] وانخفض التضخم الشهري الروسي من ١٧,٥ في المائة في بداية السنة الى ثمانية في المائة الشهر الماضي، ويرجح أن يحدث انخفاض اكبر في الأشهر القليلة المقبلة مع تأثر الإقتصاد بسياسات التقييد النقدي.

وقال الكسندر ليفشيتس، كبير مستشاري الرئيس الروسي بوريس يلتسين للشؤون الإقتصادية، مؤخراً «أعتقد أن نسبة تتراوح بين أربعة وخمسة في المائة شهريا في المتوسط نسبة جيدة للإقتصاد هذا العام ومقبولة من كل وجهات النظر».

ويظهر الروبل ايضا علامات على الإستقرار بعد أن تراجع بشكل مطرد لسنوات وارتفع واحدا في المائة تقريبا هذا الأسبوع في الوقت الذي تدافع فيه المتعاملون للحصول على اموال سائلة لشراء أوراق مالية حكومية. وبلغ سعر العملة الروسية ٥٠٨٨ روبلا للدلاور في بورصة موسكو بين البنوك وهو سعر يفوق سعر ٥٫١٣٠ روبل للدولار وكان أدنى سعر للروبل على الإطلاق.

وكان للحديث الذي تردد عن استقرار الإقتصاد أثر بشكل ايجابي على الروبل، ولكن خبراء الإقتصاد يقولون ان مسؤولي الحكومة هم اكثر الناس عداء لأنفسهم وأنهم يرفعون توقعات التضخم عندما يصفون الأهداف التي تم الإتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي بأنها غير واقعية.

وقال خبير إقتصادي: «عندما يقول مسؤولون ان التضخم سيكون اقل من عشرة في المائة هذه السنة تصل رسائل خاطئة الى الناس ولا يعرفون ان السياسات ربماتخفف».

من ناحية أخرى من الممكن أن يؤدي قانون مقترح، يعوض أصحاب المدخرات عن الأموال التي فقدوها في فترات ارتفع فيها التضخم عندما بدأت الإصلاحات، الى تبديد الأمال في الإصلاح الإقتصادي وتقويض الميزانيات المقترحة.

ولكن خبراء اقتصاديين يستبعدون سريان هذا القانون. وقال احدهم «كان اجراء يلقى شعبية ولكن ربما تكون تكلفته ٢٥ في المائة من اجمالي الناتج القومي بالأسعار السائدة الآن».

وأضاف، «ولكن هذه هي روسيا التي تضمر القوانين فيها غير ما تظهره. لن تكون هناك أي نتائ[illegible] مترتبة على ذلك هذه السنة وليس [illegible] ظل هذا البرلمان بكل تاكيد».

### مدير عام جديد لوكالة الإستخبارات المصرفية «كابيتال انتليجنس»

# تصنيف ١٥٠ مصرفاً عربياً في الخليج وحوض البحر المتوسط

أعلنت مؤسسة تصنيف المصارف «كابيتال انتليجنس» عن تعيين مدير عام جديد مسؤول عن مكاتبها في قبرص وهونغ كونغ هو ليونيل ج. مارسلاند - شو الذي باشر عمله في مطلع هذا الشهر حزيران/يونيو ١٩٩٥.

وقبل إنضمامه الى «كابيتال انتليجنس» كان مارسلاند - شو (٤٣ سنة) يعمل مديراً لمكتب شركة «ستاندرد اند بور» للتخمين المالي في لندن حيث كان يدير عمليات الشركة في بريطانيا وإيرلندا وهولندا بين ١٩٨٧ و١٩٩٣.

وكانت «كابيتال انتليجنس» قد تأسست في عام ١٩٨٢ للإفادة من خبرات مؤسسيها في العمل المصرفي والأسواق المالية في الشرق الأوسط لتقديم خدمة إستعلامات فريدة للبنوك والشركات العاملة في المنطقة. لكن هذه الخدمة لم تنطلق إلا في عام ١٩٨٥ بعد فترة من التطوير الداخلي واختبار المنتجات والأسواق.

ومما يجدر ذكره أن مجموعة من المستثمرين قد إنضمت في ذلك الوقت للإسهام في رأسمال الشركة التي تأسست في ناسا و(الباهاماز) وتدير عملياتها من مكاتبها في مدينة ليماسول القبرصية وفي هونغ كونغ. وهي الآن مملوكة من الموظفين الحاليين وموظفين سابقين وجماعة من المستثمرين. غير انه ليس بين المساهمين في الشركة بنوك أو مؤسسات مالية لئلا ينشأ تضارب في المصالح، وبحيث تكون تحليلاتها موضوعية بصورة تامة.

وقد علق الدكتور محمد دياب رئيس مجلس إدارة «كابيتال انتليجنس» على تعيين المدير العام الجديد مارسلاند - شو بقوله: «إن مارسلاند - شو ينضم الينا حاملا معه خبرة طويلة في صناعة تصنيف المصارف، ونحن نشعر بأن خبرته ستساعد على توسيع خدمات الشركة لزبائننا».

وكان مارسلاند - شو قد بدأ عمله في المصارف في عام ١٩٧١ عندما أنضم الى «كاونتي بنك» (الذي كان يومئذ أحد فروع «نات وست»)، وبعد عشر سنوات أصبح مديراً عاماً لبنك أهلي للإستثمار في جزر «كايمان».

وفي عام ١٩٨٤ عاد الى لندن لينضم الى «مانيوفاكتشرز هانوفر فينناس» حيث أصبح مسؤولاً عن جميع عمليات القروض والإيجارات وتمويل المستهلكين.

والمعروف أن المدير العام الجديد لمؤسسة «كابيتال انتليجنس» قد أسهم في كتابة ثلاثة من الكتب المختصة بالتدقيق العالمي، وهو أحد المتحدثين في مؤتمرات كثيرة ويحاضر في دورات للتدقيق.

ويقول الدكتور دياب ان مجال التصنيف ينمو بسرعة مع انبعاث اسواق جديدة، وأن «كابيتال انتليجنس» ستستمر في مساعدة المؤسسات المالية كي تأخذ مكانتها في مراكز المال والمصارف العالمية.

وتقوم المؤسسة الآن بمتابعة أعمال ٥٥٠ مصرفاً في الشرق الأوسط والأقصى وشمال افريقيا، وبتصنيف أكثر من ٣٠٠ مؤسسة. وكانت في بداية هذا العام عام ١٩٨٥ تغطي ٦٠ مصرفاً فقط في ثمانية بلدان في الشرق الأوسط لا غير. لكن عملها ما لبث ان توسع بسرعة بحيث شمل ١٦٧ مصرفاً عربياً في الخليج وحوض المتوسط موزعة على ١٤ قطراً.

وتشتمل عملية التصنيف التي تقوم بها الشركة على تقارير مفصلة توضع في خدمة الزبائن المشتركين بشكل نسخ مطبوعة أو بشكل اسطوانات «سي-دي-روم». كما أنها تقدم تقارير مصرفية شاملة تتناول الهياكل التنظيمية والقانونية وطرق المحاسبة والمسح العمومي للقطاعات المصرفية في ٢٧ بلداً.

ويتألف الجهاز العامل في المؤسسة من ٣٠ محللا يتكلمون اكثر من ١٢ لغة مختلفة مما يدل على الإنتماءات الثقافية المتنوعة لزبائنها وقاعدتها التصنيفية ويؤكد اهتمامها بالأسواق المحلية وتعميق جذورها فيها كي تستطيع أن تقدم خدمات أفضل في مجال فهم المخاطر في الأسواق الناشئة.

وفي هذه السنة دخلت «كابيتال انتليجنس» الى سوق المملكة المغربية وزادت من نطاق عملياتها في آسيا، وخصوصاً في ماكاو وتايوان وكوريا. وبالإضافة الى الخدمة التي تقدمها الى زبائنها في أكثر من ٤٠ بلداً في مجال التصنيف والتقويم، تقوم المؤسسة بتدريب المصرفيين، وخاصة العاملين في المراسلة مع البنوك الأخرى، والمحللين في وكالات التصنيف في البلدان الناشئة الجديدة، والمشرفين على تصنيف التسليف المصرفي.

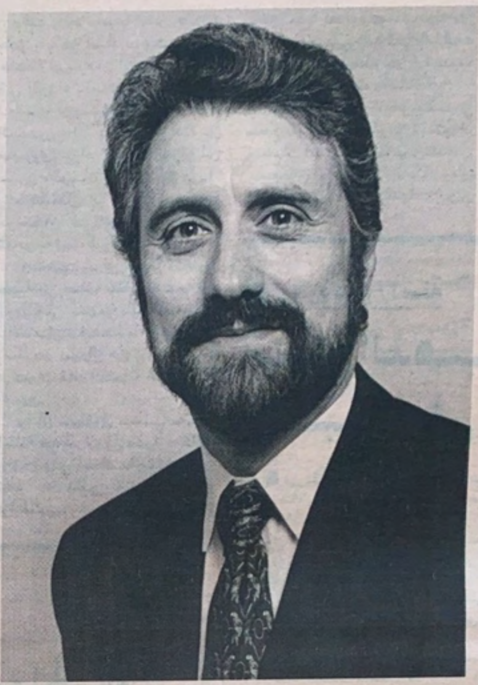

ليونيل ج. مارسلاند - شو: مدير عام «كابيتال انتليجنس».

**درجات التصنيف المصرفي للمدى الطويل في «كابيتال انتليجنس»**

| | |
|---|---|
| AAA | في حالة مالية قوية جداً ويسير في الإتجاه الصحيح. |
| AA | ليس قوياً كما في التصنيف الأول، لكن هذا البنك من المستبعد أن يعاني من مشكلات الوفاء بالإلتزامات في المدى الطويل. |
| A | بنك قوي لا يدعو الى القلق. واي ضعف في أحواله المالية او اتجاهه يعوض عنه باعتبارات غير مالية. |
| BBB | بنك سليم بصورة إجمالية. واي ضعف في النواحي المالية او غيرها يمكن أن يعالج بسرعة. |
| BB | يعاني من ضعف في ناحية او ناحيتين مهمتين في تركيبته المالية مما قد يعرضه الى مشكلات في المدى المتوسط. العوامل الداعمة الأخرى ربما لا تكون كافية لاجتناب نوع من الدعم الخارجي المؤقت لمواجهة اي نكسة قد تحدث. |
| B | هناك ضعف جوهري إما في الوضع المالي للبنك او في توجهاته. ومن المستبعد ان تؤدي عوامل أخرى الى تقديم دعم قوي في حال تدهور مفاجيء. |
| CCC | حالة ضعف تتمثل إما في متاعب حالية او في القدرة المحدودة على مواجهة الصعاب. غير انه يبقى صالحا للعمل المصرفي وعلى الدائنين أن ياخذوا في الإعتبار نوعية علاقتهم مع البنك. |
| DDD | دون المستوى المقبول عادة وقد يكون في حالة ميئوس منها. |

**درجات التصنيف المصرفي للمدى القصير**

| | |
|---|---|
| 1 - A | قدرة لا غبار عليها للدفع في المواعيد، ومن المستبعد أن تتاثر بصعوبات طارئة أو غير متوقعة. |
| 2 - A | قدرة كبيرة جداً للدفع في المواعيد، لكنه قد يتاثر قليلاً بالصعوبات الطارئة. |
| 3 - A | قدرة كبيرة للدفع في المواعيد، وقد يتاثر بالصعوبات الطارئة. |
| B | قدرة كافية للدفع في المواعيد، ويمكن أن يتاثر على نحو خطير بالصعوبات الطارئة. |
| C | قدرة غير كافية للدفع في المواعيد اذا واجهته مصاعب طارئة في المدى القصير. |
| D | قد يكون في حالة ميئوس منها ومن الممكن أن يتخلف عن الدفع إذا لم يتلق دعماً خارجياً على الفور. |

### في أول خطوة من نوعها بين المصارف اللبنانية

# بنك «بيبلوس» يزيد رأسماله ببيع أسهم شركته القابضة

إتخذ بنك «بيبلوس» اللبناني خطوة رائدة لزيادة رأسماله بمبلغ ٢٢,٨ مليون دولار عن طريق بيع ١٤ في المائة من أسهم البنك المملوكة من الشركة القابضة للإستثمارات التي تملك ٦٥ في المائة من الأسهم بمبلغ ١١,٦ مليون دولار، وبزيادة اكتتاب المساهمين القدامى والجدد بمبلغ ١١,٢ مليون دولار.

وبذلك تحتفظ الشركة القابضة التي تسيطر عليها عائلة باسيل بما نسبته ٥١ في المائة من أسهم البنك. وسوف تقوم بالعملية شركة «ليبانون انفست» التي ستوجه الإكتتاب الى مستثمرين دوليين ومحليين، وهذا أول اكتتاب من نوعه يطرحه مصرف لبناني من خلال مؤسسة مالية.

ويقول كريم السقا الذي يعمل لدى «ليبانون انفست»، ان هذا سيكون انموذجا يحتذى للقطاع المصرفي الذي يعاني من قلة رؤوس الأموال. وإن «هناك حاجة أكيدة لزيادة المصارف اللبنانية رؤوس أموالها إن كانت تريد البقاء في هذا العمل ومواصلة تحقيق أرباح وهذه العملية هي الأولى من نوعها».

كما ان هذا الإصدار هو الأول لمؤسسة «ليبانون انفست» التي أسست في العام الماضي كاكبر مؤسسة استثمارية في بيروت برأسمال ٢٦,٢٥ مليون دولار تم جمعه أساساً في الخليج ولكن يشمل أيضا مساهمين من مؤسسات اميركية وبريطانية وأوروبية.

ويحتل بيبلوس المركز التاسع بين مصارف لبنان الإثنين والثمانين وتبلغ قيمة أرصدته ٧٤٦ مليون دولار. وهو يحقق اسرع نمو بين اكبر ١٢ مصرفا في لبنان. فقد تجاوز نمو الموجودات كثيرا المتوسط السائد في القطاع المصرفي خلال العامين الماضيين.

وقد زاد اجمالي الموجودات في اعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ بنسب ١٢١ و٥٧ و٦٧ في المائة على التوالي مقارنة مع المتوسط الذي ساد في القطاع وكان ١٢١ و٣٠ و٣٠ في المائة على التوالي.

وقال السقا، إن بنك بيبلوس من بين اكثر البنوك ذات الأساليب المبتكرة في لبنان حيث كان اول من أعلن عن خدماته وأول من طبق شهادات الإيداع وقروض الإسكان وقروض الإستهلاك الشخصي.

واضاف ان مؤسسته كمدير للإصدار قبلت مؤسسات «باريبا كابيتال ماركت» و«نومورا انترناشيونال» و«كابيتال تراست» كوكلاء للإصدار.

وقال بسام يمين من قسم تمويل الشركات في المؤسسة، إن الإصدار تطور جديد بالنسبة الى المصارف المملوكة لعائلات في لبنان التي نادراً ما تبيع أسهما لجهات خارجية.

وأضاف، «كانت البنوك في العادة تطرح أسهما بصورة خاصة من دون اجراء اي تقويم فيما عدا الداخلي ومن دون بذل الجهد الكافي. الشيء الفريد في هذه العملية هي انها تتم بشكل محترف ومع تدقيق بالغ وفق المعايير الدولية». وأشار يمين الى ان هدف بيبلوس في زيادة رأسماله هو دعم النمو القوي للبنك بما يمكنه من المشاركة في مشروعات الإعمار بلبنان وجذب مستثمرين يساهمون بأعمالهم.

وقال أيضا، إن البنك سيطلب ادراجه في سوق الأسهم ببيروت عندما يقرر البرلمان مشروع قانون سيسمح للمصارف بإدراج ٢٠ في المائة من أسهمها عندما تفتح السوق. ومن المقرر اعادة فتح السوق في وقت لاحق من هذا العام بعد اغلاقها ١١ سنة.

### بعد خسائر بلغت ٥,٥٠٢ مليون ريال

# «الجزيرة» السعودي يقلص خسائره الفصلية

أظهرت قائمة المركز المالي غير المدققة لـ «بنك الجزيرة»، وهو شركة مساهمة سعودية تقليص المصرف بعد التغييرات الجذرية التي طرأت عليه، خسائره بلغت خلال الأشهر الثلاثة الماضية ٥,٥٠٢ مليون ريال سعودي (١,٤٦٧ مليون دولار) مقارنة بـ ٦,١٩٤ مليون ريال (١,٦٥ مليون دولار) في الفترة نفسها من السنة الماضية.

وأشارت القوائم الى انخفاض العجز المتراكم في المصرف من ٤٨٥ ألف ريال السنة الماضية (١٢٩ ألف دولار) الى ٩٨,٥٧٢ ألف ريال (نحو ٢٨ ألف دولار) بعد زيادة رأس المال التي تمت آخر السنة الماضية من ٤٠٠ مليون ريال (١٠٦,٦ مليون دولار) الى ٦٠٠ مليون ريال (١٦٠ مليون دولار).

ويعد «الجزيرة» اول مصرف سعودي اشترطت عليه مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) وجود ضامن لزيادة رأس ماله حرصاً على مصلحة المصرف، خصوصاً أن عملية زيادة رأس المال الأولى التي جرت سنة ١٩٩٢ من ١٠٠ مليون (٢٦,٦ مليون دولار) الى ٤٠٠ مليون (١٠٦,٦ مليون دولار) صادفتها عقبات أسهمت في تعطيل العملية بعض الوقت، إضافة الى أسباب أخرى.

من جهة أخرى جاءت زيادة رأس المال الثانية في وقت لم يمضِ فيها على الزيادة الأولى سنتان وكانت من ٤٠٠ مليون ريال (١٠٦,٦ مليون دولار) الى ٦٠٠ مليون (١٦٠ مليون دولار).

وبناء على ذلك حصدت مجموعة الراشد (الضامن لعملية الإكتتاب بالإتفاق مع الجهات المصرفية السعودية) على الجزء الأكبر من صفقة الزيادة بما يوازي ١٧٨٤٣١٠ أسهم في مقابل ٢١٥٦٩٠ سهماً للمساهمين.

وكان المصرف أكمل عملية إعادة هيكلته الإدارية واستقطب العديد من الكفاءات والخبرات المصرفية المتميزة التي تسهم حاليا في تحديث الأنظمة وإرساء ضوابط الرقابة على العمليات.

وقد أحجم البنك الأهلي الباكستاني (الشريك الأجنبي في المصرف) عن زيادة رأس مال المصرف، الأمر الذي أسهم في انخفاض مساهمته في المصرف من ٨,٧٥ في المائة الى ٥,٨٣ في المائة في مقابل ٩٤,١٧ في المائة للسعوديين حالياً.

وذكرت مصادر مصرفية ان البنك الأهلي الباكستاني كان بصدد الإشتراك في زيادة رأس المال الثاني «لكن ظروفاً لم يعلنها حالت دون ذلك».

ورفض عبد العزيز عبد القادر، رئيس مجلس إدارة «الجزيرة»، لما سئل عن تحديد الفترة التي يحتاجها المصرف لتجاوز خسائره وأوضاعه في اتجاه الربحية، واكتفى بالقول: «نبذل في الإدارة الجديدة للمصرف والعاملين أقصى جهودنا لتجاوز الأوضاع الحالية والوصول الى تحقيق الأرباح في أقصر وقت ممكن».

وعن سداد الضامن (مجموعة الراشد) الأقساط المترتبة عليه بموجب الإتفاق مع وزارتي المال والتجارة قال عبد القادر: «قام الضامن حتى الآن بسداد ١٧٨ مليون ريال تمثل القسطين المترتبة عليه بموجب الإتفاق قيمة كل قسط ٨٩ مليون ريال».

وفي ذلك ما يشير الى ان الضامن سدد القسط الثاني والأخير من الرصيد المتبقي قبل موعده المقرر في حزيران/يونيو الحالي.

وأضاف رئيس مجلس إدارة المصرف «أن المصرف بعد اقفال فروعه المنتشرة يملك فرعين في مدينة جدة يقدمان خدمات مصرفية في صورة خاصة لعملاء المصرف». وأوضح أن المصرف بصدد إصدار بطاقات إئتمان لعملائه وبطاقات صرف الي وبعض المحافظ المالية للأسهم المحلية والدولية.

### في وقت يستمر سعي واشنطن لفرض الحظر عليها

# طهران تعرض عضلاتها النفطية وتزيد إنتاجها

■ علّل نصرة الله اسبياري، العضو المنتدب في «شركة النفط الوطنية الإيرانية»، هدف طلب وزارة النفط الإيرانية، من شركات انتاج النفط زيادة انتاج النفط الخام بمقدار ٥٠٠ ألف برميل في اليوم الى ٤,١ مليون برميل، بأنه «لإظهار امكانياتنا وطاقة البلاد».

وقال اسبياري إن المعدل المرتفع للإنتاج تحقق في ١٢ ايار/ مايو الماضي واستمر حتى التاسع عشر منه.

ويقول محللون نفطيون ان إيران انتجت بقدر حصتها في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبيك» وهي ٣,٦ مليون برميل يوميا في نيسان/ ابريل الماضي.

وقال أحد مسؤولي شركة النفط الوطنية الإيرانية إن قرار رفع الإنتاج خلال هذه الفترة جاء نتيجة لزيادة الطلب على النفط الإيراني في السوق الدولية.

ويعتقد مراقبو الصناعة أن هذه الخطوة ترمي الى إبلاغ «أوبيك»، ومحللي شؤون الطاقة ان طهران قادرة على الإنتاج بمعدل أعلى من حصتها الحالية في المنظمة.

وتقول مصادر مستقلة، ولكن غير رسمية، إن الإنتاج الإيراني يتقلب عادة على أساس اسبوعي وشهري، وإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يمكنها انتاج اكثر من ٣,٨ مليون برميل في اليوم على اساس معدل مستديم.

وكان وزير النفط الإيراني غلام رضا اغا زادة قال في وقت سابق من هذه السنة، إن إيران لديها طاقة إنتاجية تبلغ ٤,٢ مليون برميل في اليوم.

وقال اسبياري ان الإنتاج من الحقول البرية لإيران سيزاد الى ٣,٦ مليون برميل يوميا وإن الحقول البحرية سوف تقدم كمية إضافية ٤٥٠ ألف برميل يومياً.

وتقوم شركة الحقول البرية التابعة للشركة الوطنية بتشغيل حقولها في العادة بمعدل انتاج ٣,١٥ مليون برميل يوميا من اجل الإلتزام بالحصة الإجمالية لمنظمة «أوبيك».

ومن المرجح ان تأتي الزيادة في انتاج الحقول البرية من رفع الإنتاج في حقل كارانج حيث تقوم الشركة البرية بتجهيز الحقل بعد إتمام مشروع لاعادة حقنه بالغاز لزيادة تدفق النفط منه.

وقال مسؤولو الشركة الوطنية إن انتاج «كارانج» يبلغ الأن ٢٨٠ ألف برميل يوميا في اعقاب حقن ٤٦٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً.

يمكن تحقيق زيادة أخرى في الإنتاج البري من حقول النفط حول الأحواز التي يبلغ نصيبها ٩٠ في المائة من مجمل انتاج البلاد النفطي لكن مسؤولي الشركة الوطنية لم يمكنهم تقديم تفاصيل في هذا الشأن.

على صعيد أخر، هددت طهران بقطع إمدادات الكهرباء عن منطقة أذربيجان اذا فشلت باكو في الوفاء بديونها المستحقة لطهران. ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن مسؤول إيراني قوله «إيران لن تكون ملزمة بتقديم الكهرباء لناخيتشيفان اذا فشلت جمهورية اذربيجان في الوفاء بالتزاماتها القانونية تجاه ايران».

وغضبت إيران عندما خسرت حصة في صفقة نفطية ضخمة في أذربيجان متهمة سلطات باكو بالإذعان لضغوط اميركية لإستبعاد طهران من المشروع بعد ان ذهبت تلك الحصة الى شركة اكسون.

وقال مسؤول محلي بهيئة الطاقة في إيران إن طهران كانت وافقت على امداد ناخيتشيفان بنحو ٢٠٠ مليون كيلووات/ساعة من الكهرباء سنويا على ان تدفع باكو ثمنها نقداً. وأضاف قوله «إن باكو فشلت في دفع ثمن إمدادات الكهرباء لكن العقد جرى تجديده لثلاث مرات لأسباب إنسانية».

وفشل اتفاق لاحق يقضي بدفع الديون عن طريق استيراد معدات لتوليد الكهرباء من أذربيجان في تسوية المسألة. وقال المسؤول الإيراني «إكتشفت إيران ان الأسعار التي تطلبها اذربيجان للمعدات تعادل اضعاف الأسعار في الأسواق الدولية».

وأضاف المسؤول قوله، إن إستمرار صادرات الكهرباء الى منطقة ناخيتشيفان المتمتعة بحكم ذاتي في أذربيجان يزيد ديون باكو المستحقة لطهران بمقدار مليون دولار شهرياً.

### لأول مرة منذ ٢٠ سنة

# إنتاج الذهب إنخفض بنسبة ٠,٦ في المائة

■ في تقرير لشركة «غولد فيلدز مينرال سيرفيسز المحدودة»، عن الذهب لسنة ١٩٩٥، جاء أن الإنتاج العالمي لمناجم الذهب انخفض بنسبة ٠,٦ في المائة سنة ١٩٩٤، وهو اول انخفاض منذ نحو ٢٠ سنة.

لكن التقرير عاد وذكر أنه على الرغم من هذا التغير المهم فإن سعر الذهب في سنة ١٩٩٥ ربما تمليه الى حد كبير التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأثارها على اتجاهات المستثمرين.

وقال التقرير إن السؤال الرئيسي لبقية سنة ١٩٩٥ ربما يكون «هل سينتعش الدولار... وما هي الأثار التي ستكون عندئذ على مواقف صناديق الإستثمار من الذهب؟».

وأضاف التقرير قوله إن إنتاج الذهب انخفض لأول مرة منذ سنة ١٩٧٥ الى ٢٢٩٦ طناً السنة الماضية من ٢٣٠٩ أطنان في عام ١٩٩٣ . ويبلغ اجمالي المعرض بما في ذلك إعادة تدوير الذهب المستعمل والسحب من الإستثمارات ٣٣١٩ طناً مقابل ٣٥٦٣ طناً سنة ١٩٩٣ .

وقال التقرير: إن انخفاض الإنتاج من جنوب افريقيا وهي منتج رئيسي كان السبب الرئيسي في تناقص المعروض من انتاج المناجم. وانخفض انتاج جنوب افريقيا الى أدنى مستوى له منذ سنة ١٩٥٨ حيث بلغ ٥٨٣,٩ طن من ٦١٩,٥ طن وسط اضطرابات عمالية.

وانخفض انتاج كندا الى ١٤٦,١ طن من ١٥٣,٣ طن وذلك للسنة الثالثة على التوالي.

وسجلت الولايات المتحدة اول هبوط في ١٥ سنة حيث انخفض انتاجها الى ٣٣١ طناً من ٣٣٢,١ طن.

وكانت كندا اكبر البائعين حيث بلغ حجم مبيعاتها ٦٧ طناً.

على صعيد أخر، احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول العربية التي تستهلك الذهب، وبلغت نسبة استهلاكها ١٠ في المائة بحجم يعادل ٣٣,٥ طن، بينما بلغ معدل الإستهلاك العربي ٤٣٨ طناً.

فقد بلغ متوسط إنفاق الفرد في الإمارات على شراء الذهب سنوياً يصل الى ١٦٣٧ دولاراً. وهو من أعلى المعدلات في العالم، تليها سنغافورة بمعدل ١١٢٥ دولاراً.

وأوضحت دراسة صدرت عن «مجلس الذهب العالمي» أن نسبة ٧٥ في المائة من الأجانب في الإمارات يشترون سنوياً قطعة واحدة على الأقل من الذهب بينما تصل تلك النسبة في سنغافورة الى ٥٦ في المائة.

وقدرت حجم الراغبين في شراء الذهب من المواطنين والمقيمين في الإمارات بنسبة ٨٢ في المائة ويتداول هؤلاء ٣,٣ مليون قطعة ذهب سنوياً.

وتنقسم قائمة المشتريات الى ٦٥ في المائة من النساء و١٨ من الرجال. وكان مجلس الذهب العالمي قام بطرح ٢٠٠ كيلوغرام تشمل ١٥٠ موديلا جديدا من الذهب عيار ٢٤ قيراطاً يتم طرحها في أسواق منطقة الشرق الأوسط لأول مرة.

# تركيا ترفض مقاطعة إيران وتشتري منها غازاً ونفطاً

■ يبدو أن واشنطن قد غضت الطرف عن الإتفاق التركي - الإيراني الأخير، الذي بموجبه ستبيع طهران ملياري متر مكعب من الغاز الطبيعي لتركيا سنويا إعتبارا من سنة ١٩٩٨ . وبموجب الإتفاق سترتفع هذه الكمية الى ١٠ مليارات مترمكعب سنوياً إعتبارا من سنة ٢٠٠٢.

وقد تم هذا الإتفاق على الرغم من دعوة واشنطن الى مقاطعة إيران تجارياً، بدعوى احباط مشروعها النووي الذي تزعم واشنطن بأن إيران ماضية في تنفيذه.

وقد أعربت أنقرة منذ البدء، أنها لن تشارك واشنطن في الدعوة الى «المقاطعة». وكان مسؤول كبير في وزارة الخارجية التركية صرح بشكل جازم ورسمي بأن تركيا لن تنضم الى الحظر ولا تعتقد أن واشنطن تنتظر منها أن تنضم اليه.

والتفاصيل الفنية للإتفاق تقضي بأن يتم نقل الغاز من إيران الى تركيا عبر خط أنابيب سيتم إقامته.

وتشتري تركيا الغاز الطبيعي المسال من الجزائر بكمية تعادل ملياري متر مكعب سنوياً. وتجري أيضا محادثات مع قطر لشراء ملياري متر مكعب أخرى من الغاز الطبيعي المسال سنوياً. وفي وقت لاحق اكد غلام رضا أغازادة أن إيران ستبيع تركيا اربعة ملايين طن من النفط الخام هذا العام. وأضاف، «يمكن أن تزيد هذه الكمية الى خمسة ملايين طن».

وفي عام ١٩٩٤ كانت إيران ثاني اكبر مورد للنفط لتركيا بعد المملكة العربية السعودية.

ويقول مسؤولون في قطاع الطاقة، إن النفط شكل الجانب الأكبر من واردات تركيا من إيران عام ١٩٩٤ حيث بلغ قيمته حوالى ٦٥٠ مليون دولار من إجمالي ٧٠٠ مليون دولار.

### إقتراح هندي تدرسه الإمارات

# تأسيس شركتين مختلطتين لإنتاج الألومنيوم الخام

■ إقترح المسؤولون في «شركة الألمنيوم الوطنية» أكبر شركة هندية ناشطة في مجال إنتاج الالمنيوم على المسؤولين في وزارة النفط والموارد المعدنية في الإمارات انشاء شركتين مختلطتين على ان تنشط احدى الشركتين في مجال استخراج مادة «بوكسايت» (الألومنيوم الخام) من باطن الأرض وتكرير الألومينا (أوكسيد الألومنيوم) في الهند وان تنشط الأخرى في مجال الصهر في الإمارات نفسها.

ويقول جي. اس. باندا، مدير الشركة الهندية: إن شركته اكتشفت كمية من البوكسايت في منطقة «جارللا» في ولاية «اندرابراديش» الهندية يصل مقدارها الى ٢٦٣ مليون طن بوسع الشركة المختلطة المقترحة إستغلالها.

وفي تقدير الشركة الهندية ان كلفة استخراج الخام من باطن الأرض وانشاء التسهيلات المناسبة في مرفأ «فيشاخابتنام» ستكون ٣٢٠ مليون دولار.

ويتطلب انشاء معمل تكرير للألومينا، طاقته مليون طن، استثمار ٨٠٠ مليون دولار. وتفكر الشركة في انشاء مصهر طاقته ٥٠٠ ألف طن في الإمارات نفسها حيث تقل كلفة توليد الطاقة الكهربائية من الغاز في صورة كبيرة عما هي في الهند. إلا أن كلفة إنشاء المصهر الذي سيستخدم الألومينا التي تنتجها الهند لم تحدد بعد.

من جهة ثانية، سعت الشركة الهندية، التي تزيد طاقتها على الصهر في مصهر انغول في منطقة اوريسا من ٢١٨ الى ٢٣٠ ألف طن عن طريق التخلص مما لديها من «مراكز اختناق»، الى الحصول على موافقة الحكومة الهندية الفيديرالية على زيادة طاقتها الإنتاجية الى ٣٤٥ ألف طن.

ويقول تاموتيا، رئيس مجلس ادارة الشركة الهندية: «يجب أن تدعم توسيع الطاقة الصهرية بمقدار ١١٥ ألف طن تسهيلات إضافية لتوليد طاقة كهربائية إضافية مقدارها ٢٤٠ ميغاواطاً. وستصل الإستثمارات الإجمالية في المشروع الى ١٩,٤٢ مليار روبية (٦١٦,٥ مليون دولار)».

كذلك اقترحت الشركة الهندية التي ضربت ارباحها الصافية رقماً قياسياً في العام المنتهي في ٣١ آذار/ مارس الماضي إذ وصلت الى ثلاثة مليارات روبية، توسيع معمل تكرير الألومينا الموجود في منطقة دامنجودي في اوريسا لكي تزيد طاقته الإنتاجية السنوية من ٨٠٠ ألف الى ١,٣٥ مليون طن، مما يتطلب ١٠,٥٦ مليار دولار من الإستثمارات. لكن الشركة صرفت النظر عن هذا المشروع في الوقت الحاضر لتركز على الإستثمار في معمل تكرير للألومينا يتوجه نحو التصدير وتصل طاقته الى مليون طن.

وفي إعتقاد تاموتيا «إن الحكومة الهندية ستسمح لنا بالمضي في تنفيذ مشروع التوسع نظراً الى النمو القوي في الطلب الداخلي على الألومنيوم، يضاف الى هذا اننا في موقع يسمح لنا بترتيب تمويل توسيع الطاقة الإنتاية الخاصة بكل من المصهر ومعمل التكرير».

### من يجمع المال للدولة العبرية في الولايات المتحدة الأميركية؟

# بدأت «هبات» فأصبحت إستثمارات بمليارات الدولارات

■ لا تعتمد إسرائيل على حصتها من المساعدات الأجنبية الأميركية والبالغة ٣ مليارات دولار، وإنما جل إعتمادها هو على ما تجمعه المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة التي تبلغ في بعض الأحيان نحو ١٢ مليار دولار.

فما هي نشاطات المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة لجمع الأموال إلى إسرائيل التي بدأت بالمتاجرة «بالهولوكوست»؟

### توجيه الموارد المالية

يقوم اليهود في الولايات المتحدة الأميركية بجمع الأموال الى إسرائيل بطريقتين:

● الأولى: الهبات التي تأتي بالدرجة الأولى من حملات إتحاد النداء اليهودي.

● الثانية: الأموال المستثمرة تدفع بفائدة مخفضة خلال خمسة عشر عاما والتي تجمع أكثرها منظمة السندات الإسرائيلية. ويصب بعض هذا المال، وخصوصا ما يأتي من بيع السندات، مباشرة في ميزانية إسرائيل للتنمية.

وتعتمد إسائيل كثيرا على مثل هذه الجباية للمال بوصفها مصدراً لحقن الإقتصاد الإسرائيلي بالمال، وخصوصاً في فترات الأزمات.

وتكمن أهمية الأموال التي *تجمعها المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة في انها:*

١ ـ تحفظ مركزية إسرائيل في حملة الجباية، وتبقي على القضايا المتصلة بها في رأس قائمة الأعمال.

٢ ـ تبعد قضايا النقاش بشأن إسرائيل عن إنتقاد بعض السياسات الإسرائيلية، وتوجه النقاش الى المشاغل الإسرائيلية الإنسانية والثقافية والتعليمية.

٣ ـ تولد صورة إيجابية وصحيحة، من الناحية الأدبية، لإسرائيل في نظر اليهود وغير اليهود معاً. وتشتمل شبكة الجباية على فئتين من المنظمات:

فئة تجمع المال من المساهمات المعفاة من الضرائب، وتضم: «النداء اليهودي»، و«النداء الإسرائيلي»، و«لجنة التوزيع المشترك»، و«الصندوق القومي اليهودي» في الولايات المتحدة و«صندوق وقفية فلسطين» و«صندوق وقفية إسرائيل الجديد»، الذي أسس حديثاً.

وإضافة الى هذه المنظمات الكبرى، هناك عشرات المجموعات التي تجبي المال مباشرة لمؤسسات إسرائيلية محددة مثل الجامعات والمستشفيات والمتاحف. وأما الفئة الثانية فتجتذب الإستثمارات المالية الى الدولة العبرية، وتضع الأموال في تصرف الحكومة الإسرائيلية كي تقترضها بشروط ملائمة. والمنظمات الكبرى في هذه الفئة هي: «منظمة سندات دولة إسرائيل» و«الشركة الإقتصادية الإسرائيلية (الفلسطينية)»، و«الشركة الأميركية الفلسطينية (الإسرائيلية)».

والأموال التي تستثمرها هذه المنظمات خاضعة للضريبة بموجب القانون الأميركي.

### «النداء اليهودي المتحد»

كان «النداء اليهودي»، منذ تأسيسه سنة ١٩٣٩، ولا يزال المنظمة اليهودية الأميركية الرئيسية في الولايات المتحدة لجباية المال إلى إسرائيل.

وبما أن ٨٠ في المائة من دخلها السنوي يحوّل الى إسرائيل، فمن الجلي أن تأييد الحياة اليهودية في إسرائيل يحتل المكان الأول في جدول أعمالها.

ومنذ البداية، كانت حملتها لجباية المال تستند الى الطائفة اليهودية، كما كانت اتحاداتها هي التي تقوم فعلا بجمع المال، ومنظمتها القومية هي التي تطرح القضايا المتصلة بإسرائيل.

وقد تلقت منظمة النداء اليهودي ٦٠ في المائة تقريباً من مجموع الأموال التي تبرعت بها الطائفة اليهودية في الحملة النظامية منذ الحرب العالمية الثانية:

تلقت ٤٧٪ من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٤، و٧٢٪ من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٤٨، و٥٥٪ من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٦٦، و٦٧٪ من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٨ .

وعندما يتحدد ويتقرر نصيب «النداء اليهودي»، يقوم هذا بتسليم ٨٠٪ منه الى النداء الإسرائيلي، الذي يقوم بدوره بتسليمه إلى «الوكالة اليهودية» التي تخصصه لإسرائيل.

### «النداء الإسرائيلي المتحد»

في سنة ١٩٢١، أسس حاييم وايزمن، الذي كان عندئذ، رئيساً للمنظمة الصهيونية، «الكيرين هايسود» (مؤسسة الصندوق [الفلسطيني) في الولايات المتحدة من أجل جمع المال من اليهود الأميركيين لدعم البرنامج الصهيوني في فلسطين.

إضافة الى الأموال التي يتلقاها «النداء الإسرائيلي» سنوياً من «النداء اليهودي» فقد تلقى منذ سنة ١٩٧١ دعماً من حكومة الولايات المتحدة.. فبين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٦، زوّدت واشنطن النداء اليهودي بنحو ١٢١ مليون دولار من أجل «إعادة إستيطان المهاجرين السوفيات في إسرائيل». وفي سنة ١٩٨٠ بلغت مساعدة حكومة الولايات المتحدة للنداء الإسرائيلي ٢٠,٢ مليون دولار، وفي سنة ١٩٨١ نحو ٢٨ مليون دولار، أو نحو ١٠ في المائة من مجمل دخل النداء الإسرائيلي في السنة.

### «لجنة التوزيع المشترك»

تأسست «لجنة التوزيع المشترك» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ في أعقاب إندلاع الحرب العالمية الأولى، وذلك من أجل غوث منكوبي الحرب اليهود.

وهي تعمل الآن تحت شعار ان «اليهود المحتاجين يجب مساعدتهم، ويستوجب مساعداتهم على العيش كيهود». وبحسب بيان أغراض لجنة التوزيع المشترك، فإنها «تنظم وتموّل برامج الإغاثة والعون وإعادة التأهيل لجميع اليهود المعرضين الى الخطر والمحتاجين فيما وراء البحار، وتدير برامج متنوعة جداً في حقل الصحة والإنعاش وإعادة التأهيل والتربية ومساعدة المؤسسة الثقافية والدينية، وهي برامج يستفيد منها ٣٠٠,٠٠٠ يهودي في ٣٠ بلداً في الخارج. ومن مناطق عملها الرئيسية: إسرائيل، وشمال إفريقيا، وأوروبا.

وفي ميزانية سنة ١٩٨٢ تلقت البرامج التي مركزها إسرائيل أضخم حصة، أي ٣٢ في المائة تقريباً.

### «الصندوق القومي اليهودي»

في سنة ١٩٠١، وفي أعقاب انتهاء المؤتمر الصهيوني الخامس، أنشيء «الصندوق القومي اليهودي» كـ «وديعة للشعب اليهودي لا يمكن إستعمالها إلا لشراء الأراضي في فلسطين وسوريا». وسرعان ما أصبح الصندوق القومي الذراع الوحيدة لجباية الأموال من أجل شراء الأراضي في فلسطين.

وفي محاولة لتوضيح العلاقة بين الصندوق القومي ودولة إسرائيل، عُقد إتفاق سنة ١٩٦٠ بينه وبين الحكومة الإسرائيلية ينص على أن الصندوق «سوف يواصل أعماله كوكالة مستقلة تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية بين ظهراني اليهود في إسرائيل وبلاد الشتات، لجباية الأموال بهدف إستعادة الأراضي ـ والقيام بنشاطات إعلامية وتربوية صهيونية وإسرائيلية».

أما اليوم، فإن «الصندوق القومي» في الولايات المتحدة، هو ذراع الصندوق القومي في إسرائيل المولجة بجباية الأموال الإقليمية.

### صندوق وقفية فلسطين.

### صندوق وقفية إسرائيل

في سنة ١٩٢٢، تأسس صندوق وقفية فلسطين في الولايات المتحدة، وبعد قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨، تم تحويل الإسم الى «صندوق وقفية إسرائيل». وهدف هذا الصندوق هو تمويل المؤسسات الإسرائيلية من خلال مساعدة المتبرعين الأميركيين في الحصول على إعفاء من الضرائب. وفي وسع المحسنين الراغبين في التبرع له ان يوصوا بأن يصرف تبرعهم على مؤسسة أو غرض معين، وهو يقبل الهبات الصغيرة ـ أي خمسة وعشرون دولاراً كحد أدنى ـ أو الكبيرة، أو التركات.

وكانت بعض المؤسسات التي دعمها الصندوق في العام ١٩٨٢ هي الآتية:

الجامعة العبرية في القدس (٣٤٥,٦٦٤ دولاراً)، وبرنامج منح طلاب المدارس الثانوية (٢٥٢,٦٨٤ دولاراً) ورابطة إنعاش الجنود (٢٨٣,٣٥٧ دولاراً) ورابطة الأميركيين والكنديين في إسرائيل (٤٧,٤٥٠ دولاراً).

وقد أقر الصندوق مبالغ خاصة تبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار وما فوق، تنفق الفائدة منها و/أو رأس المال على مؤسسات معينة.

### «منظمة سندات دولة إسرائيل»

في أيار/مايو ١٩٥١، انشئت «منظمة سندات دولة إسرائيل» وهي تعرض سندات إسرائيل على المستثمرين اليهود المحتملين بوصفها «أقوى وأقصر وسيلة للإرتباط بإسرائيل وسكانها ومستقبلها»، وتعرض على المتعهدين الأميركيين من غير اليهود بوصفها تساعد «في توسيع مشتريات إسرائيل من المعدات والتجهيزات والمواد الخام وغيرها مما تنتجه الولايات المتحدة، وبالتالي في تامين الأعمال وفرص المبادلة التجارية للأميركيين» في حين أنها تدعم النمو الإقتصادي لإسرائيل.

وإن عددا من الأساليب التي تعتمدها منظمة سندات إسرائيل في بيع سنداتها يُشبه تلك التي تعتمدها منظمات أخرى لجباية الأموال، أي: الحفلات الإجتماعية الراقية، والبعثات الى إسرائيل، والإجتماعات الإقليمية والندوات الإختصاصية، ومعارض الأزياء. ويجري تكريم كبار مشتري سندات إسرائيل بتقليدهم أوسمة مثل: وسام سندات إسرائيل الثقافي، ووسام زعامة غولدا مائير، ووسام إنسانيات اليانور روزفلت.

### «الشركة الإسرائيلية الأميركية»

تأسست الشركة الإسرائيلية الأميركية، أصلاً، باسم الشركة الفلسطينية الأميركية، وفي أوائل السبعينات أصبحت، بالتدريج وكلياً، واقعة تحت إشراف بنك هابوعاليم الإسرائيلي، وهو شركة تابعة للهستدروت.

تصف «الشركة الإسرائيلية الأميركية» نفسها بأنها «تقوم، بالدرجة الأولى، بالعمل على تمويل المشاريع الصناعية والمالية والتجارية والزراعية في إسرائيل». وبكلام آخر: في حين أن النداء اليهودي يجمع التبرعات، وأن منظمة سندات إسرائيل تجمع القروض من أجل الحكومة الإسرائيلية، فإن الشركة الإسرائيلية الأميركية تسعى للإستثمار المباشر في الأعمال في إسرائيل.

### الشركة الإقتصادية الإسرائيلية

في سنة ١٩٢٦، تأسست الشركة الإقتصادية الإسرائيلية باسم الشركة الإقتصادية الفلسطينية على يد زعماء يهود أميركيين «لتشجيع التنمية والتقدم الإقتصادي في إسرائيل». وتشمل موجودات هذه الشركة مشاريع مالية ومصرفية وصناعية وتكنولوجية متقدمة، فضلا عن مشاريع بنائية وإنمائية ومشاريع شحن وتسويق.

### صندوق إسرائيل الجديد

إن صندوق إسرائيل الجديد، الذي تأسس في سنة ١٩٧٩، هو الأحدث بين منظمات جباية الأموال المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة. وتتألف منح هذا الصندوق من مبالغ عامة، أو «مخصصات يعيّنها الواهب».

ويقوم الصندوق بدور تحويل الأموال الى منظمات ومؤسسات محددة سلفاً في إسرائيل، وتوزع منح الصندوق على خمس فئات عامة هي: الحقوق المدنية، والقضايا النسائية، والعلاقات العربية ـ اليهودية، والخدمات التجديدية، ونشاط المجتمع.

## وفد اقتصادي برئاسة وزير الخارجية يحاول في لندن:

# استدراج الانكليز الى توسيع افق المشاركة المالية في المشاريع القطرية

يوم الثلاثاء في ٣٠ أيار/مايو الماضي، انعقدت في لندن ندوة إقتصادية عن دولة قطر بحضور وفد قطري رفيع المستوى ضم الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية، وعبد الله بن حمد العطية وزير الصناعة والطاقة، وعبد الله بن خالد العطية حاكم البنك المركزي، ويوسف حسين كمال وكيل وزارة الإقتصاد والتجارة، وعلي جيدة سفير قطر في لندن.

وكانت تلك الندوة موضع إهتمام بريطاني ملحوظ لأن وزير التجارة والصناعة البريطاني رئيس مجلس التجارة مايكل هازلتين حرص أن يحضر افتتاح الندوة وألقى فيها كلمة عبر فيها الوزير البريطاني عن اهتمام بلاده بتنمية العلاقات القديمة بين البلدين، واصفاً هذه العلاقلات بأنها «علاقات إستراتيجية».

وأوضح هازلتين الدور القائد للإقتصاد البريطاني في إخراج أوروبا كلها من حالة الركود، ونوه بالحكمة التي تتعاطى فيها حكومة قطر بقيادة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مع استغلال الموارد الطبيعية للبلاد من أجل التقدم والتنمية، وقال إن بريطانيا تتطلع بثقة الى مساعدة قطر على النهوض بهذه المهمة ورفع صورتها في أعين الشركات البريطانية، وفي المقابل رفع صورة بريطانيا في قطر.

### الأخذ والعطاء

ومع أن وزير التجارة والصناعة البريطاني قال إن حجم التجارة بين البلدين ليس كبيراً لأنه لا يتجاوز مبلغ ١٣٧ مليون جنيه، فإنه شدد في كلمته على «التطلع الى المستقبل في نظرة طويلة الاجل».

ووصف هازلتين اللعبة التجارية بأنها «لعبة المنافسة»، وخاطب الشركات البريطانية بقوله انه عليها ان تغير «عقلية التصدير فقط» وأن تتطلع الى الشراكة مع الدول الأخرى وشركاتها، والمساعدة على نقل التكنولوجيا اليها. وقال «إن الإنعزال في مناخ العالمية السائدة هو بمثابة الإنتحار». وخلص الى القول أن المطلوب هو إقامة المشاريع المشتركة على أساس «الأخذ والعطاء».

وأنهى هازلتين كلمته بالقول إن بلاده تريد أن تلعب دوراً في مستقبل قطر «كما لعبنا دوراً في تاريخها».

وفي الكلمة التي ألقاها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر أعرب الوزير القطري عن رغبة بلاده في تحسين التجارة والتعامل مع بريطانيا، واعرب عن سروره لسماعه أن لندن منافسة للآخرين، وقال ان الرغبة في زيادة التعامل مع بريطانيا قائمة على «إرادة سياسية». (انظر «الضيف»، الصفحة ١٦ من هذا العدد).

### المركز العالمي للمال

وقد ترأس الندوة اللورد دينمان نائب رئيس لجنة التجارة مع الشرق الأوسط، وكان أول المتحدثين محافظ لندن اللورد الدرمان كريستوفر روبرت واللورد الذي عرض بإسهاب الدور المالي العالمي لمدينة لندن، بل وصفها بأنها «المركز العالمي للمال»، مشيراً الى قدراتها الفريدة في «مساعدة قطر على تمويل مشاريع الصناعة والغاز» ومما قاله والفورد أن أسواق اليابان ونيويورك تخدم الأسواق المحلية في الدرجة الأولى، بينما سوق لندن تخدم أوروبا والعالم كله.

وقال والفورد أيضا أن سوق العملات الأجنبية في لندن الآن أكبر من سوقي طوكيو ونيويورك مجتمعتين.

وعدد محافظ لندن البورصات والأسواق المتخصصة والفريدة من نوعها في لندن، ومنها بورصة البلطيق للشحن البحري، وبورصة المعادن، وبورصة العقود المستقبلية، وبورصة البترول، وبورصة العملات الأجنبية، ومؤسسة لويدز للتأمين وإعادة التأمين، وصناديق الإستثمار، بالإضافة الى الإتصالات والمواصلات الجيدة، والى الإختصاصات في التحكيم، والى الخبرة التاريخية في المحاكم التجارية.

كذلك كرر حاكم بنك انكلترا المركزي إدي جورج المواصفات الفريدة لمدينة لندن مشيراً الى أن هناك مجالات إستثمارية مثيرة في قطر للشركات المالية.

### البنك البريطاني للشرق الأوسط

السير وليام بيرفيز رئيس مجموعة HSBC القابضة والمالكة للبنك البريطاني للشرق الأوسط الذي يشغل فيه السير وليام منصب رئيس مجلس الإدارة، ألقى كلمة أعرب فيها عن إعتقاده بأن مدينة لندن يمكن أن تقدم الكثير لقطر.

وقال ان البنك البريطاني هو أقدم بنك في قطر وأنه ساعد الحكومة القطرية في البدايات الأولى في مطلع الخمسينات على عمليات عديدة، وأنه في عام ١٩٥٧ ساعد على إنشاء أول شركة قطرية مساهمة هي «شركة قطر الوطنية للملاحة والشحن»، وأدخل الى قطر في ١٩٨٦ أول شبكة للصرف الآلي (ATM)، وأول خدمة مصرفية الكترونية في عام ١٩٨٨ بنظام «هيكساغون»، كما شارك في تجمع البنوك المولة لمشاريع توسيع الطاقة الإنتاجية للشركة القطرية للمواد البتروكيمياوية (QAPCO) في عام ١٩٩٤ .

### قطر على المفترق

وقال السير وليام أن قطر تقف الآن على مفترق مهم في تاريخها. وأضاف: «ومع أن النفط ما زال يشكل اكثر من ٨٠ في المائة من موارد الحكومة وعائدات التصدير، فإن قطر تبقى عرضة للتحولات في أسواق النفط العالمية، ولقرارات «أوبيك» حول التسعير وحصص الإنتاج. ثم إننا نعرف أن إنتاج قطر من النفط، وخاصة من الحقول البحرية، سوف يبدأ بالهبوط في نهاية هذا العقد مع نضوب الإحتياطي».

ولذا، قال السير وليام، ان لقطر حاجة ملحة للتركيز على تجديد أعمال الإستكشاف والتطوير لكي تستطيع أن تحافظ على مستويات الإنتاج الراهنة. ولعل ما هو أهم من ذلك، الحاجة الى تخفيف اعتماد البلاد على عائدات النفط لتنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إستثمارات أكبر.

وأشار الى ان الصناعة الثقيلة في قطر، منذ أوائل الثمانينات أخذت تلعب دوراً أكبر في الإقتصاد الوطني منذ أن بدأ نصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي يهبط وينخفض. وقال ان لهذا القطاع وغيره كالبنية التحتية والبناء والتجارة والمصارف ومؤسسات التمويل دوراً حاسماً تلعبه في الميزان الإقتصادي المتغير لدولة قطر.

### أزمة السيولة

وقال السير وليام إن قطر ترغب في زيادة مواردها من الغاز في أسرع وقت ممكن، لكن الوقت الحاضر هو وقت تنخفض فيه نسبياً الأسعار العالمية للنفط وحصص الإنتاج. وبالنظر الى الاموال الكبيرة اللازمة لتحقيق مشاريع الغاز المسيل، والمشاريع الكبرى لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للبلاد، فاننا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن قطر تواجه أزمةسيولة في المدى القصير.

فالغاز المسيل من مشروع «قطرغاز» مباع سلفاً الى مشترين يابانيين، وعمليات الإنتاج في المشروع تمولها البنوك اليابانية. لكن تمويل الجانب الصناعي والتصنيعي من المشروع، وكذلك تمويل مشاريع رأس لفان و«اينرون» ما زال بحاجة الى ممولين. وهناك حاجة ايضا الى تمويل مشروع «شبكة نقل راس ابو فنطاس» ومشاريع البنية التحتية الجاري درسها.

وعدد السير وليام المجالات التي تستطيع فيها لندن المساهمة في هذه العمليات او تسهيلها وأشار بنوع خاص الى الدور الإستشاري الذي لا بد أن تلعبه لندن في إنشاء وتطوير البورصات الخليجية إذا كان لهذه البورصات ان تلعب دوراً ملحوظاً، لأن لندن في كل حال «هي مصدر شهية المستثمرين الذين يمكن أن يتوجهوا الى المنطقة».

كذلك اشار الى ان المستقبل البعيد المدى يفرض إنشاء بورصة إقليمية تربط جميع دول مجلس التعاون الخليجي، على غرار ما يحدث الآن بين عمان والبحرين.

### الإستراتيجية الهيدروكربونية

وتحدث وزير الصناعة والطاقة القطري عبد الله بن حمد العطية عن استراتيجية قطر الهيدروكربونية فقال ان لها هدفين رئيسيين: الأول، الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للنفط وتوسيعها، والثاني، زيادة إنتاج واستخدام احتياطي البلاد الضخم من الغاز الى أقصى حد ممكن.

وأشار الوزير القطري الى الإتجاه مجددا الى الشركات الأجنبية عبر اتفاقيات اقتسام الإنتاج واطلق على ذلك اسم «سياسة الباب المفتوح» مع الشركات الراغبة في التعامل على أساس عادل.

وتطرق العطية الى ما وصفه بعبارة «فلسفتنا ونوايانا بالنسبة الى الشركاء الأجانب»، فقال انها تشمل التالي:

أ - الشروط والقواعد الضريبية وضعت بشكل يعطي نسبة معقولة من المردود على الإستثماروإسترداد رأس المال الاصلي في اقصر وقت ممكن، مع الأخذ في الإعتبار امكانيات المنطقة المعنية والمخاطر التي تنطوي عليها.

ب - خفض كلفة التطوير بأكبر قدر ممكن بإستخدام المرافق القائمة والبنية التحتية الداعمة لها، بتعرفة مقبولة.

وحدد العطية سبعة أهداف للخطة الرئيسية لمؤسسة النفط النقطرية لإستغلال احتياطي الغاز، هي:

١ - ترشيد استخدام موارد الغاز الطبيعي، عن طريق «التطوير الأمثل على مراحل».

٢ - تعزيز قابلية التمويل للمشاريع.

٣ - إدارة الحقل الشمالي وأعمال التطوير الشامل لتبقى في يد مؤسسة النفط القطرية.

٤ - توليد العائدات بتصدير الغاز الطبيعي مسيلا او بالأنابيب.

٥ - تطوير صناعات ملائمة تؤدي الى إضافة قيمة مضافة أعلى الى الغاز الطبيعي.

٦ - توسعة منطقة أم سعيد الصناعية الى كامل طاقتها.

٧ - بدء التطوير الطويل الأجل لراس لفان كمنطقة صناعية جديدة بما في ذلك ميناء راس لفان.

وعدد العطية مشاريع الغاز الكبرى المتاحة في قطر داعياً الشركات الأجنبية الى المساهمة فيها والى العمل مع حكومة بلاده على «أسس عادلة ومنصفة».

### الوضع الإقتصادي القطري

وقدم يوسف حسين كمال وكيل وزارة المال والإقتصاد والتجارة مطالعة مختصرة وممتازة للوضع الإقتصادي القطري، ارتأت «الميزان» ان تنقلها بحرفيتها، وفي ما يلي نصها:

«لا بد من القول أن معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني قد لعب دوراً أساسياً جعل دولة قطر تتطلع الى الخارج لتلعب دوراً مؤثرا في الشؤون العالمية. وهذا يعني:

أولا، إن علاقات قطر الخارجية هي الأكثر تقدمية بين دول الخليج.

ثانيا، لقطر روابط قوية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وفي المجتمع الدولي.

ثالثا، ان قطر مندمجة جيدا في الإقتصاد العالمي، وهي عضو في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي، وانضمت أخيراً الى أتفاقيات «غات» كفريق متعاقد.

وإضافة الى ذلك، أقامت قطر إقتصادا عصريا بنته على قاعدة واسعة من الموارد الطبيعية. والنشاط الإقتصادي الإنتاجي الأساسي في قطر هو إنتاج النفط والغاز. ويشكل قطاع النفط والغاز العمود الفقري للإقتصاد القطري، إذ يمثل ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و٧٠ في المائة من الصادرات، و٧٥ في المائة من عائدات الحكومة. والإحتياطي الثابت وجوده من النفط يبلغ ٣ مليارات برميل وينتظر ان يدوم طوال العقدين المقبلين. وقطر الآن في طريقها الى تطوير غاز حقل الشمال لتنويع وتعزيز صادراتها النفطية بالغاز. والمرحلة الأولى تتوخى أساسا الإستهلاك المحلي وقد انجزت في عام ١٩٩١ . وتشمل المرحلة الثانية مشروعين: مشروع الغاز القطري، ومشروع راس لفان الذي يهدف الى تصدير الغاز المسيل الى شرق اسيا. وعند اكتمال العمليات ستصل صادرات الغاز الى حوالي ٢٤ مليون طن في السنة.

#### مصادر التمويل

هذه المشاريع سوف تمول بأربع وسائل:

١ - المساهمة بالحصص

٢ - القروض التجارية

٣ - التمويل المكفول من مؤسسات ضمان الصادرات

٤ - أسواق المال العالمية.

وأود أن أشير هنا الى أن غالبية تمويل الديون في المشاريع الترسملية الكبرى يتم من دون اللجوء الى الحكومة.

إن القطاع المتنامي في الإقتصادهو القطاع غير النفطي الذي زادحصته من ٣٣٪ في ١٩٨٠ الى ٦٨٪ في ١٩٩٣ . وقامت الحكومة بإستثمارات كبيرة في الصناعات الثقيلة مثل تكرير النفط وصناعة الحديد والصلب، والأسمدة، والبتروكيماويات، والإسمنت.

### المؤشرات الإقتصادية

فلنلق نظرة على المؤشرات الإقتصادية الرئيسية:

أولا، زاد معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من ناقص واحد في المائة في ١٩٩١ الى زائد ٩,٧٪ في ١٩٩٢، ويعود ذلك الى الزيادة في أسعار النفط والزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي بعد إكمال المرحلة الأولى من مشروع حقل الشمال، ونتوقع معدل نمو بنسبة ٤٪ خلال السنوات القليلة القادمة.

ثانيا، البطالة: لا توجد بطالة حاليا في دولة قطر، لأن عدد سكان قطر قليل، واقتصادها يتميز بانه مستورد صاف للأيدي العاملة. وتبلغ نسبة العمالة الأجنبية الى القوة العاملة الإجمالية ٨٤٪.

ثالثا، التخضم مقاسا بمؤشر الأسعار الإستهلاكية منخفض جداً فلم يتعد ١٪ في ١٩٩٣ نظير ٣٪ في السنة السابقة. وهذه نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع الدول النامية التي بلغ معدل التضخم فيها ٤٦٪، ومع الدول النامية المنتجة للنفط التي بلغ معدل التضخم فيها ١٧٪. يضاف الى ذلك أن معدل التضخم في قطر في الفترة بين ١٩٨٩ و١٩٩٢ بلغ ٣,٧٪ فقط.

رابعاً، الميزان التجاري عموماً لصالح قطر، ومرد ذلك الى صادرات النفط والغاز والمنتوجات المتصلة بهما كالمواد البتروكيماوية والأسمدة. وهذا يسعف دولة قطر على الإستمرار في انتهاج سياسة قائمة على التجارة الحرة وحرية إنتقال رؤوس الأموال. كما ان الفائض في الميزان التجاري مكن قطر من تمويل مستورداتها التي تتراوح من السلع الإستهلاكية الى السلع الرأسمالية. وقد بلغ الفائض في الميزان التجاري في ١٩٩٣ ما نسبته ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع ٢٤٪ في ١٩٩٢

خامسا، الحساب الجاري: بدأت دولة قطر تشهد أخيرا عجزاً في الحساب الجاري قدر في عام ١٩٩٣ بنسبة ٧٪ من الناتج المحلي بسبب التزام الحكومة بناء عدد من المشاريع الإنمائية الهادفة الى توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل. ومن المنتظر ان يستمر العجز في الحساب الجاري خلال السنوات القليلة المقبلة نتيجة للإستثمارات الكبيرة في مشاريع الغاز وغيرها. على ان هذا العجز من السهل تمويله لأن تلك المشاريع كلها تقريبا موجهة للتصدير، ولأن السياسة المالية للدولة تتميز بالمرونة.

سادسا، ميزانية ٩٩٥/١٩٩٦١:

الملامح العامة لهذه الميزانية هي:

١ - ترشيد الإنفاق من غير خرق للمستوى العالي للأداء الحكومي.

٢ - إعطاء الأولوية لتدبير الأموال لمشروعي الغاز وراس لفان.

٣ - إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة عائدات الحكومة من القطاعات الأخرى غير النفط والغاز.

وقد قدرت نفقات الدولة في ميزانية ٩٩٥/١٩٩٦١ بحوالى ١٢,٩ مليار ريال قطري. أما الواردات فقد قدرت بمبلغ ٩,٢ مليار ريال على أساس أن معدل سعر النفط خلال هذه الفترة يقدر بمبلغ ١٥ دولارا للبرميل. وبالتالي فإن عجز ميزانية قطر لعام ١٩٩٥ /١٩٩٦ سيكون ٣,٧ مليار ريال. غير ان هذا العجز سيكون أقل من التقديرات الأولية لأن أسعار النفط ستكون أعلى من السعر المقدر في الميزانية، ولأننا في مستهل تنفيذ برنامج ناجح لخفض الإنفاق.

### الأهداف الإقتصادية لقطر

وأخيرا، يمكن تلخيص الأهداف الإقتصادية لدولة قطر كما يلي:

١ - الإتجاه ليس فقط الى موازنة الميزانية بل الى تحقيق فائض خلال السنوات القليلة القادمة.

٢ - تحقيق معدل نمو حقيقي في القطاع غير النفطي يتراوح بين ٣ و٦٪.

٣ - تحقيق فائض في الحساب الجاري.

٤ - الحفاظ على معدل منخفض من التضخم لا يزيد عن ٣ أو ٤٪

٥ الحفاظ على سعر سليم لصرف الريال

٦ - الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع للقطريين

٧ - تنويع مصادر دخل الحكومة.

ولتحقيق هذه الأهداف الإقتصادية سوف تنتهج الحكومة السياسات التالية:

١ - التركيز على خفض النفقات وعلى الإنضباط الضريبي وتشجيع الوزراء على التركيز على اعتبارات الكلفة.

٢ - خفض السلع المدعومة كالبنزين الممتاز والعادي والديزل وغير ذلك من الوقود.

٣ - تشجيع الإستثمارات المحليةوالأجنبية الخاصة. فالقانون رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠ والذي ينظم إستثمار الرساميل غير القطرية في المشاريع الإقتصادية يتيح المشاركة في الملكية في القطاع الخاص.

٤ - مواصلة تنويع الإقتصاد بتطوير احتياطي الدولة من المواد الهيدروكربونية والتركيز على المزايا المقارنة لقطر بالإستثمار في الصناعات التي تستخدم الغاز كمادة اولية أو كمصدر للطاقة.

٥ - تعي الحكومة المنافع المتاحة من برنامج التخصيص، وبالتالي، سوف تسعى الى تحويل المشاريع الحكومية الضخمةجزئيا او كليا الى الملكيةالخاصة كما سيجري انشاء بورصة الدوحة قريبا.

٦ - إشراك القطريين اكثر في العمل على تطوير المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة.

٧ - إستمرار الإنفتاح في التجارة الدولية بالحفاظ على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال.

٨ - زيادة التعاون الإقتصادي مع الأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي.

وأخيرا، ان دور البنوك البريطانية في تمويل المشاريع القطرية لم يكن قويا كما كنا نتوقع. اننا نعطي أهمية كبيرة لعلاقاتنا مع البنوك البريطانية ومع المجتمع المصرفي الدولي ومؤسسات ضمان الصادرات.

إن دور البنوك اليابانية والأميركية واضح ونتطلع الى إستمرار الحوار مع البنوك البريطانية، وخصوصا بعد هذه الندوة، كما نتطلع الى اهتمام اكبرمن قبلها في تمويل مشاريعنا.

الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني

## ٦،٦ مليار دولار دخل دول المشرق من السياحة سنة ١٩٩٥

# لبنان عاد بطيئاً ومستقبل المنطقة السياحي على كف... السلام

● جنت دول المشرق من السياحة سنة ١٩٩٥ ما يزيد على ٦.٦ مليار دولار، على الرغم من أن إزدهار السياحة في تلك المنطقة لما يزل يرتبط بشكل وثيق بعملية السلام. ومن هذا المنطلق تتوقع المنظمة العالمية أن تشهد المنطقة تزايداً في عدد السياح ومداخيل السياحة في حال توقيع إتفاقية السلام بين سورية واسرائيل وسيطرة مصر والسلطة الفلسطينية على التطرف.

وحسب الأحصائيات الصادرة عن «منظمة السياحة العالمية»، فإن نصيب دول المشرق ارتفع من ٦.٦٥٣ مليار دولار الى ٥.١٢٩ مليار دولار، وذلك بزيادة قدرها ٢٩.٧ في المائة عن سنة ١٩٩٤. حيث حققت دول مجلس التعاون الخليجي دخلاً قارب ١.٧٥٩ مليار دولار من ٥.١٩٨ مليون سائح فيما حققت مصر دخلاً وصل الى ٢.٧٠٠ مليار دولار من ٢.٨٧٢ مليون سائح. وبقراءة متأنية للأرقام يبدو واضحاً أن السياحةعادت خلال السنتين الماضيتين لتلعب دوراً رئيسياً في ميزانيات الدول العربية لدرجة جعلت دولاً مثل الادرن توجه نسبة ٣٠٪ من استثماراتها نحو المشاريع السياحية متوقعة ان يقفز دخلها السنوي من السياحة خلال سنة ٢٠٠٠ حوالي مليار دولار، كما ان الدول النفطية مثل ابوظبي، دبي، والسعودية، وضعت المشاريع السياحية على رأس سلم أولويات تنويع مصادر الدخل.

وعلى الرغم من أن عدد سياح المنطقة خلال السنة الماضية بلغ كنسبة من إجمالي عدد السياح ٢٪ فقط، فإنه سجل نسبة نمو قدرها ١١.٥٪ عن سنة ١٩٩٤. فيما سجلت الايرادات خلال سنة ١٩٩٥ زيادة معدلها ٣٠٪ عن سنة ١٩٩٤. وتمكنت مصر عبر السيطرة الجزئية على حركات التطرف من الحيازة على نسبة ٨٠٪ من سياح المنطقة حيث ارتفعت ايراداتها بمعدل ٩٥٪ خلال سنة ١٩٩٥ الى ٢.٧ مليار دولار فيما زاد عدد الزوار الى ٢.٨ مليون سائح، مرتفعاً بنسبة ٢٧٪.

بينما سجلت البحرين والأردن ولبنان زيادة كبيرة في عدد السياح، وعاد السياح السنة الماضية بقوة الى لبنان، حيث زارها ٤٠٢ ألف سائح.

وسجل عدد الزوار الى دول مجلس التعاون و٥.٦٧٤ مليون سائح بزيادة تقارب ٥٥.٠٠٠ الف سائح عن سنة ١٩٩٤. وصاحب هذه الزيادة ارتفاع في الدخل المتحصل بلغت قيمته ١٢٨ مليون دولار، أي إرتفع الدخل من ١.٦٣١ مليار دولار الى ١.٧٥٩ مليار دولار، وإرتفع دخل الأردن الى ٦٠٠ مليون دولار.

في إحصائيات سمنظمة السياحة العالمية» أن عدد السياح عالمياً بلغ خلال السنة الماضية ٥٦٧ مليون زائر بزيادة ٣.٨ في المائة عن سنة ١٩٩٤. فيما نما انفاق هؤلاء السياح الى ٣٧٢ مليار دولار، عدا الإنفاق على تذاكر السفر، أي بنسبة ٧.٢٪. وعلى الرغم من فإن هذا المعدل متواضع ويقل كثيراً عن التوقعات التي وضعت له ٥.٤ في المائة. ويعود هذا الإنخفاض بدرجة كبيرة الى تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي وتواصل إرتفاع معدلات البطالة. على الرغم من ذلك ارتفع إنفاق السياح بمعدلات مرضية تفوق التوقعات الموضوعة سابقاً، خصوصاً السياح الغربيين في الدول العربية الذين اكتشفوا المنطقة لأول مرة.

وتستفيد السياحة في دبي من تدفق المتسوقين من روسيا ودول اوروبا الشرقية ودول الخليج الباقية والهند بعدما أسست لنفسها موقعاً اقليمياً كواحدة من أفضل الأسواق الحرة. فيما إستفادت البحرين من سياحة المؤتمرات في السنة الماضية على الرغم من التوقعات بتراجع عدد السياح خلال هذه السنة بسبب بعض أعمال الشغب التي شهدتها لما تزل منذ أشعر وعلى المؤال ذاته يعيش الأردن طفرة سياحية حقيقية منذ توقيعه اتفاقية السلام مع اسرائيل وتدفق الإستثمارات الدولية بشكل ملحوظ على فرص المشاريع السياحية المشتركة. كما يستفيد الأردن كذلك من التسويق المشترك لمنتجعاته وآثاره التاريخية مع اسرائيل وساعد ذلك كثيراً على إنتعاش السياحة الجماعية إليه.

أما لبنان، ففي حسابات «منظمة السياحة العالمية»، فهو بدأ استعادة عافيته بعد الإحتراب الداخلي الطويل وينوي زيادة عدد مكاتب الترويج السياحي في أوروبا. وكانت الحكومة اللبنانية قد افتتحت في السنة الماضية، ثمانية مكاتب ترويج سياحي في ثماني عواصم عالمية. ومن المتوقع ان تركز وزارة السياحة اللبنانية جهودها على الولايات المتحدة وأوروبا. وكانت شركات السياحة اللبنانية قد اشتركت السنة الماضية لأول مرة في معرض السياحة الدولي.

إلا ان الحرب الدائرة بين اسرائيل والمقاومة اللبنانية، قد يفسد صيف لبنان ويحجب السياح عن مناطقه. وعلى الرغم من ان خبراء في صناعة السياحة إستبعدوا، حتى قبل الحرب الاسرئيلية الاخيرة، أن يستأثر لبنان خلال السنوات القليلة المقبلة بحصة كبيرة ما لم توقع سوريا إتفاقية السلام مع اسرائيل، فإنه بالتأكيد يملك إمكانيات هائلة إذا ما تمكن من إكمال عملية التعمير في المدة المقررة.

وعلى الرغم أيضاً من إرتفاع دخل السياحة المصرية وعدد السياح الأجانب، أشار تقرير مركز الاحصاء المصري الصادر اخيراً الى تراجع أعداد السياح العرب الواصلين لمصر خلال شهر كانون الاول/ ديسمبر الماضي بنسبة ١١.٧ في المائة مقارنة بالشهر ذاته من سنة ١٩٩٤، وأظهر التقرير كذلك تراجع عدد الليالي السياحية للعرب في مصر بنسبة ٤.٣ في المائة خلال الفترة ذاتها.

وبلغ عدد السياح العرب ٥٤٩١٩ سائحاً بانخفاض ٧٣٠٧ سياح وشمل النقص ١٣ بلداً عربياً بينما حدثت زيادة في أعداد الآتين من سبع دول عربية.

أما السياح الأجانب الى مصر فإنهم الى انتقاص مستمر، والعملية الأخيرة التي ذهب ضحيتها ١٨ سائحاً يونانياً تفيد القاهرة في تلميع وجهها السياحي وإستعادة مجدها السياحي في الغرب في صيف هذه السنة.

وتصدر السودان أعلى الانخفاضات بنسبة ٤٩.٥ في المائة يليه اليمن وموريتانيا وتونس، وجاءت السعودية في المركز الخامس بنسبة تراجع ١٨.٨ في المائة، حيث انخفض عدد السياح السعوديين ٢٤٩٨ سائحاً الى ١٠٨٠٥ سياح.

وشمل النقص بلدان المغرب والصومال والأردن والإمارات وسلطنة عمان وليبيا وسوريا بينما زاد عدد الآتي من العراق بنسبة ٤٣ في المائة ليصل عددهم ٢١٠ سياح بارتفاع ٦٤ سائحاً وبنسبة ٣٠ في المائة من جيبوتي و٢٣.٩ من قطر و١٣.٤ في المائة من البحرين وبنسب أقل من فلسطين ولبنان والجزائر. وبلغ عدد الليالي السياحية للعرب ٢٧٩ الف ليلة بانخفاض ١٢٤١٨ ليلة وشمل الانخفاض عشر دول عربية هي الصومال والمغرب والأردن وتونس وفلسطين والسودان وموريتانيا وسوريا والبحرين وفي المؤخرة السعودية بنسبة ١.٧ في المائة.

وحدثت زيادة للآتين من العراق ولبنان وجيبوتي وقطر وليبيا واليمن والجزائر والإمارات وسلطنة عمان

**السياحة في المشرق ١٩٩٤/١٩٩٥**

| الدولة | عدد السياح ١٩٩٤ (بالآلاف) | عدد السياح ١٩٩٥ (بالآلاف) | الدخل السياحي ١٩٩٤ (مليون دولار) | الدخل السياحي ١٩٩٥ (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|
| لبنان | ٣٢٥ | ٤٠٢ | ٦٧٢ | ٧١٠ |
| سوريا | ٧١٨ | ٧٤٧ | ٥١٥ | — |
| الأردن | ٨٤٤ | ٩١٥ | ٥٠٠ | ٥٨٤ |
| مصر | ٢٣٥٦ | ٢٨٧٢ | ١٣٨٤ | ٢٧٠٠ |
| دول مجلس التعاون | ٥١٩٨ | ٥٦٧٤ | ١٦٣١ | ١٧٥٩ |

## موقعها بين شبكة من المدن السياحية يجعلها فريدة

# «المهدية» الفاطمية لؤلؤة في تاج السياحة التونسية

● في الكتب، ان «المهدية»، كانت يوماً عاصمة الفاطميين الذين جاءوا الى تونس من مصر. والآثار المتبقية في «المهدية» تشهد على إزدهارها عاصمة لتونس وللقسم الشرقي من الجزائر.

وموقع «المهدية» على ساحل المتوسط، أعطاها تميزاً على غيرها في مجال السياحة، فصارت قبلة السياح الأوروبيين، الذين باتوا يقصدونها لتمضية العمل والإجازات الطويلة، لبساطتها ووداعتها، فهي لما تزل مرفأ الصيادين الحالمين، ولم تكتسحها العمارات والمباني الأسمنتية الخرساء مثل مدن ساحلية كثيرة.

وحتى فنادقها الأربعة عشر، التي تضم أربعة آلاف سرير، مبنية بشكل لا تنفر منه طبيعة «المهدية» البسيطة. وفي سياق تكريس «المهدية»، مدينة سياحية، أخذت مؤسسات وشركات خدمات في إكمال البنية الاساسية والمرافق التي يحتاجها السياح فأنشئت أربع وكالات للسفر وخمس شركات لإيجار السيارات ومطاعم سياحية الى جانب قطارين سياحيين وعدد من محلات بيع المصنوعات التقليدية، والأزياء الفولكلورية والتقليدية، التي تشتهر بها المدينة كونها ورثت هذه الصنائع والفنون والحرف منذ أيام الفاطميين.

و«المهدية» على ذلك، في بال الدولة والتي تخطط لها وتسهيل الاستثمار فيها، حيث ستقام سبعة فنادق جديدة سعتها ٢٢٠٠ سرير وقدرت الاستثمارات الاجمالية بـ ٧٦ مليون دينار (نحو ٨٠ مليون دولار).

وفي خطط الحكومة مشاريع سياحية أخرى سيبدأ تنفيذها حتى سنة ٢٠٠٠. وتتناول هذه الخطط مد المنطقة السياحية الى ساحل «الغضابنة» القريب من «المهدية»، الذي يعتبر من أجمل المناطق الساحلية في تونس.

ولعل ما حفز المستثمرين على الاهتمام بـ «المهدية»، موقعها القريب من مناطق ترفيهية وتاريخية مهمة... فالسائح الذي يختار تمضية إجازته فيها يستطيع أن يزور في أقل من أسبوع جميع المناطق الأثرية والسياحية الرئيسية في تونس مكتفياً برحلات يومية قصيرة. ولا تبعد «المهدية» عن «سوسة» ومدينتها السياحية المشهورة «قنطاوي» سوى ستين كيلومتراً فقط، وهي لا تبعد عن مدينة «منستير» السياحية سوى أربعين كيلومتراً، والى غربها مدينة «القيروان» بمعالمها الاسلامية العريقة، فيما تقع الى الجنوب مدينة «الجم» التي يقبل عليها السياح بأعداد كثيفة لأنها تحتفظ بأكبر معالم الحضارة الرومانية في أفريقيا، خصوصاً مسرحها التاريخي الذي صمم على شكل مسرح روما ومازال محتفظاً الى اليوم بقسماته الأساسية.

فموقع «المهدية» الفريد بين شبكة من المدن السياحية والموانىء الترفيهية ومراكز الحضارة والتراث المعماري يجعل السائح مخيراً بين الخلود الى الراحة والاستمتاع بمناخ المدينة وبحرها الصافي ورمالها الدافئة الذهبية او القيام برحلات استكشافية الى المدن القريبة فاتحاً كتاب التاريخ متنقلاً بين صفحات خطّها الفينيقيون والرومان والعرب.

واستفادت المدينة من إزدهار القطاع السياحي الذي أتاح تحسين البنية الأساسية وأدى الى تنشيط الإنتاج الزراعي وصيد الأسماك للإستجابة الى طلبات السياح المتزايدة. وأسهم القطاع السياحي أيضاً في تخفيف الضغط على سوق العمل، إذ ساعد نمو القطاع على تأمين نحو الف فرصة عمل جديدة.

## صنعاء تتكل على الأوروبيين والألمان في الدرجة الأولى

# ٣٣ مليون دولار جنى اليمن من سياح ١٩٩٥

● نقرأ في الأحصائيات الرسمية التي وزعت أخيراً في صنعاء، أن ٦٠ الف سائح زاروا اليمن سنة ١٩٩٥، والعائدات وصلت الى ٣٣ مليون دولار. والتوقعات أن يرتفع عدد السياح في نهاية ١٩٩٦ الى ١٠٠ ألف سائح بعائد إجمالي يتجاوز ٦٠ مليون دولار، وبزيادة نسبتها ٥٠٪.

وكانت «الهيئة العامة للسياحة» بدأت تنفيذ خطة للترويج السياحي في أوروبا التي تشكل ٧٠٪ من نسبة الآتين.

وضمن خطة الترويج، شاركت «الهيئة العامة للسياحة» أخيراً في المعرض الدولي للسياحة والأسفار في ميلانو (ايطاليا).

والجناح اليمني صمم على النمط المعماري الذي اشتهر به اليمن على مساحة ١٢٠ متراً. واعتبر المراقبون ان مشاركة اليمن كانت وسيلة ترويجية مهمة للتعريف بالحضارة اليمنية في الأسواق العالمية. كما توجه وفد آخر من «هيئة السياحة» للمشاركة في المعرض السياحي الدولي ببرلين «أي.تي.ام».

وتذكر الأحصائيات أن عدد السياح الألمان ارتفع سنة ١٩٩٤ من ثمانية الاف الى ١٢ الفاً ١٩٩٥. وتحتل ألمانيا المرتبة الأولى في الدول المصدرة للسياح الى اليمن بنسبة ٢٣.٦ في المائة.

من جانب آخر أشاد صحافيون فرنسيون رافقوا وفوداً سياحية الى اليمن بالنمط المعماري اليمني المتميز وبجوانب مهمة تدل على الأصالة والتراث الثري والنادر.

وكتب جان باسكال بيلو في مجلة «ماري-كلير ميزون» أن اليمن بلد سعيد «وهو امر يندر هذه الأيام فبعد سنوات الإضطراب أعاد اليمن وحدته بين شماله وجنوبه ووجد هدوءاً تاماً وهو ما يلاحظه زواره الأجانب، ومن أهم المتع عدم الأحساس بوجود نظرات عدوانية او ناقدة حتى في وسط السوق التجارية الأكثر حركة، وهذا عدم إكتراث لطيف يصادف السياح».

وأضاف في تحقيقه الطويل المزين بالصور السياحية:

«نستفيد من رحلتنا للإستجمام الصحي والنقاهة فبيع الكحول ممنوع فعلا».

ويمضي باسكال الى القول موجهاً النصيحة الى السائح في اليمن «بعد أن تضع حقيبتك إلبس لباساً خفيفاً مع شيء يقيك الرياح وطاقية صوفية لمقاومة برد الصباح في المرتفعات، اذهب الى الشوارع الصاخبة في المدينة القديمة، الى سوق الملح عن طريق باب اليمن المجاور لسور صنعاء، تمتع بمشاهدة «الجامع الكبير» وفي الضواحي يمكن أن تمضي بعد الظهر في اكتشاف «وادي ظهر» الرائع، و«دار الحجر» مقر الإمام يحيى الكائن على «قمة الصخرة» والى الشمال قرية بديعة اسمها «القابلش بها مائة ساقية ماء، وهي موئل للعبقرية الناجحة من مزارعي البن».

أما الصحافي كلود بيزيو فقد كتب ونشرت «لوفيغارو»:

«يعرف اليمنيون بالبشاشة وحسن اللقاء، ولكنهم أيضاً اشداء، لقد صبغ الزمن والشدائد وجوههم ونفوسهم على السواء، وعلى خواصرهم يحملون خنجراً رمزاً للرجولة اسمه الجنبية، اليمن بلد مدهش بعظمته وبمناظره وقراه وناسه، والعمارة فيه مذهلة خرجت عن دائرة الزمن. هناك آلاف المباني التي أخذت في التفكك من جراء حركة السيارات ومع ذلك يظل هذا البلد متفرداً بسحره فكل خطوة من الهضاب العليا سحر وفتنة».

ويضيف «المرء يحرص أن تعانق عيناه المدرجات الخضراء التي تحف أنياب الجبال فتشكل قاعدة للقرى الحصينة المشرفة على الأودية والمباني العظيمة ذات الواجهات بلون الصلصال الأبيض تبدو كالجواهر الحقيقية».

بروفيل

# حزب الله...

● أعطت عملية «عناقيد الغضب» الإسرائيلية ضد لبنان حزب الله اللبناني، بصفته يمثل المقاومة العربية للإحتلال الإسرائيلي، دفعاً كبيراً من القوة والشعبية ومساحة أوسع من الشرعية. وهذا في المقابل يلقي عليه أعباء ومسؤوليات إضافية.

وحزب الله يقف الآن في ذات المكان الذي كانت تقف فيه المقاومة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات إياه ما غيره قبل أقل من عقدين من الزمان. وما كان مطلوباً من عرفات ومقاومته في جنوب لبنان من قبل بات مطلوباً الآن من حزب الله الذي أخذ مكان المقاومة الفلسطينية السابقة.

ربما كان ذلك، سواء اعتبر مصادفة أو اعتبر مفارقة، ينكأ في اللبنانيين، وربما في العرب أيضاً، جروحاً قديمة. ذلك أن تجربة عرفات أخذت الكثير من لبنان وتركته أشلاء ممزقة بثمن بخس، بل هي صادرت من الفلسطينيين أنفسهم قضيتهم الأساسية وقدمتها لعدوهم هدية شبه مجانية بعد تضحيات جسام طيلة قرن كامل من الزمان. وفوق ذلك قدمتها لهم هدية في يوم استقلال دولة إسرائيل، وفي اليوم الذي كان اللبنانيون فيه يلعقون جراح مجزرة قانا.

حتى أن شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل وصف القرار الفلسطيني بتغيير الميثاق الوطني الداعي الى مقاومة الدولة اليهودية حتى اسقاطها وإزالتها، بأنه أهم حدث عقائدي منذ ١٠٠ سنة. وهو يقصد بذلك طبعاً: أهم حدث في تاريخ الصهيونية العالمية منذ مؤتمر بال في عام ١٨٩٧ والذي انعقد من أجل إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

واللبنانيون، مع تضامنهم الملحوظ في المحنة الأخيرة، ومع التفافهم حول حزب الله وتأييدهم الصادق له، تساورهم في أعماقهم مخاوف وشكوك مماثلة، خشية أن تكون النتيجة في النهاية تقديم هدية مجانية أخرى الى اسرائيل في يوم تختاره هي، على خطى المقاومة الفلسطينية. ومما يزيد من هذه المخاوف أن العمليات الأخيرة في جنوب لبنان جاءت في الوقت الذي عكف فيه عرفات على صياغة الميثاق الفلسطيني حسب الطلب الإسرائيلي، فبدا وكأن غاية عملية «عناقيد الغضب» الإسرائيلية التغطية على تلك الخطوة الفلسطينية التي اعتبرها بيريز «أهم حدث عقائدي منذ ١٠٠ سنة»!

ومع أن وسائل الاعلام العالمية تصور حزب الله على أنه أداة في يد سوريا تارة وفي يد إيران تارة أخرى، فان اللبنانيين يعرفون أن حزب الله حزب لبناني له برنامج لبناني على قواعد وأطر عربية وإسلامية. كما انهم يعرفون أن له موقفاً من التسوية السلمية مع إسرائيل يختلف جذرياً عن موقف المقاومة الفلسطينية السابقة. وهم بالتالي لا يستغربون مدى التأييد الواسع الذي يلقاه، لأنه ظهر عن قصد أو بالمصادفة، لا فرق، على أنه النقيض الكامل للشكل العام الذي يجري نسجه او تحييكه للمنطقة.

إن حزب الله اللبناني يقف الآن وحده في كفة، موازناً في الكفة الأخرى جميع الخيوط الداخلة في ذلك النسيج من حكومات وأنظمة ومنظمات، بما في ذلك إسرائيل والحكم الذاتي الفلسطيني.

ورب قائل إن ما جرى أخيراً هو عملية تضخيم مقصودة لحزب الله، على غرار ما جرى للثورة الفلسطينية سابقاً، لكي ينوء بالعبء، فيسهل تحجيمه قبل أن يجري غزله خيطاً رفيعاً في نسيج المنطقة الجديد. او ربما كان ذلك من قبيل تكبير حافره لكي يتعثر ويسقط من تلقائه.

لكن حزب الله، مما تبين من تجربته حتى الآن، يبدو صيغة فريدة بالمقارنة مع الحركات السياسية والثورية المعاصرة. ذلك أن له مناخاً ثقافياً يتعدى الثقافة الدينية التقليدية يكفل له لغة مشتركة مع بقية الناس بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والسياسية والإقليمية والفكرية. ومن هذا المناخ لغته المشتركة مع السوريين ومع الإيرانيين، ومنه أيضاً لغته المشتركة مع المسيحيين ومع بقية المسلمين.

وسوف تكون خيبة أمل كبيرة للبنانيين خصوصاً، إذا كان حزب الله غير ذلك، أو إذا تحول الى شيء آخر.

ذلك ان لبنان بوجود حزب الله ومناخه الثقافي وإطاره الإجتماعي وصيغته الفريدة، قد كبر الى درجة تجاوزت حكومته وكيانه، بل تجاوزت أوضاع عديدة في المنطقة المجاورة، وهو ما لم تستطعه أي حركة لبنانية أخرى من حزب الكتائب والنجادة والقوات اللبنانية الى الجامعة اللبنانية في العالم.

وقد أثبت لبنان هذه القابلية العظمى أثناء المرحلة الناصرية وأثناء مرحلة الثورة الفلسطينية، لكن هاتين المرحلتين لم تكونا من صلب المناخ اللبناني فأكلتا من الرصيد اللبناني، فكبرتا على حسابه وتركتاه ممزق الأشلاء.

وهذه القابلية اللبنانية، هي باختصار، القدرة على تكبير الصغير وتصغير الكبير، والأمثلة على ذلك عديدة. تكفي نظرة الى ياسر عرفات لتبيان ذلك، مع أنه اليوم أصبح رئيساً شرعياً تعترف به الدول ويستقبلونه في البيت الأبيض، ويمنحونه جائزة نوبل!

قد تكون هذه هي التجربة الأولى التي تقوم من خلالها في المنطقة، حركة يكبر لبنان بها، ولا تكبر به أو على حسابه فتتكبر وتكابر وتتعسف.

كبر لبنان بحزب الله لأنه حركة لبنانية ولا خوف عليه من أن تكبر على حسابه!

الضيف

## الدائنون دفعوا «رويال مونصو» لطلب الحماية القانونية

# عثمان العائدي يلوم إنهيار جدار برلين؟

● في الشهر الماضي كانت مجموعة «رويال مونصو - فرنسا» التي يرأسها ويديرها رجل الأعمال السوري - اللبناني الدكتور عثمان عائدي، في الأخبار المالية العالمية والعربية بسبب وضع نفسها تحت الحماية القانونية وفقاً للقانون الفرنسي لعدم تمكنها من الاتفاق مع دائنيها بسبب متاعب مالية يعاني منها القطاع الفندقي الممتاز في أوروبا.

وهذا الخبر بحد ذاته هو من الأخبار العادية التي يتكرر مثلها كل يوم عشرات المرات، لكن ارتباط الخبر باسم الدكتور عائدي أثار إهتماماً خاصاً، ولا سيما لدى منافسيه وحساده الكثيرين الذين أوحوا من خلال ترويج الخبر أن العائدي المعروف بملاءته المالية وسعة مشاريعه في كل مكان، يترنح على شفير الإفلاس!

لكن العارفين بحقائق الأمور يقولون إنه من الأقرب الى المعقول أن تفلس خزانة الحكومة الفدرالية في أميركا، قبل أن يفلس العائدي. أما المتاعب المالية الطارئة فإن جميع الأعمال والشركات معرضة لها، ولهذا وجد قانون الحماية من الدائنين.

والواقع أن حسابات العائدي المالية والإستثمارية البعيدة المدى صحيحة من حيث الإطار العام. فهو من أوائل العرب الذين توقعوا منذ بداية أفول عصر النفط في أوائل الثمانينات، أن السياحة سوف تكون نفط القرن المقبل، وأقام إستثماراته على هذا الأساس، ولم يكن مخطئاً في ذلك. فالسياحة اليوم هي قطاع أساسي من القطاعات الإقتصادية في معظم دول العالم النامي، وفي الدول الصناعية أيضاً. بل إن سوريا تتوقع أن يصل عدد السائحين الوافدين إليها في مطلع العام ٢٠٠٠ الى أكثر من أربعة ملايين سائح.

والشيء الآخر هو إن الإستثمارات السياحية العائدة للعائدي، وخصوصاً مجموعة فنادق «الشام» في أنحاء سوريا، لا دخل لها بضائقة السيولة في «رويال مونصو - فرنسا» التي هي مجموعة مستقلة تماماً.

فما أصاب «رويال مونصو» هو نتيجة للأزمة الإقتصادية الحادة التي طالت أكثر من المتوقع في أوروبا، وأصابت بشكل خاص فنادق الخمس نجوم. ومن حيث الأساس كانت توقعات الإزدهار في أوروبا الغربية كبيرة ومبررة للإستثمار الفندقي الكبير، وخصوصاً في الفنادق الفخمة مثل « رويال مونصو » في باريس. إلا أن العائدي قال لـ «الميزان» أن سقوط جدار برلين وإنهيار الدول الإشتراكية في أوروبا الشرقية غير جميع المعطيات وقلبها رأساً على عقب لمصلحة مناطق أخرى في العالم مثل جنوب شرق آسيا. ذلك أن أوروبا الغربية، وعلى رأسها ألمانيا، أضطرت أن تنقل اهتماماتها الى أوروبا الشرقية مما أصاب أوروبا الغربية بكساد إضافي. فقد انصرفت المانيا الغربية إلى معالجة نيول وتكاليف الوحدة الألمانية، في وقت كانت تتهيأ فيه أوروبا لتكون القوة الثالثة الموازنة في العالم.

وأن ينحي الدكتور عائدي باللائمة على إنهيار جدار برلين والنظام الإشتراكي، لا يعني أنه يؤثر الإشتراكية، وإن كان فهمه لحركة الأفكار والإتجاهات في العالم مثير للإعجاب. فهو من النوع الرأسمالي الذي يستطيع أن يتعايش مع النقيض وأن يفهمه ويتفاهم معه، وأن يزدهر فيه أيضاً.

ولا غرابة في ذلك لأن العائدي مخلوق ثقافي وإعلامي قبل أن يكون مخلوقاً مالياً. فهو الذي أوجد ماله وليس كآخرين أوجدهم مالهم. والقول بأن العائدي مخلوق ثقافي لا يعني فقط الإشارة الى علمه الجم كحامل شهادة دكتوراه في الهندسة من الجامعات الفرنسية، وكخبير في الإنشاءات المائية والهيدروليكية، أو كاستاذ في كليات الهندسة، أو حتى الى كونه عضواً في مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت، ومجلس أمناء جامعة البلمند الارثوذكسية في شمال لبنان. فلسنا هنا بصدد كتابة بيوغرافية العائدي التي تحتاج الى مساحة أكبر من هذه الزاوية.

إنه إشارة الى البيت الذي نشأ فيه والى المدرسة التي أسسها في دمشق والده المرحوم منيف بك العائدي، وهي المدرسة التي تخرج منها رهط غير قليل من رجالات سوريا ولبنان وغيرهما من البلاد العربية المجاورة.

وأما القول بأنه مخلوق إعلامي، فليس عائداً فقط الى إنفتاحه على الصحافة ووسائل الإعلام، خلافاً لكثيرين من أقرانه الذين يهربون ويتهربون من الصحافة لعدم ثقة بالنفس أو لشعور بالنقص، بل لكونه عمل شخصياً في القطاع الإعلامي اللبناني يوم كان هذا القطاع في ذروة ازدهاره وتأثيره في أواخر الستينات ومطالع السبعينات، عندما أصبح رئيساً ومديراً عاماً لمؤسسة المطبوعات الشرقية التي تصدر «الأسبوع العربي» ومجلة «ماغازين» الفرنسية، قبل انتقاله الى مجلة «المختار» وهي الطبعة العربية من مجلة «ريدرز دايجست» الأميركية.

ومن هناك عبر الى السياحة والمشاريع السياحية في لبنان وسوريا والبلاد العربية وأوروبا.

فهو بشكل من الأشكال زميل لنا، وإن كنا لسنا بعد زملاء له!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
رأس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738